مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٥ — العدد (٥٥) — ربيع ٢٠١١

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – ربيع ٢٠١١

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESJ@MESJ.COM.JO

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د/٢٠١٠/٩١٦)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د.سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د.محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ قيادة أمريكا للعالم برسم السؤال؟

رئيس التحرير

البحوث والدراسات

١٣ جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات

مرسي مشري

٣٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية

محمد بوبوش

ملفات العدد

الملف الأول: وثائق المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية السرية

٧٥ – تحليل مضمون **أحمد سعيد نوفل**

٨٣ – قراءة في ردود الفعل الفلسطينية **رائد نعيرات**

الملف الثاني: ثورة ٢٥ يناير المصرية

٩١ – وثائق الثورة

- من يوميات الثورة منذ البدء.. وحتى الرحيل
- ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية حيال أحداث الثورة
- الخطابات الرسمية

١٢٩ – الثورة المصرية.. الخلفيات والتداعيات

مجدي حماد

١٤٥ – تقرير تحليلي: ثورة ٢٥ يناير المصرية

إبراهيم عبد الكريم وآخرون

الملف الثالث: الإصلاح الأردني.. إلى أين

١٦٣ – كتب التكليف الملكي لتشكيل الحكومات الأردنية: المضمون والمؤشرات والدلالات

عبدالله المجالي

١٧٥ – اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن: التحديات والفرص

محمد أبو رمان

مقابلة العدد

في مقابلة مع دولة الأستاذ أحمد عبيدات

١٨٩ الإصلاح الحقيقي يمثل الضمانة الوحيدة لمستقبل الأردن وأجياله القادمة

أسرة التحرير

ندوة العدد

٢١١ التحولات السياسية والشعبية في الوطن العربي.. الدلالات والآفاق

بيان العمري

المقالات والتقارير

٢١٩ احتفال مركز دراسات الشرق الأوسط العشرون

ياسمين الأسعد

المقال الافتتاحي

قيادة أمريكا للعالم برسم السؤال!

رئيس التحرير/ جواد الحمد

كثيرة هي الملاحظات والانتقادات، بل والاتهامات، التي وجهت للولايات المتحدة في تعاملها مع العامل الإسلامي، ومن ثم مع الوطن العربي، وتفاصيل الصراع العربي-الإسرائيلي، وكثيراً ما قدم المدافعون عنها التبريرات التي لم تقنع الشعوب العربية والإسلامية، وإن اقنعت جزءاً من النخب السياسية الحاكمة، وبعض من يسمون بالليبراليين في البلاد العربية والإسلامية.

لكن الثورة العربية الجديدة شكلت منعطفاً لم يتعامل وفق المقاييس والمعايير والحسابات، فقد أعلنت، ومنذ اللحظة الأولى، بأكثر من شكل وتعبير وواقع، بأنها لن تقبل بتبعية الدول العربية للولايات المتحدة بعد اليوم.

واللافت للانتباه أن الإدارة الأمريكية فوجئت باندلاع الثورة في تونس، وفوجئت بانتقالها إلى مصر، لذلك اتسم تعاملها مع هذه الثورات بالتردد والارتباك، فقد شكلت هذه الثورة متغيراً استراتيجياً دفع بقوى جديدة إلى الحكم، وأبعد قوى قديمة عنه، مما وفّر جواً جديداً ومنطقاً جديداً يعتمد على بناء الشرعية الشعبية التي يفترض أن تحقق مصالح الشعب والأمة أولاً؛ لذلك عكفت مراكز التفكير الأمريكية على دراسة المتغير بكل جوانبه؛ لتقديم توصياتها في كيفية التعامل معه خلال التشكل وبعده، ولم تنجح الولايات المتحدة بتقديم الجيوب المتقدمة التي مولتها وأعدتها لمثل هذه اللحظة، وإن كانت لم تيأس، فهي تحاول، عبر مؤسسات وشخصيات، وعبر تدخل مع القيادات الجديدة، المشاركة في رسم المشهد والبنية الجديدة للنظام السياسي، وعينها ترنو إلى مصالحها المتعددة التي من بينها حفظ أمن إسرائيل.

ولذلك، فإذا كانت الولايات المتحدة قد فقدت السيطرة على الوضع السياسي في الشرق الأوسط بنجاح ثورات وتصاعد أخرى في أنحاء الوطن العربي، وإذا كانت لم تنجح في توقع هذه الثورات ولم تكن قريبة من توقعها، وإذا كانت أدواتها وسياساتها القديمة لم تعمل بشكل يحفظ مصالحها؛ مما يؤكد فساد السياسات والأداوات والأنظمة الموكل لها أو التي اعتمد عليها حفظ هذه المصالح، فإن التساؤل المشروع اليوم يثار حول أهلية الولايات المتحدة وقدرتها على قيادة العالم وسياساته في المنطقة.

لقد تعرضت السياسة الخارجية الأمريكية لانتقادات لاذعة في العقود الأربعة الماضية، وقد تداول الساسة الأمريكيون مسألة الدرجة التي يمكن للولايات المتحدة أن تعمل بها كشرطي عالمي، وكقوة طاغية في تهديد الآخرين أو حمايتهم وفق مؤشرات مصالحها، واليوم يعود التساؤل من جديد، هل ستبقى الولايات المتحدة معتمدة على أدواتها ومقاييسها وفلسفاتها الاستراتيجية السابقة في ظل هذه الثورات العربية، وهل ستنجح في أن تحفظ مصالحها في ظل الأوضاع الجديدة التي تسوق قوى مناهضة لهيمنتها ولإسرائيل إلى الحكم، حسبما يلحظ المراقبون، وهل ستكلف نفسها عناء التحول الاستراتيجي في التعامل مع العرب بوصفهم طرفاً ولاعباً مهماً على الصعيدين الإقليمي والدولي؟.

إن التساؤل في العالم العربي يتزايد عن مدى الاستعداد الأمريكي للاعتراف باستقلال المنطقة وحريتها، والابتعاد عن سياسة الهيمنة والسطوة الأمنية في التعامل مع النخب الحاكمة الجديدة، وسواء أتمكنت أمريكا من تحقيق نصيب وافر في تشكيل الوضع الجديد، أم تراجعت نجاحاتها إلى نسب متواضعة، فإن التساؤل سيبقى مشروعاً؛ لأن منهج الثورة الشعبية وبرنامجها أصبح مظهراً اجتماعياً استند إلى ديناميكيات التغير والتطور الاجتماعي الخاص بالمنطقة، الذي ساهمت فيه برامج وسياسات قوى عربية وإسلامية حية من جهة، كما ساعده سياسات الدول والنخب الحاكمة التي استنارت بالوصفات الأمريكية للتعامل مع التطور والحراك، بما في ذلك استمرار انتهاك حقوق الإنسان، وممارسة الاستبداد بأبشع صوره، ناهيك عن الارتهان للسياسات الأمريكية

على حساب مصالح الشعب والأمة، وعلى حساب قضاياها الكبرى، مثل: قضية فلسطين، والعراق، والتجارة البينية العربية، وغيرها من القضايا القومية الكبرى.

لذلك، فإن النظر إلى المستقبل بروح الثورة ونتائجها الأولية، وفي ظل تطلعات شعوب المنطقة للحرية والكرامة والاستقلال والتقدم، والقضاء على الفساد والاستبداد والظلم، يؤكد أن صورة الولايات المتحدة ما تزال بعيدة كثيراً عن الاحترام في مثل هذا الجو وهذه البيئة السياسية والفكرية، مما يؤثر تأثيراً بليغاً على صلاحيتها قائداً أو زعيماً للنظام الدولي الذي يعتمد على نفط المنطقة، ويعتبر إسرائيل مصلحة استراتيجية، وهي تعادي الأمة، وتنتهك كل القوانين والحقوق، فهل بالفعل أصبحت قيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي- على الأقل في منطقة الشرق الأوسط- برسم السؤال والبحث الجاد عربياً؟

البحوث والدراسات

جدلية العلاقة بين الإسلاموفوبيا وحوار الحضارات

مرسي مشري*

مقدمة:

يعتبر مفهوم حوار الثقافات أو الحضارات من بين المفاهيم الرائجة التي فرضتها التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت الدول الغربية: (الولايات المتحدة والدول الأوربية)، في إطار بحثها الدؤوب عن عدو يحل محل الاتحاد السوفياتي، تنادي بنظريات الصراع والصدام مع العالم العربي الإسلامي، متهمة إياه بكل مظاهر العنف والتعصب والتخلف، إلى أن ترسخت تلك الصورة في مخيلة المواطن الأوروبي البسيط، وقد استغلت الدول الغربية في حملتها الدعائية ضد الإسلام تقدمها التكنولوجي في وسائل الاتصال، موظفة بعض السلوكات الخاطئة لبعض الحركات الإسلامية التي تدعي تمثيلها للإسلام.

إن مثل هذا التوظيف الدعائي أنتج مفهوم الإسلاموفوبيا: الخوف من الإسلام، الذي انعكس سلباً على العلاقات السلمية بين الشعوب، وأصبح يهدد الحضارة الإنسانية بالاندثار؛ لذا صار من الضروري فتح باب الحوار مع الدول والمجتمعات الغربية؛ من أجل تصحيح الأخطاء، وبعث فرص التعاون والتعايش.

وفي ظل الصورة النمطية التي يحملها المواطن الأوروبي عن الإسلام والمسلمين، هل يمكن، من خلال حوار الثقافات، تصحيح مفهوم الإسلاموفوبيا، ومن ثم تصحيح صورة العرب والمسلمين لدى المجتمعات الأوروبية؟.

إن تحليل العلاقة بين حوار الحضارات وظاهرة الإسلاموفوبيا يتطلب التطرق إلى المناخ السائد في الدول الأوربية، وأسباب تنامي الخوف من الإسلام، والأطراف المسؤولة عنه، من خلال التعرض إلى العوامل التاريخية المساعدة في بروز الظاهرة: من حروب صليبية، واستشراق، وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

---

* أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر.

أولاً: العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة، والحاجة إلى حوار الحضارات:

يمكن استنتاج حاجة العالم اليوم إلى حوار فعال وبناء، من خلال التعرض إلى خصائص العلاقات الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩، وأهم هذه الخصائص ما يلي:

يعيش عالم اليوم عصر العولمة التي أسهمت في تدفق الأفكار والسلع والخدمات عبر البلدان وبين الشعوب، وتنزع العولمة إلى توحيد العالم في مختلف مجالاته: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، وهو توحيد يحمل مخاطر جدية تهدد بإلغاء التنوع الثقافي، وانقراض الشعوب والأمم وذوبانها في النموذج الغربي المسيطر، وهذا ما دفع بعدد من الدول، ومن بينها الدول العربية، إلى عقد مؤتمرات للحوار السياسي لدرء خطر العولمة.(١)

وفي عالم يعتبر فيه تزايد الصراعات ذات الصبغة العرقية والدينية تهديداً للأمن والسلم الدوليين، يؤدي الجهل، وسوء فهم الآخرين، وسوء فهم ثقافتهم إلى صدام الجهالات، ويعتبر حوار الحضارات، والاطلاع على ثقافة الآخرين ركيزة أساسية لحفظ الأمن والسلم الدوليين.(٢)

وقد جاءت الرغبة القوية للحوار نتيجة يأس الإنسان المعاصر من الوصول إلى أهدافه المشروعة، أو غير المشروعة، عن طريق العنف، ولم تكن نتيجة لميل أو تطور طبيعي حميد في عقلية الإنسان المعاصر(٣)، فقد خاض الإنسان حربين عالميتين لتحقيق أطماعه، ولم ينل منها إلا الدمار والخراب.

إن تموضع كل ثقافة حول العناصر المتطرفة (التي تتميز بالنسبية الأخلاقية، والنسبية الثقافية التي تنكر شرعية الثقافات الأخرى، أو تنكر جانب القيم المشتركة بين الثقافات، مثل الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة) التي تزعم تمثيلها لتلك الثقافة، وتمارس العنف ضد أصحاب الثقافات الأخرى، هوالذي يؤدي إلى إشعال نيران الغضب لدى قطاع كبير من أبناء الثقافات الأخرى وشعوبها، ومن ثم فإن منطق الفعل ورد الفعل يؤدي إلى الانزلاق إلى صراع الحضارات.(٤)

إن عالماً تتحول فيه الحدود السياسية للدول إلى مناطق سلام، وتبادل للمصالح، وتتداخل فيه الثقافات الوطنية، ويجري الحديث فيه عن واقع التعددية الثقافية وانعكاساتها سياسياً ووطنياً يستوجب التوقف أمام الأمور الثلاثة الآتية:

أ- تحوّل القضايا الداخلية الوطنية (مثل: حقوق الأقليات، وحقوق الأفراد، وحرية العبادة، وسواها) إلى قضايا خارجية عالمية، وكذلك تحوّل القضايا العالمية (مثل: السلام، والتنمية، وحركة رؤوس الأموال، والاستثمارات، والخدمات، وتبادل السلع) إلى قضايا داخلية تمس صميم الاقتصاد الوطني والأمن الاجتماعي.

ب-القرار الوطني في دولة ما لم يعد ملكاً لأصحابه فقط، ولكنّ عملية اتخاذه باتت جزءاً من عملية أوسع، تلعب فيها عناصر ما وراء الحدود الوطنية دوراً أساسياً، وكذلك فإنّ الممثلين المنتخبين المكلفين بإدارة أمور دولة ما، أصبحوا رهينة نظام عالمي له حساباته ومصالحه وقوانينه الخاصة التي لا تلتقي بالضرورة مع المحلي - الوطني منها، بل التي كثيراً ما تتناقض معها أيضا.

ت-انحسار فرص المحافظة على التنوّع الثقافي، وتآكل المساحات الوطنية التي توفر لهذا التنوّع قوة استمراره، والشعور بالاختناق الذي بدأت تعاني منه ثقافات متعددة، يعود إلى هيمنة ثقافة واحدة على العالم، ومحاولة فرض قيمها، واعتماد هذه القيم مقياساً للتخلف أو للتحضر.(٥)

لقد أكد تقرير نادي روما لسنة ١٩٧٩ على أن القيم الحضارية والثقافية كان لها دور جوهري في الصراع بين الشمال والجنوب، فقد أعلن هذا التقرير أن "الهوية الثقافية والدولية، تشكل مصدراً متنامياً للنزاعات الاجتماعية والدولية...ويمكن أن تكون مصدراً من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات، وبين مجتمع وآخر..."(٦).

إن التمايز الحضاري لا يؤدي إلى الصراع والصدام، وإنما المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية هي التي تقوم بتوظيف هذه التمايزات لتحقيق غايتين أساسيتين: غاية تعبوية، لتبرير الصدام الذي تقوم به تلك النخبة صاحبة المصلحة السياسية والاقتصادية تجاه الشعوب الأخرى، من أجل ضمان تعبئة نشطة وفعالة، تحت عناوين ومسميات تثير

الشعوب الغربية وتعبئها، وغاية تبريرية، لتغطية الأطماع التوسعية الاستعمارية بغطاء التمايز الحضاري، الذي يدفع إلى ضرورة الغلبة الحضارية لأحد الأطراف.(٧)

وفي كل هذه الظروف المتميزة بتصاعد العامل الثقافي، وصراع الثقافات المحلية مع الثقافة الغربية المعولمة، والتداخل بين ما هو وطني مع ما هو عالمي، وعجز الدول عن تحقيق أهدافها بالقوة العسكرية، واستخدام الصراع الثقافي ستاراً لتبرير حقيقة المصالح التي يخفيها، أصبح حوار الحضارات نقطة تحول تاريخية في العلاقات الحضارية الدولية، والحضارة الإنسانية برمتها.

ثانياً: صراع الحضارات وبروز فكرة الخوف من الإسلام

تعتبر فكرة صدام الحضارات التي جاء بها صمويل هنتنغتون في المقالة التي نشرها في مجلة الشئون الخارجية في سنة ١٩٩٣، والتي طورها في كتاب صدر له في سنة ١٩٩٦، من أخطر النظريات الصدامية التي أنتجها المفكرون في الغرب؛ لما تحمله من أفكار عنصرية تحث المجتمعات الغربية على مجابهة الحضارات الأخرى التي تختلف عنها، وعلى رأسها الحضارة العربية الإسلامية، حيث يقول هنتنغتون في كتابه حول صدام الحضارات: "المشكلة الأساسية بالنسبة للغرب ليست الأصولية الإسلامية، بل الإسلام، فهو حضارة مختلفة، أفرادها مقتنعون بسمو ثقافتهم، ومهووسون بضعف قوتهم، الفرنسيون هم أكثر تعلقاً بثقافتهم من كونهم عنصريين".(٨)

ويعتبر هنتنغتون أن الفروقات بين الحضارات هي التي تؤدي إلى الصدام، وأبرزها التمايز في مقومات الحضارات، وهي: التاريخ، واللغة، والدين، وبخاصة الدين، كما أن احتكاك الشعوب ببعضها، والتفاعل بينها، يساعد على بروز الفروقات بين الحضارات، وازدياد الوعي بها، بالإضافة إلى انعكاسات التحديث الاقتصادي والاجتماعي على الهويات القومية والوطنية؛ مما ولد الرغبة في صيانة هذه الهويات ضد الاختراقات الأجنبية، وكذلك ازدواجية النموذج الغربي الذي يصعب الاقتداء به اقتصاديًا وتنموياً؛ لكونه غير مرغوب فيه ثقافياً وقيمياً.(٩)

أما المسلمون فإن تحديهم للحضارة الغربية يعود إلى نموهم الديموغرافي، وحيويتهم، وانبعاثهم الثقافي والاجتماعي والسياسي المتواصل، وتوجههم نحو الإسلام

باعتباره مصدراً للهوية والضمير والحس والتوازن، فهو جهد داخلي كبير لإيجاد الحل في الإسلام وليس في الإيديولوجيا الغربية، ويترجم هذا الانبعاث من خلال قبول العصرنة، ورفض الثقافة الغربية، والانخراط من جديد في الإسلام باعتباره دليلاً ومنهج حياة في العالم العصري.

لقد أعطت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة مصداقية أكثر لمقولة هنتنغتون، فقد أفردت له مجلة The Atlantic Monthly مقالاً عن حياة ونظرية هنتغتون بعنوان "جورج بوش وجه دعوة للنبي لإلقاء محاضرة في البيت الأبيض أواسط سبتمبر٢٠٠١"، وقد علقت المجلة بالقول: إن نظرته الباردة لحقيقة العالم، التي كانت دائماً موضع جدل، برهنت الأحداث- بقوة- على صحتها.(١٠)

لقد ساهمت أفكار هنتنغتون في صناعة رأي عام غربي يرفض التعايش مع الحضارات والأمم الأخرى، ومن ثم في اتخاذ مواقف مجتمعية غربية من المهاجرين الذين يعيشون في الغرب، وبخاصة في ظل الهجمات التي تعرضت لها الدول الأوربية في عدة مناسبات، مثل: اعتداءات مترو باريس، واعتداءات مدريد ولندن، التي اتهمت في الضلوع بها شخصيات عربية إسلامية مقيمة في الدول الأوربية، فزاد ذلك من خوف الأوروبيين من المهاجرين، وتنامت النزعة العنصرية ضدهم من خلال تنامي نفوذ الأحزاب اليمينية، فانعكس ذلك على موقف السلطات والحكومات الأوروبية من المهاجرين وقضية إدماجهم؛ لتحول سياستها من السعي لإدماجهم إلى السعي لطردهم بمختلف الوسائل.

لقد اتفق هنتنغتون وفكره مع توجهات الأحزاب اليمينية الأوروبية، حيث برر سلوكاتها برغبتها في الحفاظ على هويتها، ففي ظل هذه الظروف الفكروية وتجسيدها على أرض الواقع، هل يمكن أن يتحقق حوار حضارات مع الطرف الغربي؟

ثالثاً: دور الاستشراق في تشويه صورة العرب والمسلمين

هدف المستشرقون منذ بداياتهم الأولى إلى محاربة الإسلام لتحقيق هدفين هما:

- الحيلولة دون تسرب مبادئ القرآن وأفكاره إلى شعوبهم؛ فتفقد التوراة والإنجيل مصداقيتهما.

- التقليل من قيمة القرآن، وإضعاف مكانته في قلوب المسلمين حتى يتسنى لهم تنفيذ مخططاتهم الصليبية الغربية، فقد أشار وليام إيوارت جلادستون إلى هذه الحقيقة بقوله: "**مادام هذا القرآن موجوداً فلن تستطيع أوروبا السيطرة على الشرق، ولا أن تكون في أمان**".(١١)

ومن أجل الوصول إلى هذين الهدفين، عمدوا إلى دراسة القرآن الكريم دراسة شاملة، قبل البدء في مكافحته، لاكتشاف خباياه واستقصاء موضوعاته، ثم جعلوا من تلك الدراسة معاول يضربونه بها، وهذا ما يؤكده المبشر جون تاكلي بقوله:" يجب أن نستخدم القرآن، وهو أمضى سلاح في الإسلام، ضد الإسلام نفسه، حتى نقضي عليه تماماً، يجب أن نبين للمسلمين أن الصحيح في القرآن ليس جديداً وأن الجديد فيه ليس صحيحا".(١٢)

ولم يترك المستشرقون منفذاً للطعن في الإسلام إلا سلكوه، يقول محمد عبد الغني حسن:"وكل ناحية من نواحي القرآن لا تسلم من اتهامات المبطلين وادعاءاتهم، حتى القصص القرآني كان موضعاً للتشكيك فيه".(١٣)

ويمكن تصنيف هذه الاتهامات والادعاءات تحت أربعة نقاط رئيسة هي:

- إنكار مصدر القرآن الرباني، واعتباره من عمل محمد صلى الله عليه وسلم.
- الادعاء بأن القرآن حرف بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.
- البحث في حروف التهجي في أوائل بعض السور، والادعاء أنها اختصارات لأسماء مالكي النسخ التي استخدمها زيد بن ثابت لجمع القرآن في مصحف واحد، كما قال المستشرق المجري جولد زيهر.
- القول بان القرآن ليس نظام مجتمع كاملاً، وإنما هو محاولة للإصلاح.

لقد ساهم الاستشراق والمستشرقون في تشويه صورة العرب والمسلمين، فقد قدموا للمجتمعات الغربية أفكاراً خاطئة عن ثقافة المسلمين وسلوكهم باعتبارهم متخصصين بالشؤون العربية والإسلامية، وأبرزهم في العصر الحديث:

- غوستاف فون غرونبوم Gustave Von Grunebaum (١٩٠٩-١٩٧٢):
وقد ألف كتابين هما: الإسلام القروسطي: دراسة في الاستشراق الثقافي، وهو مجموعة محاضرات ألقاها في الجامعات الأمريكية في عام ١٩٤٥، والإسلام الحديث: البحث عن هوية ثقافية، وهو مجموعة مقالات كتبها في عامي ١٩٥٢ و ١٩٦٢، وهو يرى أن العرب قوم بلا ثقافة، وأن ثقافتهم لم تقدم أي إسهام نظري في المعرفة، وأن دينهم غير خلاق، وغير قادر على التطور، واستبدادي، ومناهض للإنسانية، ولهذا فهو يتهم العرب بأنهم غير قادرين على التغير، وعلى فهم طبيعتهم وتاريخهم، وأنهم يتميزون بالخمول والسلبية، لذلك فإن علاجهم الوحيد هو تلقي الاستنارة من الغرب المتطور، وقد سعى غرونبوم إلى نقل أفكاره إلى طلبته، الذين تأثروا به واعتبروه المسؤول الأول عن جعل دراسة الإسلام فرعاً جامعياً متقدماً في أمريكا.(١٤)

- برنارد لويس Bernard Lewis: أستاذ يهودي في الجامعة الأمريكية، وهو أشهر الباحثين في حقل الدراسات الشرقية الأنغلو-أمريكية، وأكثرهم نفوذاً، وقد أثرت كتاباته في توجيه البحوث المتعلقة بالشرق الأوسط؛ فقد كرس برنارد لويس أغلب كتاباته لدراسة الإسلام، ففي كتابه حول العرب في التاريخ يرى أن الحضارة العربية هي غير عربية، وأن العرب ليس لديهم حضارة، كما يرى في كتابه حول الشيوعية والإسلام أن الإسلام ذو طبيعة استبدادية، عدوانية، غير ديمقراطية، ويرى أن الاستبداد عنصر مشترك بين الشيوعية والإسلام، وهنا لا يفوتنا التذكير بمدى إسهام برنارد لويس في تجسيد فكرة صدام الحضارات التي تبناها هنتنغتون، فقد كان أول من كتب عن فكرة الصدام بين الحضارتين الغربية والإسلامية في مقالة صدرت له بمجلة The Atlantic Monthly بعنوان "جذور الغضب الإسلامي" في عام ١٩٩٠، حيث تبنى هنتنغتون طرح لويس ليصوغه في نظرية صدامية بين الحضارات.

إن المكانة التي يحتلها هؤلاء المستشرقون في المجتمعات الغربية، باعتبارهم أعلم الناس بالمجتمعات الشرقية العربية والإسلامية، ونزعتهم الشديدة في محاربة المسلمين والإسلام، سمح لهم بتغذية عقول الحكومات والشعوب الغربية بأفكار مغالطة عن

المسلمين وسلوكهم، وأنتجوا صورة سلبية عن الإسلام، تلقتها الشعوب الغربية، وأصبحت تتقيد بتعاليمها في التعامل مع الآخر العربي المسلم.

رابعاً: صورة الإسلام في وسائل الاتصال الغربية

لعبت السلطة الرابعة دوراً جوهريا في تكوين صورة نمطية سيئة عن الإسلام والعرب، وفيما يلي عينة من المقالات الأمريكية والبريطانية التي غذت الحملة الغربية على الإسلام:(١٥)

- بيتر رودمان: "لا تبحث عن المعتدلين في الثورة الإسلامية" International Herald Tribune ٠٤/ ٠١/ ١٩٩٥.
- فرغوس بوردويش "الحرب المقدسة في طريقنا" Reader's Digest ، ٠١/ ١٩٩٥.
- توماس كامان: "صراع الثقافات: تصاعد الإسلام في فرنسا" Wall Street Journal، ٠٥/ ٠١/ ١٩٩٥.
- "الرعب الإسلامي: انتحار شامل،" Sunday Telegraph ، ٠١/ ٠١/ ١٩٩٥.
- "الجزائريون في لندن مصدر الإرهاب الإسلامي،" Sunday Times، ٠١/ ٠١/ ١٩٩٥.

بالإضافة إلى عناوين أخرى يتم تداولها في الإعلام الغربي مثل: "الهلال الجديد في أزمة الانتفاضة العالمية"، و"الإسلام الصاعد يكتسح الغرب"،(١٦) ومقال في جريدة Le Figaro بعنوان: هل سنكون فرنسيين في ٢٠٢٥؟ seront nous des Français en 2025 و يدل على مدى تخوف الأوربيين من أن يصبحوا أقليه من جراء غزو العرب المغاربة لفرنسا، وقد لخص الأستاذ س.باليدا S.Palida الأخطار التي يمثلها المهاجرون على المجتمع الفرنسي بقوله « إن مجتمعات المهاجرين اليوم تشكل العدو الجديد الذي قام بغزو المجتمعات الأوروبية، وثقافتهم تشكل تهديداً للثقافة الغربية، فهم من حضارة مختلفة، وغير قادرين على التوافق مع الحضارة الغربية المتقدمة.. هذه المجموعات ينبغي تشديد الرقابة عليه"(١٧).

كما ساهمت القنوات التلفزيونية في إيجاد جو أدى إلى موقف سلبي تجاه الإسلام، إذ نجد أن في ما مجموعه ١١٥١ شريطاً خصصته القناة الفرنسية الأولى(TF1) لموضوع الإسلام، قدم الإسلام السياسي مرادفاً للإرهاب في ٤٢٠ شريطاً، وبنسبة (٣٣٪)، ومرادفاً للعنف في ١٥٤ حالة، وبنسبة (١٣٪). وتفسر مثل هذه التغطية الإعلامية نتائج سبر الآراء الذي ينتهي بالنتائج التالية: ٦٧٪ من الفرنسيين يعتبرون أن الإسلام يعني التمامية،[١٨] و٦٧٪ يربطونه بالخضوع، و٥١٪ يرفض القيم الغربية، و٣٦٪ بالتطرف والعنف.[١٩]

ويعتبر الانفجار الذي وقع في مدينة أوكلاهوما في عام ١٩٩٣ مثالاً معبراً عن طبيعة الإدراك الأمريكي، فقد قامت أهم القنوات الثقيلة (CNN, CBS, New York Times, Fox Station) بربطه مباشرة بانفجار المركز التجاري العالمي، ثم نادت بضرورة إعلان "حرب مقدسة ضد الإرهاب الشرق أوسطي"، وفي الأيام الثلاثة التالية تم تسجيل أكثر من ٢٠٠ حادث عنيف ضد أمريكيين مسلمين، وعلى أثر ذلك قامت مؤسسة فورد ـجويس بعملية سبر الآراء عام ١٩٩٣ ووصلت إلى نتيجة أن ٥٠٪ من الأمريكيين يعتبرون أن المسلمين معادون للغرب بعامة، وللولايات المتحدة بخاصة، وأنهم يربطون الإسلام بإيران.[٢٠] والنتيجة نفسها توصلت إليها الدراسة الميدانية التي أجرتها مجلة News Week في آذار/ مارس ١٩٩٨، فقد أظهرت أن أغلبية الأمريكيين يعتبرون الإسلام ديناً أجنبياً، والمسلمين أصوليين نشيطين، أو إرهابيين لا يمارسون إلا لغة العنف، كما وصفت جريدة لوموند ديبلوماتيك Le Monde Diplomatique المسلمين في أوربا بأنهم يشكلون "قنبلة موقوتة ضد الغرب".[٢١]

ويؤكد تقرير صدر عن المجمع الفرنسي ضد الإسلاموفوبيا عن وضع المسلمين في فرنسا عام ٢٠٠٨، أن الإسلام في فرنسا ينظر إليه على أنه ظاهرة اجتماعية جديدة ضد الحداثة، وضد الجمهورية، ومعادية للعلمانية، وضد الديمقراطية.[٢٢]

وفي هذا الإطار يرى الباحث الفرنسي فرانسوا بورغا أن الإعلام الأوروبي يسعى دائماً إلى إبراز الإسلام بصورة سيئة بدلاً من إبراز الوجه الإيجابي له، كما يركز على العناصر والحركات غير المنضبطة، وينسبها دائماً إلى الإسلام، فعلى سبيل المثال، نشرت

صحيفة « الصنداي تلغراف» البريطانية تحقيقاً صحفياً بعنوان « Husband Order Fatwa Against British Wife » حول سيدة بريطانية أصدر زوجها فتوى بهدر دمها بعد هروبها منه بسبب خلافات بينهما، كما أذاعت البي.بي.سي الخبر نفسه في برنامج صباح الخير، وهنا تجدر الإشارة إلى اعتراف بعض الصحف الأوروبية، بالوقوع في تقديم صورة مغلوطة عن المسلمين في الإعلام الغربي، وبخاصة من خلال اتهامهم بالأصولية، ففي مقال نشرته صحيفة (الأوبزرفر The Observer) البريطانية بعنوان « من البيت الأبيض إلى هوليوود» ذكرت فيه أن تصوير المسلمين والجماعات الإسلامية، بصفة خاصة، بأنهم يتآمرون للسيطرة على العالم، وإبرازهم بالميل للعنف وحمل السلاح، يعد من قبيل تكوين صورة خاطئة تحمل خطورة بالغة.(٢٣)

وإضافة إلى المقالات الصحفية والقنوات التلفزيونية، ساهمت التصريحات الرسمية التي تبثها وسائل الاتصال في تشويه صورة الإسلام والمسلمين، فالرئيس كارتر وصف إيران بأنها "جماعة متهورة"، وكاتب الدولة وارن كريستوفر اعتبرها "الدولة الأولى المدعمة للإرهاب في العالم، وواحدة من أعظم التهديدات للسلام والاستقرار في المنطقة، إن لم تكن أعظمها"، أما ناطق الكونغرس غيغريتش (Newt Guigrich) فقد صرح بأن "التسلطية الإسلامية السياسية ظاهرة منتشرة عبر العالم، وهي موجهة ومؤسسة من طرف إيران"، ويدخل نائب الرئيس السابق دان كويل Dan Quayle ضمن الذين قارنوا الأصولية الإسلامية بالنازية والفاشية، وذلك خلال كلمته التي ألقاها أمام خريجي الأكاديمية العسكرية الأمريكية في أيار/ مايو ١٩٩٠ حين قال: "ما يزال العالم مكاناً خطراً، لقد أخذتنا الدهشة في هذا القرن المنصرم ببروز الشيوعية والنازية والأصولية الإسلامية"، وهي مشاعر قام كويل بترديدها في كلمته أمام مؤتمر السياسة السنوي الحادي والثلاثين للجنة الأمريكية- الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك) في حزيران/ يونيو ١٩٩٠.(٢٤)

كما نذكر تصريحات بعض السياسيين الفرنسيين، منهم شارل باسكوا (Charles Pascoy) وزير الداخلية السابق الذي صرح بأن "في فرنسا ٥ ملايين مسلم منهم ٥٠,٠٠٠ تمامي، و ٢,٠٠٠ متطرف يلجؤون إلى القوة".

إن ربط الرئيس ريغان بين القذافي والأعمال الإرهابية الليبية، والحركة الإسلامية الأصولية في بقاع الأرض، عند إعلانه عن الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا، يؤكد ما يعتبره الكثيرون بأنه منهج ثابت معاد للإسلام، وموجه ضد العالم الإسلامي، وهذا ما تأكد منه المسلمون من خلال تعليق رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برليسكوني حين اعتبر هجمات ١١ سبتمبر إعلاناً عن انطلاق الحرب الصليبية.

وتأتي هذه التصريحات الرسمية المعادية للإسلام والعرب والمسلمين بفعل حملة التشويه التي تشنها مصادر يهودية، وبفعل تأثيرها في مراكز صناعة القرار في الدول الغربية بعامة، والولايات المتحدة بخاصة، بحكم سيطرتها على المؤسسات الإعلامية والمالية الدولية، وقد منحتها تفجيرات برجي التجارة العالمية في سبتمبر عام ٢٠٠١ المصداقية اللازمة لتأكيد اتهاماتها الموجهة للعالمين العربي والإسلامي.

خامساً: صورة الإسلام في المقررات المدرسية

تتأثر صورة الآخر في مخيلة المواطن الأوروبي بعدة وسائل، أهمها وسائل التنشئة السياسية، إذ تمثل الأسرة والمدرسة ووسائل الاتصال دوراً هاماً في بناء هذه الصورة، وتحتل المدرسة الصدارة من حيث التأثير في سلوك المواطن الأوروبي تجاه الآخرين، نظراً لعدد الساعات التي يقضيها الطفل في المدرسة، ومن أجل الوقوف على صورة الإسلام في مخيلة الطفل الغربي، وتأثير ذلك على إيجاد حالة خوف لديه من المسلمين، قام **إياد القزاز**، أستاذ علم الاجتماع في جامعة سكرامنتو بولاية كاليفورنيا الأمريكية، بتحليل محتويات ٣٦ كتاباً مدرسياً للعلوم الاجتماعية مقررة للتدريس في المدارس الابتدائية والمتوسطة في ولاية كاليفورنيا، وفي غيرها من الولايات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٥، وقد وجد الباحث أن صورة الإسلام في المقررات تؤكد على طبيعة الإسلام العنيفة المولعة بالقتال، وأنه يبيح العبودية واستعباد الرجل للمرأة، أما العرب فهم شعب بدوي يعيش في الصحراء ويستخدم الجمل وسيلة وحيدة لمواصلاته، وأن العرب شغوفون بالغزو والنهب والسلب، أما بالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي، فالكتب المدرسية تميل إلى إظهار أن فلسطين أرض خالية، والناس القلائل الذين يعيشون

فيها هم كسالى وبدائيون، على عكس اليهود الذين هم شعب منتج ودؤوب ومجتهد، وأن إسرائيل الدولة الصغيرة، هي في صراع مع الدول العربية الكبيرة. (٢٥)

وفي دراسة أخرى قامت بها الباحثة مارلين نصر شملت ١٦ مقرراً في الطور الابتدائي، من إصدار أربعة من أكبر دور النشر في فرنسا (Hachette, Nathan, Magnard, Bordas)، وجدت أن الصفات التي نعت بها العرب كانت بأنهم متخلفون ذهنياً وعديمو القدرة على التأثير على الآخرين، وأنهم يعانون من تخلف اقتصادي، وقلة في الموارد، أما عن علاقة العرب بالفرنسيين فتراهم الكتب بأنهم متمردون، وقطاع طرق، ومخربون، وفي المقابل تظهر الكتب الفرنسيين الموجودين في العالم العربي بأنهم يتميزون بالتفوق الفكري، والتحكم في المناصب العليا السامية، وبالتفوق الاقتصادي؛ فهم أرباب عمل وأثرياء.(٢٦) وتناست هذه المقررات عن قصد مختلف الخصال الحميدة التي يتميز بها العرب، مثل: الشرف، والشجاعة، وكرم الضيافة والرزانة ومساعدة المحتاجين.

أما عن صورة العرب في كتب القراءة للمرحلة الثانوية، فمن خلال دراسة ١٦ مقرراً، وجدت الباحثة أن أغلب الكتب في هذه المرحلة تتناول في موضوعاتها العرب، والعرب المهاجرين، والعنصرية، إذ تزاوج ٢٥٪ من المقررات بين العرب والهجرة والعنصرية، و١٢٪ تربط العرب بالصحراء، و١٦٪ تتناول موقف العرب من المرأة، و١٢٪ تركز على المجابهة مع الغرب، و٣٪ تتحدث عن الرحلة إلى الشرق.(٢٧)

ومن خلال تحديد موقع العرب في هذه النصوص وجدت الباحثة أن العرب يتميزون بالصفات التالية:

- أعداء أو خاضعون للمستعمر الفرنسي: فهم إما رؤساء قبائل متمردون، أو خدم وأدلاء عرب وطوارق، في مقابل ضباط وأسياد فرنسيين.
- التناقض والتبعية في الشخصيات العربية: فهم فقراء ويعيشون عيشة الحرمان، أما الأدلاء (الحركى) فهم يعيشون عيشة أحسن؛ لأنهم في رعاية أسيادهم الفرنسيين، أما العرب المهاجرون فهم عمال يعملون في بلد أسيادهم.

أما عن صورة العرب في كتب التاريخ المقررة، فهي ترى العلاقة بين الإسلام وأوروبا من منطق المجابهة، فهي تتحدث عن الفتح الإسلامي والمجابهة الأولى، وتنعت المسلمين بالغزاة والقراصنة، ثم تتناول الكتب المجابهة الثانية من خلال الحروب الصليبية، بوصفها حركة دينية هدفها تكفير المسيحيين عن ذنوبهم من خلال الهجرة إلى المشرق، دون التعرض إلى الأسباب الإقطاعية للحروب الصليبية، أما عن صورة العرب فهم كفار غير مؤمنين، ثم تتناول المجابهة الثالثة، وهي ظاهرة الاستعمار بأنها حركة أوروبية لاستعمار العالم نتيجة حمى اقتصادية شملت كل الدول الأوروبية، وفيما يتعلق باستعمار فرنسا للجزائر فتراه الكتب حركة إيجابية نتج عنها إعمار البلاد، فهو مشروع تعمير بلد من خلال إنشاء المزارع وإقامة الطرق.

لقد تمحورت صورة العرب والمسلمين، من خلال الكتب الفرنسية، حول محورين:

- تجاهل الإسلام والعرب وحضارتهم ودورهم في البناء الحضاري للإنسانية، من خلال عدم التطرق إلى المنجزات العلمية والفكرية للحضارة العربية الإسلامية، وعدم التطرق إلى المفكرين العرب المسلمين ودورهم في النهضة الأوربية؛ لأن ذلك يتنافى والصفات التي وردت حول العرب والمسلمين.
- تحقير وتشويه صورة العرب والمسلمين، واختصارها في أفراد غير منظمين يعيشون في قبائل أو بدو رحل، بحاجة إلى من يرشدهم من أجل إعمار بلادهم؛ لأنهم كسولون وقليلو الذكاء، وهذا ما قام به الاستعمار الفرنسي للدول العربية في شمال القارة الإفريقية.

إن خطورة الصورة النمطية التي يزرعها الغرب في مخيلة الأطفال والشباب الأووربي، تؤدي إلى تنشئتهم تنشئة خاطئة، قائمة على أساس رفض الآخر، والنظر إليه نظرة استعلائية عنصرية، تجعله يرفض التعايش مع العرب المهاجرين في الدول الأوربية، ويشكل لديهم عقدة الكبر، ورفض الحوار مع من هم أقل منهم شأناً وحضارة.

سادساً: اليمين المتطرف ودوره في تصعيد حملة الكراهية ضد الإسلام

يعرف بيار أندري تاغياف (Pierre-André Taguieff) النزعة اليمينية المتطرفة بأنها« الخوف الوطني المبني على الأساس الإثني، الذي يعتمد على التفرقة البيولوجية –

العرقية، أو التاريخية –الثقافية، والخوف من المهاجرين هو الترجمة السياسية له، ويعبر عنه من خلال انتقاد السلطة السياسية، ونظرية المؤامرة»،[٢٨] ويرجع البعض ظهور اليمين المتطرف في أوروبا إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الدول الأوروبية، في حين يرى فريق آخر أن العولمة، والرغبة الشديدة في الحفاظ على الخصوصية والهوية هما سبب ذلك، باعتبار أنه ظهر في وقت كانت تعرف فيه الدول الأوروبية ازدهاراً اقتصادياً جراء انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة، وإلا فكيف يفسر حصول الحزب اليميني السويسري (الاتحاد الديموقراطي للوسط) في الانتخابات الفدرالية لسنة ٢٠٠٧ على ٢٩٪ من الأصوات، مما سهل عليه استصدار قانون يمنع بناء منارات لأماكن العبادة في سويسرا في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٧٪، وقد حدث ذلك في دولة لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية، كما حصل حزب الحرية اليميني في هولندا على المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية الهولندية في جانفي/ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، في بلد كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية عليه محدوداً.

إن رغبة الأحزاب اليمينية ذات النزعة العنصرية (المستندة إلى نظريات سمو الجنس الأوروبي على بقية الأجناس) في الحفاظ على نقاء مجتمعاتها من العناصر الدخيلة التي تختلف عنها عرقياً ولغوياً وثقافياً دفع بها إلى شن حملات دعائية ضد الجاليات والمهاجرين الموجودين في أوربا، فكانت الجاليات العربية الإسلامية أكثر أقلية عرقية من حيث العدد، ومن حيث الاختلاف الحضاري، تعرضاً لحملات التشويه والدعاية من جانب الأحزاب اليمينية الأوروبية، فقد أعربت الجبهة الوطنية الفرنسية أن القيم الإسلامية لا تتفق مع قيم المدنية الفرنسية، وقد حكم على رئيسها جان ماري لوبان بغرامة مالية إثر نشره مقالاً صحفياً عن التحريض على كراهية الأجانب في أفريل/ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، كما اتهم حزب الشعب اليميني في الدانمارك المسلمين بأنهم يقوضون القيم الديموقراطية، وينادون بالعنف، وفي تصريح لرئيس حزب لائحة بيم فورتاين قال: "أجد الإسلام بأنه ثقافة متخلفة"، كما صرح بقيام حرب باردة جديدة ضد الإسلام.[٢٩]

وساهمت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في تعزيز موقف الأحزاب اليمينية، وتأكيد صحة طرحها حول الإسلام؛ مما منحها مصداقية أكبر في الانتخابات، ففي انتخابات المجلس النيابي الأوروبي في عام ٢٠٠٦ استطاع اليمين من أحزاب المسيحيين والمحافظين أن يشكل الكتلة

الأكبر بعد أن كانت لمدة سنوات في أيدي الأحزاب اليسارية من الاشتراكيين والديموقراطيين، وفي الانتخابات المحلية على مستوى الولايات والبلديات سجل اليمين نجاحاً في أكثر من بلد أوروبي، فمثلاً في النمسا استطاع أقصى اليمين الممثل في حزب الأحرار بزعامة يورج هايدر أن يقفز إلى المرتبة الثانية بنسبة ٢٧٪ من الأصوات، كما احتل حزب الشعب اليميني المرتبة الثالثة، وفي سويسرا جاء حزب الشعب من أقصى اليمين في المرتبة الأولى من حيث عدد أصوات الناخبين، والثانية من حيث عدد المقاعد في المجلس الوطني النيابي بنسبة ٢٢,٦٪ من الأصوات،[٣٠] وفي الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٢ تمكن ممثل حزب الجبهة الوطنية جان ماري لوبان- ولأول مرة في تاريخ فرنسا- من المرور إلى الدور الثاني بـ٥,٥ مليون صوت، رفقة جاك شيراك.[٣١]

وتكمن خطورة النجاحات الانتخابية التي حققها اليمين المتطرف في الدول الأوروبية في كونها منحتها مقاعد وزارية في الحكومات الأوروبية، ففي إيطاليا نجح كل من حزب الوحدة الوطنية جيافرانكو فيني، ورابطة الشمال لامبرتو بوسي في دخول حكومة برلسكوني في عام ١٩٩٦، ثم في عام ٢٠٠٦، وفي النمسا تكمن حزب الحرية من إنشاء تحالف حكومي مع اليمين المحافظ بعد حصوله على ٢٧٪ من الأصوات في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٩، كما تمكنت أحزاب اليمين المتطرف في بولونيا (حزب ساموبرونا ورابطة الأسرة) من الدخول في الحكومة في ماي/ أيار/ مايو ٢٠٠٦، وفي بعض الدول الأوروبية أصبحت بعض الأحزاب اليمينية تشكل أول أو ثاني قوة سياسية، ففي سويسرا يحتل الحزب الديمقراطي للوسط ٥٥ مقعداً من بين ٢٠٠ مقعد في المجلس الوطني، أما في النرويج فيحتل حزب التقدم المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٩، بحصة ٢٢,٩٪ من الأصوات.[٣٢]

إن تنامي تـأثير الأحزاب اليمينية في المجتمعات الأوروبية انعكس سلباً على وضع الجالية العربية الإسلامية، وزاد من مشاعر الخوف والكره ضدهم، فقد بينت عمليات سبر آراء في أوروبا انتشار العداء تجاه الأجانب، إذ نجد أن ما بين ٦٥٪ و ٧٥٪ من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضاً من العرب، وأن علاقاتهم بهم ستكون عدائية، وبالمقابل فإن ٤٥٪ إلى ٥٥٪ من المهاجرين المغاربة يرون أن الأوروبيين، وبخاصة الفرنسيين، عنصريون.

أما عن إسبانيا، وفي دراسة نشرتها شركة غالوب المتخصصة في سبر الآراء، تم التوصل

إلى أن ٦٠٪ من المواطنين الإسبان يعتقدون أن هناك عدداً كبيراً من الأجانب أكثر من اللازم، فالمواطن الأوربي يعتبر المهاجرين المنافس الرئيس على فرص العمل، وأنهم مصدر تهديد فعلي لثقافته وأمنه، كما بين استطلاع للرأي قام به الباحث الايطالي Livo سنة ١٩٩٩ شمل خمس دول أوروبية هي: فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا على عينة مكونة من ١٠٠٠ شخص حول موقفهم من المهاجرين خلص إلى النتائج الموضحة في الجدول[٣٣].

الرأي حول الهجرة	إيطاليا	فرنسا	إسبانيا	بريطانيا	ألمانيا	المعدل
المهاجرون يشكلون خطراً على العمل	٣٢,٢	٢٨,٣	١٨,٧	-	٢٨,٨	-
المهاجرون يشكلون خطراً على ثقافتنا وهويتنا	٢٧,٣	٢٥,٦	١٠,٦	٣١	٢٥,١	٢٥
المهاجرون يشكلون خطراً على النظام العام وأمن الأشخاص	٤٦,١	٢٩,٤	١٣,٧	٢٦,٢	٢٢,٥	٢٨,٤

سابعاً: أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ودورها في تنامي الإسلاموفوبيا

تمثل الاعتداءات التي وقعت على برجي التجارة العالمية في سبتمبر٢٠٠١، نقطة تحول في العلاقات بين الدول الغربية والدول العربية الإسلامية، المتهمة بضلوع أفرادها في تلك الأحداث، مما منح الولايات المتحدة الحق التاريخي للرد على مثل تلك الهجمات، من خلال ستراتيجية الحرب ضد الإرهاب، مستعملة الحرب الاستباقية (الوقائية) وسيلة تحول دون تكرار مثل هذه الهجمات في المستقبل، ويؤكد هذا الطرح باسكال بونيفاس الذي يقول:" إن أحداث ١١ سبتمبر، وتهديد الإرهاب الإسلامي، مهدت لفكرة قيام حرب الحضارات بين العالم الغربي والعالم الإسلامي".[٣٤]

لقد أثرت تلك الأحداث على مفهوم التهديد والخطر، فعندما يصبح تحديد مفهوم التهديد الإرهابي في الصراعات الدولية الحالية قائماً على أساس ثقافي وليس على أساس إيديولوجي أو اقتصادي أو سياسي، يضع المواطن الأوربي القيم الثقافية معياراً لتحديد مصدر الخطر، وعليه فإن التهديد مصدره كل من يختلف عن الشعوب الأوروبية في القيم والمعتقدات، كما تبنت الدول الأوروبية الإجراءات القمعية التي سنتها الولايات المتحدة

للقضاء على الخطر الإسلامي في أراضيها، ففي ٢٨ سبتمبر أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٣٧٣، الذي يتضمن طلب كانب الدولة الأمريكية، عن طريق الأمم المتحدة، من حلفائها تبني الإجراءات القانونية نفسها كالولايات المتحدة (وذلك دون مراعاة مدى احترام تلك الإجراءات للمعاهدات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان)، وقد طبقت ٥٥ دولة (بما فيها فرنسا، من خلال "**القانون حول الإجراءات الأمنية اليومية**") بعض إجراءات قانون باتريوت الأمريكي "**U.S Patriot Act**" في نظامها القانوني الداخلي.[٣٥] وهذا ما أدى إلى تدهور وضع المهاجرين العرب في الدول الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠١، فقد أظهر استطلاع للرأي العام في هولندا أن ٤٠٪ من الهولنديين يرغبون في ألا يشعر المسلمون المقيمون في هولندا بأنهم في بلادهم بعد الآن، ويرى ٨٠٪ منهم أنه يجب التشدد في إجراءات دمج المسلمين،[٣٦] كما نشرت صحيفة دي فولكس كرانت اليومية في٢٠٠١/٩/٢٦ نتائج بحث ميداني شمل ٨٠٠ شخص، ظهر فيه أن ٦٣٪ من الهولنديين يميلون إلى معاملة المسلمين الذين يحملون أفكاراً معادية للغرب بقسوة من جانب السلطات، وإلى طرد أي مسلم تثبت علاقته بما حدث في أمريكا، أو يتعاطف مع الجهات المنفذة لها.[٣٧]

ولم يؤد الحدث الأمريكي إلى اهتزاز الواقع الأمريكي حكومة وإعلاماً وشعباً فحسب، بل كشف عن البنية الأخلاقية والفكرية والاجتماعية الضعيفة للمجتمعات الغربية، ومدى هشاشة مبادئ المساواة والحرية واحترام الأديان التي تتباهى بها، فقد فشلت في أول اختبار صعب لها، ففي هولندا ظهرت آثار الاهتزاز على المجتمع برمته، إذ فقد الإعلام الهولندي النسبة البسيطة من الحيادية والموضوعية التي كان يتمتع بها تجاه قضايا الإسلام والمسلمين، وسرعان ما تحول إلى ماكنة ضخ للكراهية والعنصرية ضد الإسلام والمسلمين والعرب، وخلال الأيام العشرة الأولى بعد الحدث بقيت جميع وسائل الإعلام الهولندية تتخذ موقفاً عدائياً صريحاً ضد الإسلام، كما لعبت دوراً تحريضياً في تصعيد ردود الأفعال الشعبية والسياسية والحكومية ضد المسلمين، وتصدرت صور بن لادن مقالات وأخباراً وعناوين مثل:(المليونير بن لادن يجاهد

بالأموال والفتاوى ضد أمريكا)، واحتلت التقارير والبرامج والأفلام الوثائقية التي تتناول الإسلام والحركات الإسلامية معظم أوقات المحطات التلفزيونية، وحتى برامج الأطفال قدمت عدة برامج تحدث معظمها عن لماذا يكره المسلمون أمريكا؟، وبذلت وسائل الإعلام جهودها من أجل إلصاق الإرهاب بالمسلمين، وأنه جزء من تعاليم الإسلام، وأن الإرهاب يمثل جانباً من شخصية المسلم، ففي ندوة تلفزيونية موسعة استمرت أكثر من ساعتين يوم الأحد ١٦/ ٩/ ٢٠٠١ وبثت على الهواء مباشرة، شارك فيها عشرات من الصحفيين والمفكرين والكتاب والمؤرخين والبرلمانيين والوزراء وأساتذة الجامعات والمتخصصين في الشرق الأوسط، وكان الحضور الإسلامي ضعيفاً إذ اقتصر على اثنين، أحدهما سوداني والآخر مغربي، حاول المتحدثون بشتى الطرق ربط الإرهاب بالإسلام، وأن تربية المسلم ومفاهيم الموت والحياة تسهل قبول العمليات الانتحارية، وأن الإسلام نفسه يقبل الإرهاب ويتسامح معه ويسميه جهاداً، وطرح وزير الداخلية السابق برام بيبر، ولأول مرة، فكرة إنشاء وزارة للأمن، بهدف حماية هولندا وأوروبا من خطر الإرهاب، أي ملاحقة المسلمين والعرب[٣٨].

ونتيجة التعبئة الإعلامية ضد المسلمين، وفي ظل وجود أرضية عدائية بين قطاعات من الشعب الهولندي، شهدت الساحة الهولندية أكثر من ستين اعتداء على أفراد مسلمين، تمثلت في معاكسة المسلمات المحجبات، وأحياناً نزع حجابهن، أو رفض صعودهن في وسائل النقل، كما كتبت شعارات مناوئة للإسلام على حافلات المترو والترام وبعض محلات تجارية إسلامية ترافقها شارة الصليب المعقوف، علامة النازية، إضافة إلى شعارات تنادي بطرد كل المسلمين من هولندا، وتعرضت عدة مساجد للاعتداء، ففي مدينتي زولة وفلسنكن تعرض مسجدان لرمي الحجارة، وفي زاندام تعرض مسجد السلطان أحمد، أكبر مسجد في هولندا، إلى إشعال النار فيه، مما أدى إلى أضرار كبيرة، وتعرض مسجد سليمان جلبي في خوركم إلى إشعال النار فيه، كما أشعلت النار في مدرسة أبي بكر الصديق في مدينة نايميخين، وفي مدينة زولة أشعلت النيران في محطة بنزين يملكها تركي.[٣٩]

ثامناً: حوار الحضارات وتوازن المصالح

تنبع أهمية الحوار العربي الإسلامي مع الغرب الأوروبي والأمريكي من طبيعة الترابط التاريخي الذي يربط الطرفين، فقد تميزت العلاقة بين الحضارتين بالاحتكاك الدائم، سواء في فترات الحروب (الفتوحات الإسلامية،الحروب الصليبية، الحملات الاستعمارية)، أو في فترات السلم من خلال حركة التبادل العلمي والمعرفي بين الحضارتين، ويفسر مثل هذا الاحتكاك بطبيعة المصالح الحيوية التي ينشدها أحد الطرفين لدى الطرف الآخر، وقد أكد هذه الفكرة محمد عابد الجابري، إذ يرى أن العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي لا يحكمها صراع أو حوار الحضارات، وإنما هي شعارات زائفة، الهدف منها تمرير صراع المصالح، (٤٠) كما يصفها بعلاقة السيد بالعبد: السيد يستغل العبد، وهو يحتاج إليه، إذ تتوقف عليه كثير من شؤونه، والعبد يعاني من السيد، ولكنه هو الآخر محتاج إليه، وبما أن تغيير هذه العلاقة لم يعد ممكناً عن طريق "ثورة العبيد"، لأن الغرب مستعد لأن يكرر- في أي مكان- ما فعله في العراق، فإن ما تسمح به الظروف الآن هو العمل على تحقيق نوع من "توازن المصالح" يحد من هيمنة السيد، وذلك باللجوء إلى أسلوب النضال الذي تمارسه "نقابات العمال"، وهذا النوع من النضال يتطلب قيام تضامن بين دول العالم الإسلامي، شبيه بتضامن نقابات العمال، وسلوك أسلوب "الضغط" الذي يتراوح بين مجرد المطالبة بالحقوق، والقيام بإضرابات، مع الأخذ بلعبة الحوار، والعمل بمبدأ "خذ وطالب"، وهذا هو الحوار المطلوب اليوم: حوار من جنس حوار النقابات المنظمة المتضامنة المستميتة في المطالبة بحقوقها مع أصحاب المعامل والمؤسسات.(٤١)

ففي ظل الخوف من الإسلام نتيجة حملات التشويه التي تشنها أطراف غربية، رسمية أو غير رسمية، وبمختلف الوسائل، سواء عبر وسائل الاتصال، أو عبر المقررات المدرسية، أو حتى في السلوكات اليومية للمواطن الأوروبي، ونتيجة الضعف وحالة التشتت التي تعرفها المجتمعات العربية الإسلامية، سواء في الدول العربية أو في الدول الأوربية، (فكرياً وحضارياً وإعلامياً وسياسياً)، لا يمكن أن ينجح الحوار الحضاري مع

الدول الغربية إلا باستخدام المصلحة وسيلة ضغط وابتزاز تجبرهم على الجلوس إلى طاولة الحوار، والأخذ بعين الاعتبار المصالح العربية الإسلامية، وعلى رأسها تحسين صورة الإسلام، والنظر إليه من خلال عيون عربية إسلامية، وليس بعيون صهيونية متطرفة، وقد كان للدول العربية تجربة ناجحة في السبعينات نتيجة الحصار في الطاقة البترولية الذي فرضته على الدول الغربية من أجل إيقاف الدعم الغربي لإسرائيل، مما أجبر الدول الأوروبية على اقتراح مبادرة الحوار العربي الأوروبي في عام١٩٧٥.

خلاصة

- إن الإسلاموفوبيا، حسب هنتنغتون، هو شعور بالوطنية نتيجة تعلق الشعوب الأوروبية بثقافاتها، فهي حق مشروع، فهل لنا أن نشعر بالعولمفوبيا، أو الأميركفوبيا.
- إن مفهوم الاسلاموفوبيا، حسب هنتنغتون، يعني الخوف من تصاعد الصحوة الإسلامية، واتجاه المسلمين نحو الاعتماد على الإسلام منهج حياة.
- الإسلاموفوبيا هو نتيجة الخوف من رفض المسلمين لقيم الغرب وثقافتهم التي تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى عولمتها على شعوب العالم.
- ساهمت سلوكات المسلمين الخاطئة في تشويه صورة الإسلام، ومنح الأطراف الصهيونية متهماً مثالياً لكل الأحداث الإرهابية التي وقعت في الدول الغربية، (مع التشكيك في مدى تورط المسلمين فيها).
- يعتبر الاستشراق أهم وسيلة استخدمها الاستعمار من أجل إخضاع المستعمرات، وها هو اليوم يواصل على النحو نفسه، من خلال محاولة التوسع الإمبريالي على حساب دول العالم الأخرى مستخدماً الاستشراق وسيلة، والإسلاموفوبيا استراتيجية، من أجل القضاء على المناعة الحضارية لدى المسلمين ممثلة في الإسلام.
- قام الإعلام الغربي بتوظيف بعض السلوكات الخاطئة ونسبها إلى الإسلام عمداً، دون الإمعان في مدى مطابقة هذه السلوكات لتعاليم الدين الإسلامي.
- إن الإسلاموفوبيا مؤسسة ومجسدة في مراكز صنع القرار الغربية، إذ تنقل وسائل

الاتصال من حين لآخر تصريحات عنصرية تصدر عن شخصيات نافذة في الحكومات الغربية.

- تعتبر حركة اليمين المتطرف مجرد رد فعل على العولمة، في حين أن هذه المجتمعات الغربية هي التي تسعى إلى تجسيد هذه العولمة، وفرضها على بقية شعوب العالم.
- ساهمت أحداث ١١ سبتمبر في تعزيز موقف الأحزاب اليمينية، وتأكيد صحة طرحها حول الإسلام، مما منحها مصداقية أكبر في الانتخابات، كما سمحت لها بالدخول في الحكومات والحصول على حقائب وزارية.
- نتيجة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أصبح مفهوم الخطر الإرهابي يقوم على أساس ثقافي حضاري، وليس على أساس إيديولوجي، اقتصادي أو سياسي، لقد أسست أحداث ١١ سبتمبر لمفهوم جديد حول الخطر أو التهديد.
- التدهور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الذي تعيشه المجتمعات العربية الإسلامية، يقابله تطور إعلامي وحضاري غربي، لذلك فإن حوار حضارات في هذه الظروف غير المتكافئة غير ممكن، وعليه فإن حوار المصالح هو الحل.

الهوامش

(١): ندوة الخبراء العرب لصياغة موقف عربي وإسلامي في الحوار، المنعقد بأبوظبي، من ٤ إلى ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ص٢.

(2): Dialogue Amongue Civilisations , **Regional Summit on Inter-religious and Inter-ethnic Dialogue,** Tirana, Albania, 9and10 Décembre 2004, P6.

(٣): السيد محمد الشاهد، **المسيحية والإسلام من الجوار إلى الحوار**، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١، ص٦.

(٤): نادية محمود مصطفى، علا أبو زيد، وآخرون، **خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات**، القاهرة: دار السلام، ط١، ٢٠٠٤ ، ص١٢.

(٥): عبد الله تركماني، **سبل نجاح حوار الثقافات في عالم متغيّر**، ورقة قُدمت في إطار ندوة " التراث العربي والحوار الثقافي " من ٢٣ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة تونس.

(٦): المهدي المنجرة، حوار التواصل، **مجلة عالم التربية**، عدد ١٧، ٢٠٠٧، ص٤٦.

(٧): محمد محفوظ، **الإسلام والغرب وحوار المستقبل**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٨، ص١٣٥.

(8) : Samuel Huntington, **Le choc des civilisations**, traduit de l'anglais (The Clash of Civilisations, 1996). Odile Jacob, 2007, p219

(٩): فاطمة لكعص، **أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وانعكاسها على المنظومة الحضارية العربية والإسلامية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص٢٨.

(١٠): المرجع نفسه ، ص٣٨.

(١١): أحمد نصري، **آراء المستشرقين الفرنسيين في القرآن الكريم**، الرباط: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٩، ص٢.

(١٢): المرجع نفسه، ص٣.

(١٣): المرجع نفسه، ص٣.

(١٤): حلمي خضر ساري، **صورة العرب في الصحافة البريطانية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص٦٧.

(١٥): لويزة آيت حمادوش، **الإسلام السياسي وإدارته في السياسة الخارجية الأميريكية بعد الحرب الباردة**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٢، ص٦٤.

(١٦): جون إسبوزيتو، **الحركات الإسلامية وتحقيق الديمقراطية وسياسة الولايات المتحدة الأميريكية الخارجية**، مقالة صدرت في كتاب: **امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، مار فيي، وليم لويس، (تر) عبد الله جمعة الحاج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ١٩٩٦، ص٢٣٣.

(١٧): غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والاتصال، ٢٠٠٥، ص٨٨.

(١٨): تتضمن التمامية معنى التام والكل في أي معتقد، وهي "تصور شامل ينادي بالعودة إلى القيم الدينية والأخلاقية التي يهددها كل من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتأثير الثقافات الأجنبية، فيفرض احترام التقاليد ويعارض التحولات التي تعتبرها مضرة ومزيلة للاستقرار، كما يقصي المادية الكائنة في الماركسية والرأسمالية.

(١٩): لويزة آيت حمادوش، **المرجع السابق ذكره**، ص٨.

(٢٠): محمد عابد الجابري، **مسالة الهوية والعروبة والإسلام...والغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٥، ص١٧٦.

(٢١): المرجع نفسه، ص١٨٠.

(22) : Ouria shéhérazade kahil, **rapport sur l'islamophobie en France 2008, collective** contre l'islamophpbie, www.islamophobie.net, P4.

(٢٣): محمد بشاري، **صورة الإسلام في الإعلام الغربي**، بيروت: دار الفكر، ص٢٣.

(٢٤): لويزة آيت حمادوش، **المرجع السابق ذكره**، ص٦٥.

(٢٥): حلمي خضر ساري، **المرجع السابق ذكره**، ص٩١.

(26) : Marlene Nasr, **Les Arabes et l'islam vus par les manuels scolaires francais (1986** et **1997),** Paris : editions Kartala , 1995 , P25-26

(27) : Ibid, P46.

(28) : Magali Balent , l'union européenne face aux defis de l'extrémisme identitaire, **question d'europe**, N°177, Juillet 2010, P1.

(٢٩): علاء الحمارنة، المسلمون في أوربا-خريطة التمييز، تقرير اتحاد هلسنكي العالمي، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد ٠١، جانفي/ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ص٩٥.

(٣٠): المرجع نفسه، ص١١٤.

(٣١): غالية بن زيوش، **المرجع السابق ذكره**، ص٨٨.

(32) : Magali Balent , Ibid, P2.

(٣٣): غالية بن زيوش، **المرجع السابق ذكره**، ص٨٨.

(34) :Ouria shéhérazade kahil,Ibid , P8.

(35) : Thierry Meyssan, **11 septembre 2001 l'effroyable imposture**, éditions Carnot, paris, 2002, p135.

(٣٦): حميد الهاشمي، **العرب وهولندا الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٨، ص١٣٤.

(٣٧): صلاح عبد الرزاق، **الأقليات المسلمة في الغرب: قضايا فقهية وهموم ثقافية**،(د.م.ن)، ٢٠٠٥، ص١٩٨.

(٣٨): المرجع نفسه، ص١٩٥-١٩٦.

(٣٩): المرجع نفسه، ص٢١١.

(٤٠): وهذا ما يؤكده غراهام فولر (باحث بمؤسسة راند Rand) في مقال نشر له في مجلة السياسة الخارجية Foreign Affairs سنة ١٩٩٥ بقوله: "إن الصدام الحضاري ليس صداماً حول المسيح أو كونفوشيوس أو النبي محمد، بقدر ما هو صراع سببه التوزيع غير العادل للقوة والثورة والنفوذ والازدراء التاريخي الذي تنظر به الدول والشعوب الكبرى إلى الصغرى الثقافة وسيلة للتعبير عن المنازعات وليست سبباً فيها". للمزيد أنظر: Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West, **Foreign Affairs**, September/October 1995

(٤١): محمد عابد الجابري، **المرجع نفسه**، ص١٣٢.

التوجهات الجديدة للسياسة التركية الخارجية

محمد بوبوش*

قامت السياسة التركية الخارجية منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٤، على توجه أُحادي نحو الغرب، بعد سيطرة كمال أتاتورك على الحكم وتبنيه النظام العلماني والقطيعة التامة، بل والعداء أيضًا مع دول الجوار العربي والإسلامي، ولم تنكسر هذه السياسة الأحادية إلا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، ونهاية الحرب الباردة بانفتاحها على ما يسمى بالعالم التركي في القوقاز وآسيا الوسطى.

وتبلورت سياسة تركيا الخارجية- كما أشار صموئيل هنتنجتون- على أنها (دولة طرف)؛ أي أنها دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة، وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى.

وخلال هذه الفترة، بدأت تركيا عملية تقييم لدورها الجديد في ضوء موازين القوى الجديدة، ومنذ ذلك الوقت، أخذت تحدد دورها، وترسم سياستها الخارجية انطلاقا من قناعتها بأن لها دوراً مهماً في استقرار منطقة القوقاز، ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط، وفي الاستقرار العالمي عموماً، دوراً يتجاوز بكثير مفهوم الجسر.

أولاً: المجال التركي و التحولات الدولية الراهنة

على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، وكان الدور التركي فاعلاً، لكن من زاوية سلبية، ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والإسلامية والتحررية، وليس وقوف تركيا في الأمم المتحدة ضد حصول الجزائر على استقلالها في مطلع الستينات سوى العنان الأكثر فجاجة في هذا التوجه.

وقد ساهمت سياسة الانطواء التي انتهجها مصطفى كمال أتاتورك تحت شعار "سلام في الداخل سلام في العالم" لتعزز التباعد من دون أن يكون ذلك على قاعدة كراهية أو

---

* باحث في العلاقات الدولية- جامعة محمد الخامس-المغرب.

أحقاد؛ فتركيا ابتعدت عن العالم العربي والإسلامي حتى إن أتاتورك لم يزر بلداً أجنبياُ واحداً[١].

وأظهرت المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وحرب الخليج، وعملية التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية التي انطلقت من مدريد، فضاءً تركياً في جغرافية تمتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، مروراً بالبلقان والقفقاس (القوقاز) غرباً وشمالاً، وآسيا الوسطى وإيران شرقاً، والمنطقة العربية جنوباً.

ووضعت هذه التغيرات تركيا أمام خيارات التفاعل مع هذه الجمهوريات وشعوبها، ولاسيما أن معظم شعوب هذه الجمهوريات من أصول تركية، وبدأ الحديث عن"عالم تركي" يربط أتراك جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان بتركيا يأخذ اهتماماً كبيراً في النشاط الإقليمي التركي.

من ناحية ثانية، دفع مناخ التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، ومشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي بتركيا إلى التوجه بقوة نحو الشرق الأوسط أمنياً واقتصادياً وتجارياً ومائياً.

وكان لتورغوت أوزال رئيس الحكومة (١٩٨٤- ١٩٨٩)، ثم رئيس الجمهورية (١٩٨٩-١٩٩٣)، دوراً رئيساً في وضع هذه الاستراتيجية؛ إذ رأى ترابطاً وثيقاً بين استمرار نظرة الغرب إلى تركيا باعتبارها حليفاً ثميناً وبين توسيع دورها ونفوذها الإقليمي.

ومع وصول التيار الإسلامي إلى الواجهة السياسية التركية بدأت بعض الأوساط التركية تقول: إن مكانة تركيا الحقيقية وخيارها السياسي يجب أن يرتبط بالدائرة الحضارية الإسلامية لا بالخيار "العلماني" الذي يسعى للارتباط النهائي بالغرب، وقد رسخ هذا الاعتقاد في الأوساط التركية، أكثر فأكثر، الرفض الأوروبي المستمر لقبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي ومشاكلها المزمنة مع اليونان[٢].

نظرياً، أدت هذه المتغيرات إلى بروز اتجاهين أساسيين في السياسة التركية:

١- اتجاه "تقليدي علماني" تمثله الأحزاب العلمانية التي تحمل إرث أتاتورك على

اختلاف مشاربها من اليسار إلى اليمين، ويعد الجيش نفسه الحامي الأساسي للعلمانية، ولمبادئ أتاتورك، ويعتقد هذا الاتجاه أن تركيا دولة أوروبية، ويجب "أوربتها" بشكل كامل، وأن التغيرات الجارية لن تغير من هذا الاعتقاد شيئاً سوى زيادة دور تركيا الأمني في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

٢- اتجاه إسلامي، وتمثله الطرق الدينية والأحزاب الإسلامية، وفي مقدمتها حزب الرفاه الذي حله الجيش وتحول لاحقاً إلى حزب الفضيلة، ويعتقد هذا الاتجاه أنه لابد من الانفكاك التدريجي عن الغرب ومؤسساته والعودة التدريجية إلى الارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية، وقد عبر زعيمه الراحل نجم الدين أربكان مراراً عن رغبته في إقامة "اتحاد للدول الإسلامية" يزيد من قوة هذه الدول في السياسة الدولية، ويخلصها من الهيمنة الغربية.

وهناك اتجاه ثالث، ولكنه ضعيف، تمثله بعض الأحزاب القومية، مثل الحركة القومية، وحزب الوحدة العظمى، وبعض الأجنحة القومية داخل الأحزاب العلمانية، وكذلك بعض أوساط حزب الفضيلة، وهؤلاء لهم نظرة توفيقية تجمع بين تصورات الاتجاه الأول والثاني.

ويعتقد كثير من الأوساط التركية أن المتغيرات الدولية والإقليمية، والتحولات الجارية، أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وإيران، وأن تركيا تملك في "النظام العالمي الجديد" كل العناصر الضرورية والاستراتيجية التي تجعلها تتبوأ وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي؛ لأن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعداً أوروبياً وأوراسياً وإسلامياً، ويرى الخبير السياسي التركي سينجر ديفتش أوغلو أن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي:

- الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال، والذي يشمل أيضاً روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفييتي.

- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

ثانيا :السياسة الخارجية التركية الجديدة..الأسس وعوامل التحول

نقلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ العالم كله إلى مرحلة جديدة، تسعى فيها الولايات المتحدة إلى تأسيس نظام جديد ينطلق من (مفهوم الأمن الأمريكي)، ومن ثم كان على تركيا تطوير سياستها الخارجية، واتباع سياسة مؤثرة، وفاعلة، ومتعددة المحاور؛ لترسي لها موقعاً (مركزيًا) على الساحة الدولية؛ فللمرة الأولى يحدث تقارب حقيقي بين تركيا وكل من سوريا وإيران، وللمرة الأولى تتصدع الشراكة الاستراتيجية بين تركيا والولايات المتحدة، وللمرة الأولى تهتز بعمق العلاقات التركية مع إسرائيل، وتتقدم تركيا بجدية على الطريق الأوروبي.

قد كان للموقع الجيوستراتيجي الفريد أثره على تنوع النسق الإقليمية التي اتجهت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الانخراط فيها بفعالية بشكل مطرد، ويمكن إيجاز الأسباب الدافعة للحيوية التركية إقليمياً إلى مجموعة من الأسباب، **ويمكن تصنيف الأسباب الخارجية في أربع نقاط:**

1- تحولات النظام الدولي

بعد الحرب الباردة، اتسع المجال الحيوي لتركيا، وامتد شرقاً في منطقة البحر الأسود وفي آسيا، وساعدها على ذلك الروابط التاريخية والثقافية التي تجمعها مع شعوب هذه المناطق، وتزايدت الحاجة الغربية (أمريكية بالأساس) بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى الدور التركي، ولكن ليس من منطلقات عسكرية فقط، بل من منطلقات حضارية وثقافية وسياسية في المقام الأول، وفضلا عن ذلك، فإن النظام الدولي الحالي الذي يمر بمرحلة انتقالية تتهدد فيها الأحادية القطبية بأكثر من طريقة، ومن جانب أكثر من قوى دولية، يقدم مناخاً ملائماً للفاعلين الإقليميين الكبار، مثل تركيا، لتوسيع حركتها ولزيادة قدرتها على المناورة.[٣]

2- تطورات النظام الإقليمي

يعاني النظام الإقليمي العربي من حالة وهن واضحة رسمت مساحات عريضة من

فراغ القوة، فالتهديدات والتحديات التي باتت تركيا تواجهها، والتي ينبع معظمها من الشرق الأوسط، وبخاصة بعد احتلال العراق، أدت إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو، واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الأوسط، التي يمكن تلخيصها في:

أ - تصاعد التحدي الإيراني: إذ نتج عن احتلال العراق إخراجه من معادلة التوازن الإقليمي لإيران؛ مما أدى إلى تزايد نفوذها في المنطقة.

ب - تصاعد التحدي الكردي، وبخاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل.

وهذا الوضع منح تركيا فرصة أكبر في مد دورها الإقليمي، الذي قدم نفسه مكملاً وداعماً للاستقرار بشكل يحتوي ويحترم أولويات الفاعلين الإقليميين على اختلاف رؤاهم وشبكة تحالفاتهم ، كما نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش من الحركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران وسوريا، ومصر والسعودية.

أما عن الأسباب الداخلية، فيمكن تصنيفها إلى ثلاث نقاط رئيسة:

١- ديمقراطية الداخل

تركيا، في تطورها الديمقراطي، تسير بخطى ثابتة للأمام، بحيث أصبحنا أمام حكومة تحظى بشرعية تمكنها من صياغة سياسة خارجية طموحة، وتنطلق بقوة في تنفيذها، بل إن الديمقراطية باتت إحدى أهم الوسائل المطروحة لحل المشكلة الكردية، وهي القضية الرئيسة المؤثرة في السياسة الإقليمية لتركيا.

٢- رؤية شاملة انطلاقاً من المصلحة الوطنية

تمتلك تركيا رؤية شاملة حول المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه، وكذا لأفضل المقتربات لبناء قوة إقليمية كبرى (بل دولية في المستقبل)، وكان لأحمد داود أوغلو (وزير الخارجية الحالي) دور كبير في تشكيل المنظور التركي للذات، وللعالم، وللدور الخارجي للدولة التركية،فمن خلال نظرية العمق الاستراتيجي استطاعت تركيا المصالحة بين عدة

ثنائيات كثيراً ما خلقت استقطابات في واقعنا العربي:

أ- ماضيها وحاضرها (بالحديث عن الميراث العثماني بشكل إيجابي وربطه بالدولة التركية المعاصرة).

ب- بين التاريخ والجغرافيا (بمد المجال الحيوي التركي إلى الجنوب والشرق، بالإضافة إلى –وليس بديلا عن -الشمال والغرب).

ج- بين الكمالية والعثمانية (بالعمل على احترام الأمن والحرية معاً).

د- بين القوة الناعمة والصلدة (باستخدام السياسي والثقافي والاقتصادي بمهارة حتى يظل العسكري خياراً أخيراً ولكن قوياً وحاضراً[٤].

٣- بناء اقتصاد قوي: ثالث دولة في العالم في النمو ورقم ١٧ في الاقتصاد العالمي، ورقم ٦ في أوروبا

شهدت تركيا طفرة اقتصادية في السنوات الأخيرة حتى صار الاقتصاد التركي رقم ١٧ في العالم، وتعد الحكومة التركية من أنجح الحكومات في إدارة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، التي إن حجمت من النجاح الاقتصادي بالمقارنة بما سبق، لكن ظل الاقتصاد التركي محتفظاً بكثير من عناصر قوته وقدراته.

ومنذ إمساك حزب العدالة والتنمية بزمام السلطة في أواخر العام ٢٠٠٢ تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية منذ مطلع العام ٢٠٠٣ سياسة خارجية طموحة، جنباً إلى جنب مع برنامج داخلي للإصلاح السياسي والاقتصادي يهدف إلى دعم جهود تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وتطوير العلاقات مع كل من القاهرة ودمشق وبغداد والرياض وطهران.

ويحدد وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو خمسة أسس للسياسة الخارجية الجديدة التي تعمل أنقرة على تطبيقها:

١- الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الأخطار الأمنية، وتركيا البلد الوحيد الذي نجح في هذه المعادلة، وهي هنا مثال للدول الأخرى، ومن هذه الزاوية، تركيا بلد مركزي في المنطقة تاريخياً وجغرافياً.

٢- تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي لتركيا؛ وهذا سيخرج تركيا من كونها بلداً طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيرانه.

٣- سياسة خارجية متعددة البعد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم: آسيا- أوربا، إسلام- غرب، أوراسيا- الأطلسي، شمال- جنوب، أمريكا - أوربا.

٤- تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، وحتى الآن تعرف تركيا في النظام الدولي على أنها جسر بين جهات عدة، وهنا على الدبلوماسية التركية أن توائم حركتها تبعاً للساحة التي تتحرك فيها، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها.

٥- الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين على مختلف المستويات في الدول الأخرى، وفي كل القارات، **ويرتكز التحرّك التركي في المنطقة على ثلاث آليات رئيسة هي:**

- الخطاب المعتدل، الذي يحترم الآخر، ويهدف إلى مخاطبة العقل، ويحافظ على التوازن المطلوب بين الحقوق المشروعة والموقف المبدئي من القضايا المطروحة، ويعزز هذا النوع من الخطاب عامل الثقة المطلوب توافره في الدور الذي تقوم به تركيا على مساحة المنطقة بأكملها.

- التركيز على دور الوسيط، فالدور التركي في المنطقة لا يسعى إلى زعامة، وإنما لإيجاد فضاء متماسك يؤمّن مصالحه، وهو في هذا الإطار لا يسعى إلى نزعة هيمنة بالقوة، أو التداخل رغماً عن رغبة الطرف الآخر.

- زيادة القوة الناعمة؛ بهدف جعل تركيا نواة الدول الساعية للارتقاء إقليمياً من دون انتهاج المنهج الصدامي، وهذه الطريقة تؤدي إلى أن يأتي الارتقاء الإقليمي الجيوسياسي لتركيا منسجماً مع طبيعة المنطقة وإرثها، ويستمد قوته من النهج الإصلاحي الداخلي على الصعيدين السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وأيضاً من المنهج الانفتاحي الخارجي على الصعد نفسها تاريخياً أو قومياً.

ثالثا: تفاعلات السياسة الخارجية التركية مع المحيط الدولي: التجسيد العملي لنظرية العمق الاستراتيجي

تبنت حكومة حزب العدالة والتنمية، في البداية تحت رئاسة عبد الله جول ثم أردوغان منذ مطلع عام ٢٠٠٣، سياسة خارجية طموحة، تهدف إلى تأمين محاولة تركيا لتصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته تنمية العلاقات مع القاهرة ودمشق وبغداد والرياض وطهران.

- الشرق الأوسط في الاستراتيجية التركية

انشطار بين الشرق، أو جسر للربط بينهما، قدرٌ جغرافي مُنيت به، أو حظيت به تركيا، ولعب دوراً في تحديد ملامح علاقتها بمحيطها الإقليمي على مرّ العصور، ولم يَحُل واقع كونها جزءاً من المنطقة الغربية الأطلسية من تقارب، وإن لم يكن سلساً باتجاه الجار العربي.

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتشكل حدثاً فارقاً بالنسبة لتركيا كغيرها لتفتح أمامها الباب للعب دور على الساحة السياسية الدولية؛ فكانت جزءاً من التحالف الدولي الذي شكّلته الولايات المتحدة لمحاربة ما يُسمى الإرهاب، ومع تغير الظرف السياسي الدولي الذي واكبه وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية إلى رأس السلطة في تركيا، وجد الأتراك أن الوقت قد حان للعب دور فاعل في الإقليم في مواجهة تحالفات وأدوار تجلّى تأثيرها في المنطقة بعد الغزو الأمريكي للعراق؛ فقد استضافت تركيا، وللمرة الثانية، مؤتمر دول جوار العراق في إطار المساعي الدولية المبذولة لضبط الأوضاع الأمنية فيه، كما رفضت انطلاق أي عمل عسكري أمريكي من الأراضي التركية باتجاه العراق، أو مشاركة القوات التركية في تلك العمليات، رفض كان له صدى في الشارع العربي مثلما كان له أثره في توتير العلاقات الأمريكية التركية،[٥] غير أن انقسام الأتراك جغرافياً وسياسياً بين الشرق الأوسط وأوروبا، وحرصهم على تفعيل دورهم في المنطقة لإحداث توازن ما في وجه تحالفات إقليمية جديدة قد لايكون على حساب مصالحهم الدولية، بينما الطريق إلى الاتحاد الأوروبي مايزال مليئاً بالعقبات.

وبإيجاز فإن داود أوغلو يبلور رؤيته في الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط في

عدة عناصر تمثل الحد الأدنى اللازم توافره من أجل نجاح تركيا في في انتهاج استراتيجية سليمة تحيط بالشرق الأوسط من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية والجيوثقافية والجيواقتصادية، ويمكن إيجاز هذه العناصر الرئيسة فيما يلي :

١- تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة .

٢- إقامة أبنية مؤسسية، وتطوير الموجود منها، مثل المراكز البحثية والمعاهد الأكاديمية لمتابعة التطورات الإقليمية عن كثب وتقييمها، وتوفير تصورات وسيناريوهات متعمقة لها.

٣- إقامة علاقة سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.

٤- طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.

٥- المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلام في المنطقة.

٦- الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة تمثل ساحات أخطار جيوسياسية وجيوثقافية ضد السلام في المنطقة .

٧- الحد من إثارة ردود الأفعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.

٨- تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في كل مجالات المشكلات الإقليمية، وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩- تكثيف الاتصالات والعلاقات الأفقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة .

وقد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تصادماً بين توجه تركيا نحو الشرق الأوسط وتوجهها نحو الاتحاد الأوروبي في الغرب، وهو أمر غير صحيح لأن هناك جانباً كبيراً من القبول الشعبي والنخبوي، تحظى به تركيا في المنطقة، مرده نموذج الانفتاح علي الغرب، والتناوب السلمي علي السلطة بين أحزابها السياسية، والتقدم الاقتصادي الذي أحرزته بحيث أصبحت الاقتصاد رقم ١٧ في العالم.

- تركيا والمعضلة الأمنية العراقية

تُعد مسألة الحفاظ على الأوضاع الأمنية في العراق أحد الشواغل الرئيسة للسياسة الخارجية التركية، ولاسيما الحفاظ على وحدة الأرض والإقليم؛ وذلك خوفًا من انتقال النزعة الاستقلالية للأكراد في تركيا إذا ما حصل أكراد العراق على الاستقلال الرسمي،

ذلك فضلاً عن الأهمية الاقتصادية والتجارية للعراق بالنسبة لتركيا.

وعلى هذا المنوال، اتخذت أنقرة في السنوات القليلة الماضية عددًا من الخطوات الحثيثة التي تسهم، بشكل أو بآخر في تحقيق الأهداف سالفة الذكر لعل أبرزها؛ معارضتها للحرب على العراق، وقيامها بدور إيجابي نشط في العراق، من خلال زيادة مستوى التبادل التجاري والاستثمارات بين البلدين، وتقديم اقتراحات مؤقتة لإدماج أكراد العراق في النظام السياسي العراقي، كما سعت تركيا إلى خفض الاحتقانات الداخلية بين الطوائف المختلفة في العراق.

أما على الجانب الآخر، فيرى العراق أن تركيا تمثل حليفًا وشريكاً سياسيّاً قادراً على إعادة بناء الاقتصاد العراقي، ولاسيما البنية التحتية، ذلك فضلاً عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها، وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن التجارة والاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد أهم عوامل الاستقرار.

- تركيا وإيران: نهج تعاوني جديد

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ تعتقد "تركيا العلمانية" أن "إيران الراديكالية" تشكل خطراً على نظامها العلماني، وأن إيران تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تركيا؛ وفي المقابل، ترى إيران أن الحكومة التركية التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم "حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية"، وعلاقتها المتميزة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تشكل تحدياً لسياستها الخارجية.

وتنظر تركيا إلى أن إقامة علاقات جيدة مع إيران، وزيادة مستوى التبادل التجاري بينهما عنصران هامان لتدعيم استراتيجيتها الإقليمية الواسعة، التي تمنحها القدرة على أن تكون جسراً لتصدير الطاقة للقارة الأوروبية، كما ترحب طهران بالمحاولات التركية لكسر عزلتها الدولية، ودعمها اقتصاديًّا.

وبعد انتخاب السيد محمد خاتمي رئيساً لإيران، سعى الجانبان، إلى إزالة التشنُّج والفتور الذي كان يكتنف العلاقات بينهما، فعقد البلدان اتفاقيات أمنيَّة للحدِّ من

نشاطات المنظمات المناوئة لهما. فضلاً عن التوقيع على اتفاق لبيع الغاز الطبيعي لتركيا، والاتفاق على إنشاء أنبوب لهذه الغاية، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١,٤ بليون دولار عام ٢٠٠١، ويشكل السياح الإيرانيون والمنتوجات التركية المصدَّرة الى إيران من المصادر المهمة لإيرادات الحكومة التركية، فقد زار تركيا خلال عام ٢٠٠١ نحو نصف مليون سائح، ناهيك عن الاستثمارات الإيرانية في تركيا والتي تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، وكان لوصول حزب «العدالة والتنمية» إلى الحكم في انتخابات ٢٠٠٢، واستمراره في السلطة بعد انتخابات تموز (يوليو) ٢٠٠٧، الأثر البالغ على تطور العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة والأمنيَّة بين الطرفين،[٦] كما قام الرئيس التركي السابق أحمد نجدت سيَزَر بزيارة رسميَّة لإيران في حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، شملت مدينتي طهران العاصمة وتبريز، ذات الغالبية الأذرية، مصطحباً معه ١٢٠ من رجال الأعمال و٧٠ صحفياً، كما قام أردوغان بأول زيارة له إلى طهران صيف ٢٠٠٤، وتتالت زيارات الوزراء والمسؤولين بين البلدين، على الصعد كافة، وبخاصة الأمنيَّة، في ما يتعلَّق بالتنسيق المشترك لمحاربة حزب العمال الكردستاني، فضلاً عن عقد اتفاقات اقتصاديَّة، آخرها، الاتفاق الذي وقَّعه من الجانب التركي وزير الطاقة حلمي غُلَر، ومن الجانب الإيراني وزير الكهرباء برويز فتَّاح في ٢٠/ ١١/ ٢٠٠٧، ويقضي بإنشاء خمس محطات لتوليد الكهرباء، وتقوية خطوط شبكات مشتركة بين البلدين.[٧]

كما عُقد الاجتماع المشترك الأول لمجموعة الأعمال التركية – الإيرانية في طهران يوم السبت ٢٧/ ٢/ ٢٠١٠ بهدف التوصل إلى نوع من الشراكة في المجال الصناعي بين الطرفين حيث أكد مسؤلا البلدين على ضرورة التنفيذ السريع لخطة المشاركة هذه باعتبارها أداة مهمة من أدوات تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بينهما.[٨] وقد أشارت إحدى الصحف الإيرانية إلى حديث السيد وزير الدولة التركي جودت يلماز في لقائه مع وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متكي إلى أن ((تركيا تصبو إلى افتتاح عصر ذهبي في العلاقات التركية – الإيرانية، فالبلدان كانا دولتين تجمعهما علاقات الصداقة والأخوة، مضيفاً بأن تنمية العلاقات الثنائية سوف تقود إلى تحقيق مساهمات إيجابية في عملية الاستقرار والرفاهية في الإقليم)) .[٩]

وفيما يخص البرنامج النووي الإيراني، تُؤكد تركيا على ضرورة انتهاج السبل الدبلوماسية مع طهران لمنع الانتشار النووي، مع استبعاد الحلول أو الجهود العسكرية،[١٠] لكن هذا الاتجاه لا يمنع وجود بعض الأصوات من الخبراء والنخبة العسكرية الذين ينادون بضرورة توفير بنية تحية وأنظمة مضادة للأسلحة النووية.

لكن المسعى التركي للتوسط بين إيران والغرب، في ما يخص البرنامج النووي الإيراني، لم يؤت سوى القليل من النتائج الملموسة حتى الآن رغم إبرام كل من تركيا والبرازيل مع إيران الاتفاق النووي في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠،[١١] ويقدم هذا الأمر درسين ينبغي للدبلوماسية التركية أن تستفيد منهما: الدرس الأول: هو أن تركيا إذا أرادت القيام بدور الوسيط الفاعل في الأزمة الإيرانية، فيتعين عليها المحافظة على علاقات عمل وثيقة مع الغرب، والدرس الثاني أن طهران لم تر في أنقرة الوسيط الوحيد بينها وبين الغرب، وبعبارة أخرى، فإن إيران لم تكن تنظر إلى الدور التركي في حل مشكلتها النووية باعتباره دوراً لاغنى عنه.

- تقارب تركي ـ سوري جديد

يبدو أن النهج التقاربي بين تركيا وسوريا أضحى أحد المكونات الرئيسة للاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، ولعل أبرز دلالات ذلك التقارب استجابة سوريا للنداءات التركية والتعاون الثنائي بينهما في استئصال حزب العمال الكردستاني، وتزايد مستوى التجارة والاستثمارات بينهما، وتخفيف حدة المشكلات المشتركة بينهما، ولاسيما حيال قضية المياه، فضلاً عن المحاولات التركية لفتح قنوات اتصال جديدة بين سوريا وأوروبا، بالإضافة إلى قيام تركيا بدور الوساطة غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل؛ فقد قامت تركيا بوساطة بين سوريا و إسرائيل في العام ٢٠٠٨، حيث انعقدت أربع جولات مفاوضات غير مباشرة في استانبول.

- القضية الفلسطينية والدبلوماسية التركية

لعل ملاحظة الخلفية الفكرية والسياسية لقادة تركيا الجدد الذين وصلوا لسدة الحكم في مرحلة تحولاتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ كبرى تجعلنا نبدي الملاحظات التالية :

أ- تتبنى السياسة الخارجية التركية الجديدة مبدأ الانفتاح على جميع دول الجوار الإقليمي، في مخالفة صريحة لسياستها القديمة ذات البعد الواحد، التي انحصر اهتمامها في إطار التفاعل داخل حلف شمال الأطلسي، والعمل الدؤوب من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.(١٢)

ب- عبَّر القادة الأتراك في أكثر من مناسبة عن إيمان تركيا بحق شعوب المنطقة بالعيش بأمن وسلام، بمن فيهم الشعب الفلسطيني، ويُنظر لتحقيق السلام والاستقرار باعتباره أولوية ضمن رؤية تركيا الاستراتيجية للمنطقة، وحسب القادة الأتراك فإنَّ تحقيق الهدوء والاستقرار سيجلب المنفعة لشعوب المنطقة بأسرها، ومن ضمنها تركيا التي ستجني الفائدة الكبرى.(١٣)

ج- تتطلع النخبة السياسية التركية ذات المرجعية الإسلامية لدورٍ تركيٍ محوريٍ في المنطقة، وذلك من خلال الانخراط المباشر في معالجة الملفات الساخنة باعتبارها جزءاً أساسياً من استحقاقات هذا الدور، ولعل ملف الصراع في فلسطين هو قارورة اختبار لمدى الفاعلية والوزن لأية قوة ترغب في القيام بدور بارز، وهذا ما يتطلب جهداً تركياً مضاعفاً، واستغلالاً صحيحاً لرصيدها من التجربة التاريخية، وامتدادها الجغرافي، وشبكة علاقاتها المتشعبة مع دول الجوار والقوى الدولية.

د- يستند التحرك الدبلوماسي التركي إلى قرارٍ تركيٍ سياسيٍ مستقل، نابع من دولة ذات سيادة، استلهمت خياراتها من تطلعات شعبها، وهذا ما بدا واضحاً، ليس فقط على المستوى الإقليمي، وإنَّما فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع الدول الكبرى(١٤).

هـ- تنطلق تركيا في موقفها من القضية الفلسطينية من كونها دولة عضواً في الأمم المتحدة، من واجبها الدفاع عن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالشعب الفلسطيني، وتَنكُّر إسرائيل لهذه القرارات خلق حالة من التناقض بين الموقفين التركي والإسرائيلي، ودفع تركيا نحو تذكير إسرائيل بمخالفتها الصريحة لقرارات الأمم المتحدة، ومطالبة الدول الكبرى القيام بواجبها اتجاه القرارات التي اتخذتها وعدم الكيل بمكيالين.

و- بالرغم من عدم خضوع المواقف السياسية في تركيا للاعتبارات الدينية؛ لأنَّ

الدولة علمانية، إلاّ أنَّ استحقاق الديمقراطية يعطي المزاج الشعبي هامشًا واسعاً للمشاركة في صنع القرار، ونظرة الشعب التركي للقضية الفلسطينية تخضع لعدة اعتبارات على رأسها الموقف الديني.

ز- تلعب الخلفية الإيديولوجية للحزب التركي الحاكم دوراً في صياغة موقفه السياسي، فالخطاب الإسلامي المتعلق بفلسطين الذي تتبناه الحركات السياسية الإسلامية، بما فيها الحركة الإسلامية التركية، لا يجعل من احتلال فلسطين أمراً مشروعاً، ويرى فيه جزءاً من تآمر دولي تقوده الدول العظمى بالتحالف مع الصهيونية لضرب الإسلام واحتلال أرضه.

ذ- تمتلك تركيا من المؤهلات التي يمكن أن تساعدها على لعب دور الدولة الإقليمية ذات القوة الناعمة، فهي مدعومة بمنطق الجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، وقوة حضورها الاقتصادي، وتعطش المنطقة لملء الفراغ الحاصل نتيجة لتراجع دور دول إقليمية كبرى كان لسياستها قديمًا تأثير واضح في صياغة واقع المنطقة ومستقبلها، ناهيك عن حاجة قوى دولية مؤثرة، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لدور تركي إقليمي فاعل[١٥]، وإجراء أية مقارنة بين موقفي تركيا من القضية الفلسطينية قبل العام ٢٠٠٢ وبعده، سينبئ عن تحولاتٍ كثيرة، ولعل اللحظة التاريخية التي كانت تمر بها القضية الفلسطينية حينما وصل إسلاميو تركيا إلى الحكم قد ساهمت في الدفع بهذا التحول، وهذا ما سنراه جليًا من خلال تتبع تطور المواقف التركية التي عبَّر عنها زعماء تركيا الجدد في أكثر من مناسبة.

وفي ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية العدوانية بحق الفلسطينيين هيمنت روح النقد الشديد لإسرائيل على الخطاب السياسي التركي منذ العام ٢٠٠٢، وقد استخدم الأتراك مفرداتٍ قاسية، لوصف ما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، من قبيل الإرهاب والعنصرية والقتل المتعمد والإبادة... ووصلت ذروتها عندما وصف رجب طيب أردوغان إسرائيل بالدولة الإرهابية في معرض تعليقه على استشهاد الشيخ أحمد ياسين.[١٦]

إنَّ محددات السياسة التركية الخارجية، تعطي مؤشراً على هامش المناورة التركي

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فالتزام تركيا بتحقيق الاستقرار في المنطقة دفعها إلى اتخاذ خطوات لتفعيل مسار التسوية بين الفلسطينيين وإسرائيل٣٥ ، وفيما يلي بعض النقاط التي قد تساعد على تعجيل نتائج المحاولات التركية لحل القضية الفلسطينية: (١٧)

١- ينبغي على تركيا البحث عن حوار دبلوماسي مع الولايات المتحدة للتأثير على موقف واشنطن تجاه القضية الفلسطينية وتغييره؛ فالرئيس باراك أوباما أثار احتمال توسيع نطاق المحادثات مع مجموعات فلسطينية أكبر، ويجب على تركيا تمهيد الطريق لمشاركة الولايات المتحدة مجدداً مع جميع الفصائل الفلسطينية.

٢- ينبغي على تركيا أن تتعاون مع فرنسا وبريطانيا، مع العلم أن لهذين البلدين تجربة تاريخية واستراتيجية أكبر مع القضية الفلسطينية، والرئيس الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي يتبع خطى أردوغان في القوقاز والشرق الأوسط، وكذلك على تركيا أن تقود الدول الأوروبية الرئيسة الأخرى للاستمرار في التعاون لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.

٣- القضية الفلسطينية هي قضية حساسة بالنسبة للشعب التركي، بغض النظرعن الميول السياسية، وينبغي على السياسيين الأتراك معالجة مطالب المجتمع بشكل عام، مع الإبقاء على التوتر الداخلي في مستوى يمكن السيطرة عليه.

٤- على تركيا أن تكون على استعداد للمساعدة في إعادة إعمار غزة بعد تبلور تسوية ممكنة، وهناك حاجة لتنسيق الأنشطة، بما في ذلك إنشاء مؤسسات الدولة، والمنظمات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات ومعاهد البحوث، وغير ذلك؛ للمساعدة في إغاثة الفلسطينيين، وإعادة بناء قطاع غزة.

- العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: توتر مستمر

كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل في العام ١٩٤٩، ومع ذلك لم تصل العلاقات التركية الإسرائيلية إلى مستوى عال من التنسيق السياسي والتعاون العسكري والتبادل التجاري[37]، وبعد الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٢ أيلول/ سبتمبر١٩٨٠ برز في الدوائر السياسية والدبلوماسية التركية اتجاهان إزاء سياسة الدولة نحو إسرائيل والعرب:

الاتجاه الأول: كان مع تطوير التعاون مع إسرائيل، والثاني: كان مع قطع هذه العلاقات، أو على الأقل خفضها إلى الحد الأدنى، وكان أصحاب الاتجاه الثاني، وعلى رأسهم وزير الخارجية التركية آنذاك "ايلتير تور كمان"، يرون أن العلاقات مع العرب تحقق الحصول على حاجة تركيا من النفط بسعر رخيص، وتؤمن صادراتها إلى الدول العربية بصورة كبيرة، كما تضمن لتركيا تأييد العرب في موقفها من الأزمة القبرصية، ويرون أيضاً أن النفوذ اليهودي في واشنطن مبالغ فيه، كما أن إسرائيل تتعاطف مع تأسيس دولة كردية مستقلة في الشرق الأوسط، وفيما بعد تم تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل إلى مستوى سكرتير ثان. وبذلك يمكن القول إن فترة الثمانينات وحتى أواخرها قد شهدت جموداً في العلاقات التركية الإسرائيلية على الرغم من زيارة "إرييل شارون" السرية إلى استانبول صيف ١٩٨٦.

ومع انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وبدء حرب الخليج الثانية، ومع بدء محادثات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد خريف ١٩٩١، بدت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب، فقد اتبعت تركيا سياسة متوازية بين العرب وإسرائيل، وحرصت على عدم الظهور بمظهر المندفع لتطوير علاقاتها مع إسرائيل، بل أن هذه العلاقات كانت تتحسن بوتيرة توازي وتيرة التقارب العربي-الإسرائيلي.

كما يلاحظ أن الشواهد والدلالات كافة ، ولعل أبرزها ارتفاع مستوى التعاون في المجالات كافة سواء اقتصادية كانت أم عسكرية أو صناعية، [41]تؤكد أن العلاقات التركية – الإسرائيلية ماتزال تتسم بالقوة، وذلك على الرغم من تعكير صفوها وتعقيدها في الآونة الأخيرة؛ نتيجة تعميق أنقرة لعلاقتها مع خصوم إسرائيل، ولاسيما سوريا وإيران وحركة حماس، بالإضافة إلى التعاطف التركي مع الفلسطينيين، وإدانة سياسات إسرائيل ونقدها، وتأكيدها على ضرورة التضامن الإسلامي.

لقد برزت تركيا واحدة من الدول التي اتخذت مواقف متميزة، على الصعيدين الرسمي والشعبي، منذ اغتيال إسرائيل الشيخ أحمد ياسين مؤسس حماس وزعيمها

الروحي في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٤، ووصف العملية بأنها عمل إرهابي، وشجب تعهد إسرائيل بمواصلة سياسة اغتيال قادة حماس، وعقب اغتيال إسرائيل للدكتور عبد العزيز الرنتيسي في ٢٧ نيسان/ إبريل ٢٠٠٤، رفض أردغان مقابلة رجال أعمال إسرائيليين يقومون بزيارة أنقرة.

كان الموقف التركي من الحصار على غزة أكثر فاعلية في رفض الحصار والعمل على كسره رسمياً وشعبياً وسياسياً ومعنوياً، وقد أفادت تركيا من علاقاتها الدولية المتوازنة في فتح ملف الحصار دولياً وعدم طيه في أدراج النسيان.

ولم تأت تحركات تركيا وليدة اللحظة، ولا انفعالاً عاطفياً بالحدث، بل جاءت في تسلسل منطقي يعبر عن سياسة جديدة لتركيا تجاه إسرائيل والمنطقة، وقد سبقتها جملة من المواقف لعل أشهرها الموقف الشهير في منتدى دافوس بسويسرا يوم ٢٩/ ١/ ٢٠٠٩، الذي انسحب فيه أردغان احتجاجاً على منعه من التعليق على مداخلة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بشأن الهجوم على غزة، وأدى الهجوم على غزة إلى اهتزاز علاقة تركيا بإسرائيل بقوة، وتماهى موقف حكومة العدالة والتنمية مع الموقف الشعبي الذي طالب في كثير من الأحيان بقطع العلاقة مع إسرائيل؛ فقد خرجت مظاهرات مليونية حاشدة تنديداً بالهجوم الوحشي على قطاع غزة، وبهذا يتحدد الموقف التركي من اعتداء إسرائيل على قطاع غزة وحصارها الذي تفرضه عليه إسرائيل منذ عام ٢٠٠٦ على أنه اعتداء وحصار ظالم لا يستند إلى مشروعية قانونية أو أخلاقية، [١٨] وهذا دليل بأن ثمة تغيراً جوهرياً في دور تركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية رسمياً وشعبياً.

واتخذت أنقرة مواقف شجاعة من العدوان الإسرائيلي على غزة، ولا شك أن التاريخ سيحفظ لتركيا وقوفها إلى جانب أهالي غزة في تصديهم للعدوان الإسرائيلي؛ فقد بدأت تركيا في وقتها حملة دبلوماسية مكثفة على الصعيدين الإقليمي والدولي لوضع حد لمأساة غزة، فقد انتقد رئيس الحكومة «رجب طيب أردوغان» الوحشية الإسرائيلية بأقسى العبارات، إذ قال: "إن إسرائيل ستغرق في دموع أطفال غزة". [١٩] ولا أحد ينسى موقفه في مؤتمر «دافوس» الذي أحدث ضجة إعلامية كبيرة، هذا فضلاً عن إلغاء زيارة

وزير الخارجية التركي «أحمد داود أوغلو «لإسرائيل على خلفية منعه من زيارة قطاع غزة، وعلى خلفية هذا المشهد جاء أيضاً إعلان الحكومة التركية رسمياً إلغاء مناورات صقر الأناضول العسكرية الجوية الدولية التي كان من المتوقع قيامها في إحدى القواعد العسكرية الجوية التركية في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩ .[٢٠]

وقد أكدت تركيا على لسان مسؤوليها وفي أكثر من مناسبة بأنَّها ستستمر في انتقاد الموقف الإسرائيلي، وكان آخرها ما صرَّح به كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي أشاد هورموزلو على قناة الجزيرة في ١١ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، حينما سئل عن الموقف التركي من السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، فقال: إنَّ تركيا تصارح وتجاهر بموقفها المعارض لأية مسألة تمس مبادئ حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، وما يقال بالسر يقال بالعلن، وهذا في مصلحة المنطقة وينسجم مع الرأي العام التركي.

وفي المقابل، حرص الجانب الإسرائيلي في البداية على وضع الانتقادات التركية في إطار اختلاف وجهات النظر التي لا تفسد للود قضية، وبأنَّ تل أبيب عازمة على استمرار التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، وبأنَّها ماضية في تعاطيها الإيجابي مع المساعي التركية على مسار المفاوضات السورية الإسرائيلية، والفلسطينية الإسرائيلية، لكنَّ هذا الحال لم يدم طويلاً، إذ بدأت تُسمع في تل أبيب أصوات منددة بالموقف التركي، وتحديداً فيما يتعلق بموقفها من المجازر التي ارتكبت في غزة، فكانت أزمة تصريحات قائد القوات البرية الإسرائيلية، ثم رفض الاحتلال الإسرائيلي السماح لوزير خارجية تركيا من زيارة غزة، وأخيراً محاولة الضغط على تركيا عبر تهديد مكانتها بصفتهاوسيطاً إقليمياً مقبولاً لدى جميع الأطراف، ويمكن للرباعية الدولية الاعتماد عليه، ويظهر ذلك جليًا حين صرَّح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ١٥/ ١١/ ٢٠٠٩، بأنَّ تركيا لم تعد وسيطاً نزيهاً بين الطرفين السوري والإسرائيلي، لكن هذه التوترات لا تعني- بحال من الأحوال- أن تصل الأمور إلي درجة القطيعة مع إسرائيل.

١- إن سياسة تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية لا تصل إلي درجة محو إسرائيل من الوجود، بل إنها محكومة بسقف التسوية علي أساس الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة التي تعترف بوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة.

١- وتركيـا تسعى إلي إقامة دولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين أو التعويض عليهم، وما إلى ذلك مما يقع تحت سقف المبادرة العربيـة للسلام.

٢- ثم إن الهدف الإستراتيجي المعلن لحزب العدالة والتنمية ما يزال هو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن غير الممكن لتركيـا- كعضو في الاتحاد الأوروبي- أن تكون على علاقات سيئة مع إسرائيل.(٢١)

٣- ونظراً لأن معظم مشكلات تركيـا المتبقية هي ذات طابع «مسيحي» أو غربي، مثل المسألة الأرمينية والقبرصية والخلافات مع اليونان. ونظراً لأن تركيـا جزء من الاستقرار الأمني والسياسي في البلقان وأوروبا فهي لا تريد أن تكون علاقاتها متدهورة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واستطراداً إسرائيل.

وسيبقى الموقف التركى في الحالة الإسرائيلية عامل ردع لمزيد من الجموح المتطرف للحكومات الإسرائيلية، على اعتبار أن تركيـا تبقى حاجةً لإسرائيل، وطرفاً مسلماً لا يمكن التفريط بصداقته في المدى المنظور، فضلاً عن الحاجة الغربية لتركيـا أطلسية وعلمانية.(٢٢)

وفي مسار هذه العلاقة تخشى إسرائيل من أن تبادر تركيا سريعاً إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا ما تم الإعلان عنها قريباً، سواء بشكل أحادي أو عن طريق الأمم المتحدة، كما تخشى من أن يثمر التقارب مع سوريا وإيران عن ضم العراق لاحقاً إلى هذا العمق على شكل تحالف إقليمي من شأنه أن يقوي من موقف قوى المقاومة في المنطقة.(٢٣) وفي الأفق باتت إسرائيل تخشى من أن يبادر أردوغان إلى قطع هذه العلاقة مع استحقاق الانتخابات البرلمانية التركية؛ ليكون ذلك تغيراً فعلياً في ميزان العلاقات الاستراتيجية في المنطقة.

- تركيا ورابطة دول الجوار العربي

نظرا لتزايد النفوذ التركي في المنطقة العربية ودخولها طرفاً معنياً بأزمات الشرق الأوسط ومشاركتها الفعالة في حل المشكلات الإقليمية، فقد اقترح الأمين العام لجامعة الدول العربية- خلال القمة العربية التي انعقدت بمدينة (سرت الليبية) في شهر آذار/مارس

٢٠١٠- إنشاء رابطة الجوار العربي، وتضم دول الجامعة العربية، بالإضافة إلى دول الجوار العربي.

وحظي اقتراح الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن إنشاء رابطة الجوار العربي بنصيب وافر من النقد، وقدر من التأييد، وفي هذا الإطار يمكن طرح الملاحظات التالية:

1- إن اللجوء إلى دول الجوار في هذه المرحلة التي يواجه فيها العرب مشروعاً للتقسيم هو إضعاف للدور العربي، وفتح الباب للآخرين للتدخل في شؤونه، فضلاً عن أن هذه الرابطة، التي استبعد منها الأمين العام إسرائيل (مؤقتاً) بسبب موقفها من السلام مع العرب، هي رابطة لتجديد دور مثلث القوميات التي يحيط بالعالم العربي، والمتمثل بإسرائيل وتركيا وإيران، استناداً إلى أن العلاقة بين أعضاء هذا المثلث كانت تقوم على الدوام على حساب العرب، ولها جوانب عسكرية وأمنية واقتصادية لا تصبّ في مصلحتهم.

٢ - وهناك من اعتبر الرابطة ترحيلاً للمشاكل من جانب الجامعة إلى مستقبل لن يعالجها، ومعتبراً أن إنشاءها سوف يجعل العرب أقرب إلى مدى حيوي للدولتين الجارتين (تركيا وإيران) اللتين تخاطبان بأرخص الأثمان عواطف لم نعد نملك سواها، تركيا تفعل ذلك بكلمات حماسية يتفوه بها (رجب طيب أردوغان) بين وقت وآخر، وإيران بوعود يطلقها (محمود أحمدي نجاد) متعهداً بإزالة دولة إسرائيل.

3 - كما أن اقتراح الرابطة، رغم ما يتردد بأن القصد به إدماج النظام الإقليمي العربي ضمن منظومة أكبر لتعظيم قدرات هذا النظام العربي في مواجهة إسرائيل من جهة، و ضد محاولات أوروبية وأمريكية لخلق ترتيبات أمنية جديدة كالشرق الأوسط الكبير، والمتوسطية التي تدمج إسرائيل نفسها فيها وتقلّص من مكانة النظام العربي ودوره، ومن ثم اعتُبر تبنّي إعلان (سرت) للمبايعة أحد إيجابيات القمة، فيما اعتبره آخرون خطوة غير مدروسة، وستزيد الخلافات العربية حول من سينضم إلى منطقة الجوار، وكيف ستعمل، ومن الأطراف أو الطرق الأكثر استفادة.

٤- إن فكرة إنشاء رابطة للجوار الإقليمي، وإن كان لا يتعارض من حيث المبدأ مع العمل على النهوض بالعلاقات العربية -العربية، إلاّ أنه من حيث الواقع، فإن

الجواب يتحدد في ضوء عدد من المعطيات أبرزها: أن أنشطة الجامعة تفتقر إلى التحديد الدقيق للأولويات، كما إن تطوير العلاقات مع دول الجوار أمر قابل للتحقيق من خلال إطارات دولية وإقليمية تضم العرب والأتراك والإيرانيين، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، وكتلة عدم الانحياز، وكذلك عن طريق تعاون الجامعة مع منظمة التعاون الاقتصادي التي تضم تركيا وإيران وأفغانستان ودول آسيا الوسطى.

وخلال القمة العربية الثانية والعشرين المنعقدة بمدينة سرت الليبية يومي٢٧ و ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٠ فاجأنا السيد رجب طيب أردوغان، وذكرنا بحقيقة استراتيجية نسيها كثيرون وتجاهلها الباقون، وهي أن نجاح إسرائيل في تهويد القدس واقتلاع الفلسطينيين منها يعد تتويجاً لانتصارها وتمكيناً يطلق يدها في المنطقة بأسرها، ليس فقط باعتبارها مشروعاً توسعياً واستيطانياً، ولكن أيضا بحسبانها رأس حربة لمشروع الهيمنة الغربية، الراعي الحقيقي للدولة العبرية، وأمام ذلك التمكين فإنه لن يكون أحد بمنأى عن الخطر، ليس في العالم العربي وحده، وإنما أيضا في تركيا وإيران تحديداً، ذلك أن القدس، من هذه الزاوية، ليست مدينة فلسطينية عادية يتم تهويدها وابتلاعها، ولكنها رمز للعالم الإسلامي كله.[٢٤]

خطاب أردوغان جاء فيه "نحن نريد في هذه المرحلة رؤية نهاية الطريق وليس خارطة الطريق؛ فالقدس هي قرة عين العالم الإسلامي، وهي القبلة الأولى، ولا يمكن قبول اعتداءات إسرائيل على المقدسات إطلاقا"، وقد دعا فيه العرب لوحدة المصير مع تركيا؛ مما يعكس نفاذاً في الرؤية التي تعبر عن إيمان حقيقي بالاشتراك في الثقافة والعقيدة وحق الدفاع عن المقدسات.

واعتبر تركيا نموذجاً يحتذى لما يمكن أن يكون عليه التحرك الاستراتيجي الإقليمي، فقد نجحت تركيا في تطبيق سياسة الجوار مع دول كانت منذ أعوام قليلة ماضية تقف في مواجهات سياسية، بل وعسكرية معها، كما تمكنت من مضاعفة أرقام التجارة والاستثمار مع هذه الدول، وزرعت بذور ما أطلق عليه وزير خارجية سوريا وليد المعلم شرق أوسط جديد بأيدي أبناء المنطقة، وشدد على ضرورة أن يمسك العرب بزمام الأمور، وأن يواكب الجهد التركي جهد عربي يعكس الرؤية العربية للوضع الإقليمي برمته، ومضى يقول: في

ضوء حقيقة أن الشرق الأوسط يتعرض حالياً إلي عملية إعادة رسم يأتي طرح سياسة عربية إزاء الجوار العربي ليشكل حركة نحو استعادة زمام الأمور ووضعها في أيد عربية، والعمل على استيعاب الآخرين فيها بدلاً من أن يستوعب العرب في مبادرات غيرهم.[٢٥]

وختم أردوغان كلمته بالقول: "اليوم ليس يوم العزاء وسكب الدموع، اليوم يوم تحالف وتحرك معا لتأسيس السلام بشكل عادل، وفي تركيا نرى أن تسوية القضية الفلسطينية مفتاح الأمن والسلام في المنطقة، فنحن شعوب أسسنا معاً حضارات وثقافات السلام، ونحن أنصار دين اسمه السلام".[٢٦]

٤- رغم نبل مقصد الأمين العام للجامعة في محاولة تغيير طبيعة الحركة الإقليمية وتحويلها إلى مسار يصب في المصالح العربية، إلاّ أن اقتراحه - طبقاً لما يراه بعض المهتمين - يظل بحاجة إلى منطلقات مختلفة، وخطوات على الأرض من بعض دول الجوار، قبل المضي في تنفيذه، وبخاصة من إيران التي تحتل أرضاً عربية وتطالب بأخرى، وتحتال على القانون الدولي، وتهدد أمن المنطقة بطموحاتها النووية.

ولعل دخول قوى غير عربية في هيكل النظام الإقليمي يؤدي إلى تحجيم الدور الإسرائيلي، ووضع حدود أمام حركته المطلقة، ويفتح عصراً جديداً يتحول فيه الشرق الأوسط من عبء على المجتمع الدولي إلى فاعل يأخذ بقدر ما يعطي، وتكون قدرته على الشراكة في القرار الدولي أمراً يختلف عن الوضع السلبي الراهن، كما أن التشدد الإيراني والاعتدال التركي يمكن أن يسهما في دعم القضايا العربية أمام أطراف أخرى، شريطة ألاّ تتحول المنطقة إلى تكتل إسلامي يقلق الآخر ويخيفه.

- تركيا والولايات المتحدة

انطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفييتي السابق، ورغم أن العلاقات بينهما مرت، أحياناً، بفترات توتر، ولا سيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام ١٩٧٤، إلا أنها كانت ترتقي دوماً إلى حالة أرقى وأمتن، وبخاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في ١٠ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٠، التي

أعطت دوراً متميزاً لتركيا على الصعيد العسكري والاستراتيجي في المنطقة.

فهذه (الاتفاقية) جاءت عقب قيام الثورة الإسلامية في إيران والاجتياح السوفييتي لأفغانستان، كما أن تركيا استفادت من هذه الاتفاقية بالحصول على ترسانة عسكرية ضخمة من الدول الغربية، وزيادة المساعدات المخصصة لها، وقد وصلت المساعدات السنوية لها من الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلى ٩٣٤ مليون دولار بعد أن كانت عام ١٩٨٠ بحدود ٤٠٠ مليون دولار.

ورغم أن بعضهم توقع اضمحلال أهمية تركيا ودورها في الاستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أن التوقعات لم تكن صحيحة تماماً، ففي إطار المتغيرات الدولية وإعادة الولايات المتحدة رسم استراتيجيتها العالمية، برز دور تركيا بلداً مفتاحاً قادراً على القيام بأدوار مؤثرة في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط في مواجهة خصوم واشنطن، وذلك بحكم موقعها الجيوسياسي الحيوي بين آسيا وأوروبا.

وتحرص تركيا على توطيد علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة لمساعدتها في مواجهة المشكلات المختلفة، وللضغط على العواصم الأوروبية للتخفيف من حدة معارضتها لدخول تركيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وفي كثير من الأحيان تتحرك تركيا والولايات المتحدة بصورة مشتركة في أكثر من قضية ومحور، سواءأكان ذلك في الشرق الأوسط بتوطيد التحالف العسكري التركي الإسرائيلي، أم في البلقان بشأن قضية كوسوفو، وقبلها البوسنة والهرسك، أو في آسيا الوسطى بخصوص النفط ومشاريعه، إضافة إلى قضية إقليم كاراباخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا.

ولعل ما يعكر صفو العلاقات التركية الأمريكية أحياناً تلك التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأسلوب الدموي الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية التركية ضد أكراد تركيا، علماً بأن واشنطن تتجاهل عن عمد أوضاع الأكراد في تركيا، فيما تنسق في الوقت ذاته مع أنقرة بشأن أوضاع أكراد العراق، سواء في إطارات قوات الحماية الدولية المتمركزة في جنوب شرق تركيا، أو في إطار رعاية

المصالحة بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمال العراق.

بعد التوتر في العلاقات بين البلدين بسبب قضية الأرمن يبقى الاحتمال الأقوى والأكثر عرضة للتحقق في ظل المعطيات السياسية الحالية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، يتمثل في إمكانية انضمام تركيا رسمياً إلى معسكر شرقي مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، يعلن بعض أعضائه العداء المباشر للولايات المتحدة، مثل إيران وسورية وحزب الله اللبناني.

وقد انضمت تركيا للتحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة الأمريكية ضد ما تسميه الإرهاب الدولي مباشرة بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكان انضمام تركيا لهذا التحالف مهماً بالنسبة للولايات المتحدة لعدة أسباب منها:

- أن تركيا قاعدة قريبة من وسط آسيا، كما أن لها صلات وثيقة مع أفغانستان، أهمها القرب الجغرافي، وتأثر محاولات الإصلاح الأفغاني في العصر الحديث بحركة كمال أتاتورك الإصلاحية، لكن هذه المحاولات أصابها الجمود لأسباب اجتماعية وثقافية متعددة.
- أن القادة العسكريين الأتراك أقنعوا حليفهم الأمريكي بأن تجربتهم في ضرب حزب العمال الكردستاني وحصاره تصلح درساً يستحق النظر والاعتبار، ولاسيما أنهم أوجدوا تشابهات بين عبد الله أوجلان الكردي والملا محمد عمر الطالباني.

أما تركيا فقد سعت للدخول في هذا التحالف لتحقيق عدة أهداف من بينها:

- إثبات استمرار الأهمية الإستراتيجية للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، بمساندة أمريكية، له ما يبرره استراتيجياً وأمنياً.
- محاولة إقناع الولايات المتحدة بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية من أجل إقراض تركيا لإصلاح الخلل الاقتصادي الذي تعاني منه، وهو ما تحقق بالفعل، فقد منح صندوق النقد الدولي لتركيا ١٦ مليار دولار بمساعدة أمريكية قوية، وقد ألقت هذه المواقف بظلالها على العلاقات التركية الأمريكية، تجسدت فيما يلي:
- الخلاف بينهما ما يزال مستمراً ومنذ سنوات حول قضية قبرص.

- خلاف حاد حول السياسة التي تتبعها أمريكا في شمال العراق، وتأييدها للأكراد، ودعم انفصالهم عن العراق، بينما ترى تركيا في هذا خطراً على العراق وعلى أمن تركيا القومي.
- الخلاف بين تركيا وأمريكا على أشده بصدد الاتفاق الإيراني التركي حول مد الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر الأراضي التركية، وإعطاء تركيا الحق في استخراج الغاز من ثلاثة حقول في إيران .

ولا شك في أن اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية قد وضع الإدارة الأمريكية في مأزق الاختيار ما بين إدانة إسرائيل ومن ثم زيادة رصيدها لدى العالم الإسلامي، وبين الوقوف بجانب حق الدفاع عن النفس للحليف المحاصر، ويقصد بذلك إسرائيل، وقد عقدت إدارة أوباما مشاورات مكثفة في هذا الصدد مع إسرائيل وتركيا من أجل نزع فتيل التوتر المتزايد بين الطرفين، والحفاظ على علاقات ثنائية جيدة مع كل منهما، ورغم ذلك أثارت التعليقات الأولية للولايات المتحدة الأميركية غضب تركيا .

وقد أطلقت تركيا على الهجوم اسم "المجزرة" لكن إسرائيل أصرت على إثر ذلك أنها كانت تستخدم حقها في الدفاع عن النفس؛ فعلى حد قول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتينياهو- وفق ما تناقل في وسائل الإعلام الإسرائيلي- "غزة دولة إرهابية تمولها إيران، ومن هنا نحن يجب أن نحاول منع أي أسلحة من الدخول إليها جواً أو بحراً أو براً."[٢٧]

وقد تحدث البيت الأبيض عن دعمه لقرار مجلس الأمن الدولي الذي يطالب بالتحقيق في هذه الحادثة، لكنه لم يشر إلى أي إدانة لأعمال إسرائيل في هذا الصدد، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو بعدم سعادته نتيجة هذه الاستجابة، وأشار إلى أنه عمل إجرامي لابد من التحقيق فيه.

- تركيا والاتحاد الأوربي

في ٣ آذار/ مارس عام ١٩٢٤ أعلن أتاتورك عن إلغاء الخلافة الإسلامية وقيام دولة علمانية تعتمد في دستورها القوانين الأوروبية، ثم حل في العام نفسه منصب شيخ الإسلام وجميع الأجهزة المرتبطة به، سواء أكانت شرعية أم قضائية، وألحق المدارس الدينية بوزارة مدنية، كما أغلق جميع المحاكم الدينية، وتوقف العمل بالقضاء الديني.

ومع بداية عام ١٩٢٦ ألغى أتاتورك العمل بالتقويم الهجري الإسلامي، وبدأت تركيا العمل بالتقويم الميلادي، وفي عام ١٩٢٨ أعلن عن إجراءات تقضي بإلغاء مادة "الإسلام دين الدولة التركية" وفي تموز من العام نفسه ألغى استخدام الحرف العربي في اللغة التركية، وألزم الأتراك باستخدام الحرف اللاتيني، وأمر بترجمة القرآن إلى اللغة التركية، وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية، وفي عام ١٩٣٥ جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى يوم الأحد، وكان أتاتورك يعتقد أنه قادر على تبديل كل شيء: من البناء المؤسسي للدولة، إلى الملبس الخارجي لرجل الشارع، لذلك قرر إلغاء الطربوش العثماني، والقلبق الشركسي، والعمة الكردية، واستبدلها بالقبعة الأوروبية.

لقد أراد أتاتورك بناء دولة معصرنة على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي، منطلقاً في ذلك من إيديولوجيته التي تركزت على مبادئه الستة (الجمهورية- الوطنية التركية- الشعبية- الدولتية- الثورية- العلمانية، (هادفاً إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي، سعياً إلى إبعاد تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية (بوصفها متخلفة)، وتحقيق الحضارة الغربية.

ومن المعروف أن الوجود التركي على الساحة الأوروبية يعود إلي نهاية الأربعينات، عندما تقدمت بطلب العضوية الكاملة في المجلس الأوروبي في أغسطس ١٩٤٩، ثم عضوية منظمة حلف شمال الأطلنطي، طبقاً للاتفاق الموقع في لندن عام ١٩١٥، وأعقب ذلك سلسلة من العضوية التركية في مجموعة متتالية من المنظمات والهيئات الاقتصادية الأوروبية، ابتداءً من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، إلى البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، مروراً بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ولكن ظل "الاتحاد الأوروبي" هو التحدي الأكبر في مجال العضوية الكاملة، وجاءت الانقلابات العسكرية المتعاقبة، لتعمق من فجوة العبور من الجانب التركي إلى الجانب الأوروبي.

وعندما جاء حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم، كان أحد أهم رهاناته السياسية استمرار السعي لتحقيق هدف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، مواصلاً جهود من سبقوه؛ ففي نيسان/أبريل ١٩٨٧ أصبحت تركيا مرشحة رسمياً لعضوية الاتحاد

الأوروبي، وفي عام ١٩٩٨ اعتمدت المفوضية الأوروبية وثيقة "الاستراتيجية الأوروبية تجاه تركيا"، التي حددت إجراءات تمهد لعضوية أنقرة، وتحثها على مواءمة تشريعاتها مع تشريعات الاتحاد؛ وبالفعل أجرت أنقرة عدداً من التعديلات التشريعية والقانونية لتتواءم مع المتطلبات الأوروبية، منها على سبيل المثال إلغاء جرائم الشرف ضد المرأة، والتخلي عن مشروع قانون يعاقب على الزنا، وإلغاء عقوبة الإعدام، ووقف التعذيب على أيدي قوات الأمن، ومنح الصحافة قدراً أكبر من الحماية والحرية، وسبق ذلك انضمام تركيا لمجلس أوروبا، وللاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولحلف شمال الأطلنطي/ ناتو، وتوقع قادة تركيا أن الاتحاد الأوروبي سيرحب بعضويتها بعد كل هذه الخطوات، إلا أن هذه المسألة تأخرت أكثر من ربع قرن.

إن لدى الجانب التركي رغبة قوية في استيعاب المكتسبات العلمية والتكنولوجية للحضارة الغربية، والاندماج داخل المنظومة الأوروبية "بحلوها" في أغلب الأحيان، و"مرها" في بعض الأحيان، بالمعنيين السياسي والاقتصادي على الأقل، وهو الهدف المعلن لسياسيي العدالة والتنمية منذ وصولهم إلى الحكم في تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

وهناك فريق آخر من الأتراك يرفض الاندماج الحضاري- بكل معانيه- في الغرب، ويناهض عملية التغريب، ويتبنى مشروعاً للاستقلال الحضاري، ويرى أن مستقبل تركيا يكمن في توجهها ناحية الشرق بدل الغرب.

أما على الجانب الأوروبي- على ما فيه من اختلافات بين دوله بشأن الموقف من تركيا- فالنزعة الإقصائية/الاستبعادية كانت وما تزال هي الأقوى، وهي الأكثر فعالية في ترتيب علاقات أعضاء النادي الأوروبي مع تركيا.

وثمة أسباب متعددة يتذرع بها الفريق الرافض لعضوية تركيا في النادي الأوروبي، منها ما هو تاريخي يرجع إلى زمن القوة العثمانية وبلوغها أبواب فيينا، ومنها ما هو ديموغرافي يثير المخاوف من الثقل السكاني التركي (حوالي ٧٥ مليون نسمة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا الفيدرالية التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٨٠ مليون نسمة، ثم تأتي بعد تركيا كل من فرنسا ٦٠ مليون نسمة، وبريطانيا ٥٨ مليون نسمة تقريباً).[٢٨] ومنها ما هو ديني/ثقافي يرتبط بهوية حضارية إسلامية يرى الرافضون أنها لا تنسجم مع الهوية

"المسيحية" التي تجمع أعضاء النادي الأوروبي، وإلى جانب ذلك، هناك موقف ثالث يقدم حلاً وسطاً مفاده ألا تمنح تركيا عضوية كاملة، وإنما يتم منحها "شراكة متميزة" مع الاتحاد الأوروبي، وتتزعم ألمانيا هذا الاتجاه، بدعاوى مختلفة ترتكز أساساً على عدم تجانس تركيا دينياً وثقافياً مع بقية دول الاتحاد؛ بينما ترى قوى أوروبية أخرى أنها ليست بحاجة إلى القبول بتركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي كي تقوم –تركيا– بهذا الدور، لسببين رئيسين:

الأول: أن تركيا لن تنجح في أداء دورها وسيطاً حضارياً بين أوروبا والعالم الإسلامي إلا في إطار عودتها إلى هويتها المشرقية، وهذا الاحتمال يتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الثاني: هو أن حصول تركيا على عضوية الاتحاد يكسبها قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وهي لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي بعامة، وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئاً من انضمامها، بل ربما تخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حالياً لصالح النفوذ التركي المتصاعد.

وهكذا تجد أوروبا نفسها بين جدلية الفرص والتهديدات التي تنجم عن استيعاب تركيا أو استبعادها؛ بالنظر إلى دورها الإقليمي في المشرق العربي بخاصة، وفي العالم الإسلامي بعامة.[٢٩]

لكن بعض المحللين يعتقدون أن المفاوضات التركية مع الاتحاد الأوروبي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي التي بدأت منذ عام ٢٠٠٥ تواجهها مشكلة كبرى هي ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للمشكلة القبرصية، وإذا تركت تركيا قضية قبرص تفلت من بين يديها بطريقة يكون من الواضح فيها أن ذلك هو خطؤها، فإنها ستكون قد خلقت صدعاً لا يمكن رأبه بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وقضت على الأرضية التي كانت بفضلها قادرة على تحقيق الكثير في المنطقة خلال السنوات الماضية.

وفي ظل غياب الدستور الأوروبي الموحد، وفعالية البرلمان، ستظل الشعوب وتقلبات الأحزاب الحاكمة في الدول الأوروبية مصدر قلق بالنسبة لتركيا، لأن تركيا ستظل بحاجة موافقة جميع الدول على انضمامها وسيبقى الفيتو الشبح الذي سيخيم على مستقبل

الانضمام التركي، لكن إذا كان هناك إرادة أوروبية موحدة، وهي الصعود بالاتحاد إلى القطبية جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة، أو أقطاب أخرى، فمن المؤكد أن الاتحاد سيكون بحاجة إلى تركيا لتعزيز مكانته الديموغرافية والجغرافية والعسكرية، وفي هذه الحالة من المؤكد أن يفتح الاتحاد ذراعيه لتركيا بدل أن تنضم تحت ذراع الولايات المتحدة أو أي قطب آخر.(٣٠)

وخلاصة القول: إنه على الرغم من استجابة تركيا للعديد من المعايير والشروط الأوروبية، فإن الاتحاد الأوروبي ما زال يضع العقبات التي لا تنتهي، ويبدو أن مسلسل العضوية سيستغرق وقتاً ليس بالقصير، هذا إذا ما تم، في الوقت الذي تُقبل فيه عضوية كثير من الدول الشيوعية السابقة، رغم أن أنظمتها وبيئتها غير مطابقة لمعايير الاتحاد الأوروبي، ومستواها الاقتصادي أقل من المستوى التركي.

رابعا: التوجه نحو القارة الإفريقية

تعود علاقات تركيا بقارة إفريقيا للفترة التي أعقبت الحرب الباردة؛ فقد ارتبطت معها بعلاقات متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وحتى على المستوى العسكري والاستراتيجي، وقد اهتمت تركيا بالقارة الإفريقية، وزاد اهتمامها بعد انتهاء الحرب الباردة، وتعتبر تركيا واحدة من إحدى أهم القوى الدولية الكبرى في العالم في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة.

ورغم أن تركيا لعبت دوراً مهماً في تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية، إلا أنها كانت تتحاشى التدخل في النزاعات الإفريقية نظراً لتعقد تلك النزاعات، وتماشياً مع الاتجاه العام في السياسة الخارجية في تلك الفترة، ولكن مع نهاية الثمانينات تغيرت تلك السياسة، فقد أعلنت تركيا سياسة جديدة تجاه إفريقيا قائمة على المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام.

وترتبط تركيا مع إفريقيا بعلاقات تاريخية وسياسية متميزة، وهناك مجموعة من المصالح المتبادلة؛ فالدول الإفريقية تحتاج إلى تركيا، وهي بحاجة للمساعدات الاقتصادية والتكنولوجية التي تقدمها تركيا، التي لا تنطوي على أي شكوك سياسية.

المصالح الاقتصادية :وتتمثل في اختراق السوق الإفريقية التي تعتبرها تركيا واحدة

من أهم الأسواق التي يمكن إغراقها بالمنتجات التركية ذات الأسعارالرخيصة، ومن ناحية أخرى ضمان تأمين تدفق المواد الخام من القارة الإفريقية، بالإضافة إلى الاستثمارات التركية في إفريقيا، وعلى الرغم من التعاون الوثيق بين تركيا وإفريقيا، إلا أن هناك بعض والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة للجانبين؛ ففي الجانب الاقتصادي هناك بعض المعوقات أهمها: عدم استجابة الجهات الإفريقية لمحاولات الجانب التركي للاستثمار في إفريقيا، وعدم معرفة رجال الأعمال الأفارقة بالسوق التركي. وضعف مشاركة الدول الإفريقية في المعارض التركية، وعدم وضوح التصور الذي سيقود التحرك الإفريقي الشامل، وعدم وجود خطة اقتصادية وثقافية متكاملة، وهذا يضع إفريقيا في مكان متأخر في التعامل مع تركيا.

المجال الثقافي: تحتاج العلاقات للدعم وذلك بزيادة اشتراك الدول الإفريقية في الندوات والفعاليات الثقافية التركية، وإقامة حوار تركي إفريقي بهدف تقليل الفجوة الثقافية، وخلق موقف موحد إزاء ما يسمى بصراع الحضارات، وإقامة مراكز ثقافية في كل من الجانبين، وزيادة برامج تعليم اللغة التركية في الدول الإفريقية.

وتخطط تركيا- التي تجمعها اتفاقيات للتعاون مع ٢٩ دولة إفريقية- لرفع حجم صادراتها نحو الدول الإفريقية إلى ٤ أو ٥ مليارات دولار سنوياً كما تستعد للحصول على مشروعات في مجال المقاولات في هذه الدول بقيمة ملياري دولار، وتسعى لرفع حجم استثماراتها في الدول الإفريقية من خلال تقديم مصرف أكسيم التركي (Turkish EXIMBANK) قروضاً للمشروعات الصغرى ومتوسطة الحجم التي تهدف إلى نقل التقنيات الصناعية التركية إلى هذه الدول، والمساهمة في عمليات التدريب الميداني للفنيين الأفارقة، كما تدرس تركيا حالياً تطوير آليات لتأمين إقامة تعاون مصرفي مباشر فيما بينها وبين الدول الإفريقية، وتخطط في الوقت نفسه لافتتاح مراكز تجارية في عدد من العواصم الإفريقية بهدف التعريف بالمنتجات التركية.

وإلى الآن، وقعت تركيا اتفاقيتين للتجارة الحرة مع كل من تونس والمغرب، فيما لا زالت المفاوضات جارية في هذا الشأن أيضا مع كل من مصر والجزائر وجنوب إفريقيا، وتستعد أنقرة للبدء في مفاوضات مماثلة مع السودان وإثيوبيا وكينيا والسنغال والكاميرون وجيبوتي.

خلاصة

في الواقع يثبت التحليل والرصد للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية أنّ تركيا، في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، قامت بعملية تموقع جديدة، وإعادة تعريف لدورها، يتناسب مع تحولات النظام الدولي، وانسجاماً مع مزاج الشارع التركي الذي شهد انزياحاً شديداً صوب مشرقيته وتراثه.

إنّ لعب تركيا لدورها في العالم كضامن للسلام والأمن في المنطقة، ليس محاولة لاستعادة مكانتها العثمانية القديمة، أو تقديم نفسها بديلاً للقوى اللاإقليمية في المنطقة، بقدر ما هو تعبير عن نجاح قدرتها، وإخصاب خصوصيتها، ومعادلة توازنها بين الشرق والغرب، أو بين الأصالة والمعاصرة، أو العلمانية والإسلام.

وصفوة القول: إن السياسة التركية الشرق أوسطية الجديدة يجب توظيفها من جانب الدول العربية، لمصلحة إعادة بناء العلاقات العربية التركية بشكل يضمن كسب تركيا حليفاً إقليمياً قوياً، ومما لا شك فيه أن علاقات تركيا المتميزة مع الشرق والغرب تمنح الدبلوماسية التركية زخما كبيراً في التنقل بين مختلف القضايا المطروحة؛ للمساهمة في تهدئتها أو تقديم حلول بشأنها.

الهوامش

١- محمد نور الدين: قوس العلاقات المتعرج، موقع قنطرة:
http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/c-340/nr-42/i.html

٢- خورشيد حسين دلي: تركيا وقضايا السياسة الخارجية...المرجع السابق،ص: ١٠

٣- باكينام الشرقاوي : الانطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا؟ وكيف؟ موقع إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-ArabicNews/NWA Layout&cid =1260257984142

٤- باكينام الشرقاوي : الانطلاقة الإقليمية التركية.. لماذا؟ وكيف؟ موقع إسلام أون لاين:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic News/NWALayout&cid=1260257984142

٥- برنامج ما وراء الخبر: أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط:الجزيرة نت: تاريخ الحلقة ١٣/ ١١/ ٢٠٠٧، تاريخ الزيارة ١٨/ ١١/ ٢٠١٠على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F2EA5684-2AF8-4B57-AD08-CFFAD7EF129B.htm

٦- في أول زيارة له للخارج، حاول رئيس حزب "لرفاه الإسلامي" المنحلّ، ورئيس الحكومة التركية السابق نجم الدين أربكان فتح صفحة جديدة مع إيران، وعقد معها اتفاقية مهمة لنقل الغاز الإيراني إلى تركيا، ما مهَّد لزيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي لتركيا سنة ١٩٩٧.

٧ - هوشنك أوسي: العلاقات التركية الإيرانية بين تباين المسارات الاستراتيجية وتلاقي المصالح تاريخ الزيارة ٢٠ فبراير ٢٠١١ على موقع:
http://www.voltairenet.org/article154904.html

٨- وقد أشارت إحدى الصحف الإيرانية إلى العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وذلك في حديث السيد وزير الدولة التركي جودت يلماز في لقائه مع وزير الخارجية الإيرانية منوشهر متكي إلى أن "تركيا تصبو إلى افتتاح عصر ذهبي في العلاقات التركية – الإيرانية , فالبلدين كانا دولتين تجمعهما علاقات الصداقة والأخوة , مضيفاً بأن تنمية العلاقات الثنائية سوف تقود إلى تحقيق مساهمات إيجابية في عملية الاستقرار والرفاهية في الإقليم"

٩- دياري صالح مجيد: التجارة لعصر ذهبي للعلاقات الإيرانية التركية، موقع الحوار المتمدن،تاريخ الزيارة ١٨ فبراير ٢٠١١
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=207584

١٠- لمزيد من التفاصيل حول موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني،راجع: محمد نور الدين: تركيا والموقف من احتمالات توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، مجلة شؤون الأوسط،العدد ١٣٦، صيف ٢٠١٠،ص: ٥٨ وما بعدها.

١١- فالأزمة مازالت قائمة، إذ لم ينل هذا الاتفاق رضا المجتمع الدولي بسبب فشله في حمل إيران على وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم محليا، وعلى الرغم من معارضة كل من تركيا والبرازيل لهذا، اتخذ مجلس الأمن قراراً في ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ بفرض عقوبات إضافية على إيران

١٢- ويمكن الإشارة هنا إلى المراجعات التي أعدها أحمد داود أوغلو قبل فترة زمنية من توليه منصبه الحالي، والذي وصف من جانب وسائل الإعلام بأنّه مهندس الانقلاب على أبجديات الدبلوماسية التركية التقليدية.

١٣- يقول رجب طيب أردوغان: حين تولى حزبي زمام السلطة في عام ٢٠٠٢، كان حجم الاقتصاد التركي لا يتجاوز في مجموعه ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، أما اليوم فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي السنوي لتركيا ٨٠٠ مليار دولار، الأمر الذي يجعل من تركيا الدولة صاحبة سادس أضخم اقتصاد في أوروبا وصاحبة المرتبة الـ ١٧ على مستوى العالم، أنظر: رجب طيب أردوغان: تركيا أمة جديدة لا غنى عنها، موقع جريدة الاقتصادية، تاريخ الزيارة: ٢٥/ ٠٢/ ٢٠١١، على موقع:
http://www.aleqt.com/2011/01/01/article_485749.html

١٤- ففي إطار القرار التركي المستقل رفض الأتراك طلباً أمريكياً عام ٢٠٠٣ باستخدام أراضيهم قاعدة لغزو العراق، وتشبثوا بسياسة الانفتاح على سوريا في العام ٢٠٠٥ رغم الحملة الأمريكية لعزلها، وسعوا لإقامة تحالف ثلاثي يضم بالإضافة إليهم كلاً من سوريا وإيران اللتين تعتبران أمريكياً وإسرائيلياً جزءاً من محور الشر وداعمتان للإرهاب العالمي؛ لذا لن تتعامل تركيا مع دول الجوار، ومن ضمنها إسرائيل، إلاّ من موقع احترام الذات، وعدم المساس بهيبتها وكرامتها الوطنية.

١٥- عوني فارس : تركيا والقضية الفلسطينية.. تطلعات شعوب ومحددات ساسة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢/ ١٢/ ٢٠٠٩، على الرابط:
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=103848

١٦- كما استمرت القيادة التركية في توجيه الانتقادات لإسرائيل، سواء في داخل تركيا أو في المحافل الدولية، ولاسيما بعد رفض الاحتلال لنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة، وفرض الحصار على قطاع غزة، وشن حرب عدوانية عليه. عوني فارس : تركيا والقضية الفلسطينية.. تطلعات شعوب ومحددات ساسة ...المرجع السابق.

١٧- عوني فارس : تركيا والقضية الفلسطينية.. تطلعات شعوب ومحددات ساسة ...المرجع السابق.

١٨- أما بالنسبة لأسطول الحرية فإنه لم يكن مسيراً من جانب الحكومة التركية، ولم يتمتع بدعم استثنائي منها، وكان في مجمله من عمل مؤسسات مجتمع مدني وأهلي خيري تركي وعالمي، ويشكل الناشطون الأتراك حجر الأساس في تسييره للوصول إلى قطاع غزة لكسر الحصار، لكن الاعتداء عليه جاء في المياه الدولية، ولعل ما أثار الموقف التركي بشكل إضافي كون معظم الضحايا الذين سقطوا في هذا الاعتداء الغاشم من الناشطين الأتراك، ولذلك تماهى الموقف الشعبي التركي مع

الموقف الرسمي في التعامل مع الهجوم.
١٩- أحمد قاسم حسين: خط أنقرة تل أبيب الساخن، تاريخ الزيارة ١٨ فبراير٢٠١١ على موقع أخبار العالم بتاريخ ٢٠/ ٠١/ ٢٠١٠
http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=33756
٢٠- أحمد قاسم حسين: خط أنقرة تل أبيب الساخن، المرجع السابق.
٢١- محمد نور الدين: تركيا بين العرب وإسرائيل : عامل توازن، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٤٢، صيف ٢٠١٠
٢٢- محمد نور الدين: تركيا بين العرب وإسرائيل المرجع السابق.
٢٣- خورشيد دلي:تركيا وإسرائيل.. ترسيخ القطيعة،تحليلات الجزيرة،على موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9105BCC9-95AB-4918-96EE-890FA1354A1.htm?GoogleStatID=24
٢٤- فهمي هويدي: اختبار الأمة في امتحان القمة، الجزيرة نت: تاريخ الزيارة ٢٢ فبراير ٢٠١١
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7A2B2CF3-C9E1-4D3C-BBDE-14258CF8794C.htm
٢٥- خالد عبد الحق: انفراد نص مذكرة الجامعة العربية إلى وزراء الخارجية حول مبادرة «رابطة الجوار« ، صحيفة روز اليوسف، العدد ١٤٨٦ - الخميس ١٣ مايو ٢٠١٠، تاريخ الزيارة ٢٢ فبراير ٢٠١١، على موقعhttp://www.rosaonline.net/Daily/News.asp?id=62225
٢٦- ماهر أبو طير: خيارات السلام تتصدر قمة سرت ، موقع جريدة الدستور الأردنية،تاريخ الزيارة ٢٢ فبراير ٢٠١١
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CArabicAndInter%5C2010%5C03%5CArabicAndInter_issue899_day28_id223814.htm
٢٧- رضوى عمار: معضلة الدور التركي في الشرق الأوسط،: تقرير واشنطن، العدد ٥٢٥٧، سبتمبر ٢٠١٠. تاريخ الزيارة ١٤/ ١١/ ٢٠١٠، على موقع تقرير واشنطن:
http://www.taqrir.org/showarticle.cfm?id=1565
٢٨- إبراهيم البيومي غانم: جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية ، من ملفات الجزيرة تركيا.... تحديات الداخل ورهانات الخارج،لموقع الجزيرة نت، ٢٥ / ١١/ ٢٠٠٩
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AFBDF185-8CF3-4F48-9474-556D1434D011.htm
٢٩- إبراهيم البيومي غانم: جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية...المرجع السابق.
٣٠- معتصم عوض: معضلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، تاريخ النشر ١٥/ ٠٣/ ٢٠٠٧، تاريخ الزيارة ٢٤ فبراير ٢٠١١،على موقع دنيا الوطن:
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/79226.html

ملفات العدد

الملف الأول

وثائق المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية السرية

- تحليل المضمون
- قراءة في ردود الفعل الفلسطينية

وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية

"تحليل مضمون"•

كشفت فضائية الجزيرة القطرية، وصحيفتا القدس العربي، والغارديان البريطانية، أسرار المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، بنشرها ١٦٨٤ وثيقة سرية من أكثر من ستة آلاف صفحة، وتفاصيل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية خلال السنوات العشر الأخيرة**، وظهر الاختلاف الكبير بين ما كانت السلطة الفلسطينية تعلن عنه، وما جاء في تلك الوثائق السرية التي كانت محاضر اجتمعات تمت بين قيادات السلطة الفلسطينية والمسؤولين الإسرائيليين، وروِّست معظم الوثائق- التي اعتبرت أكبر تسريب للوثائق المتعلقة بالصراع العربي- الإسرائيلي- بدائرة شؤون المفاوضات الفسطينية.

وبدأت قناة الجزيرة الفضائية بنشر "الوثائق السرية" المتعلقة بالمفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية في ٢٣ كانون ثاني/يناير ٢٠١١، وأظهرت تلك الوثائق، الصادرة في معظمها عن دائرة المفااوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يراسها صائب عريقات، حجم التنازلات الكبيرة التي قدمها المفاوض الفلسطيني في ما يتعلق بقضايا: القدس، واللاجئين، والتنسيق الأمني، وتضمنت الوثائق:

- ٢٧٥ ملخصاً لاجتماعات
- ٦٩٠ بريداً إلكترونياً داخلياً
- ١٥٣ دراسة وتقريراً
- ٦٤ مسودة لاتفاقات
- ٥٤ جدولاً وخريطة ورسماً بيانياً
- ٥١ وثيقة

• **إعداد الدكتور أحمد نوفل، أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك.**

** اعتمد الباحث في كتابة هذا التقرير على الوثائق التي نشرتها الجزيرة على موقعها الإلكتروني التالي:
http://transparency.aljazeera.net/en/search_arabic

وكانت معظم الوثائق باللغة الإنجليزية؛ لأن المفاوضات كانت تتم بالإنجليزية، وهناك القليل منها بالعربية والعبرية .

الوثائق المتعلقة بالقدس

أظهرت الوثائق التي لم تعلن فضائية الجزيرة كيفية الحصول عليها، موقف رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض صائب عريقات من قضية القدس، إذ قدم تصوراً خاصاً بملف البلدة القديمة في القدس، وأبدى استعداده للتنازل عن أجزاء واسعة منها، وإبقاء أمر السيادة على المسجد الاقصى إلى مفاوضات لاحقة، وقال عريقات في اجتماع مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيفي ليفني: "حتى بالنسبة للمدينة القديمة يمكن إيجاد حلول لها، باستثناء الحرم الشريف وما يسمونه جبل الهيكل، هنا تحتاجون لإبداع أشخاص مثلي'". وأضاف، كما جاء في الوثيقة السرية: "بالنسبة للمدينة القديمة فإنها تكون تحت السيادة الفلسطينية باستثناء الحي اليهودي، وجزء من الحي الأرمني... الحرم يمكن تركه للنقاش، هناك طرق خلاقة، كتكوين هيئة أو لجنة، والحصول على تعهدات مثلاً بعدم الحفر".

وحول تنازل المفاوض الفلسطيني عن الحي الأرمني في القدس، ورد في وثيقة أخرى حوار بين جوناثان شوارتز، المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية، مع عريقات قوله: "لقد سمعنا هذه الفكرة من قبل، إذاً لست أول من يطرحها"، وقال عريقات:"الآخرون ليسوا كبير المفاوضين في منظمة التحرير، وإذا تخلى الجانب الفلسطيني عن الحي اليهودي، وجزء من الحي الأرمني، فإن ذلك يعني أنه سيتم نقل الحدود بين الدولتين باتجاه حائط الحرم الشريف، وإذا ما تم ربط هذا الكلام بالموقف الإسرائيلي القاضي بمناقشة ملف الحرم بمعزل عن الحدود؛ فإن ذلك يعني عملياً تخلي السلطة عن هذه المنطقة، وترك أمر الحرم القدسي معلقاً إلى أجل لاحق".

وتتضمنت محاضر الاجتماعات السرية، ما يثبت تنازل المفاوض الفلسطيني عن كثير من الثوابت الفلسطينية المتعلقة بالقدس، وجاء في إحدى الوثائق نص حوار قال فيه عريقات

موجهاً كلامه لليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت: "ليس سراً أننا عرضنا عليكم في خريطتنا أكبر أورشاليم في التاريخ'"، وفي وثيقة أخرى هناك ما يثبت موافقة أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني السابق، لليفني، وبحضور وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، بالتخلي عن جميع المستوطنات في القدس، باستثناء مستوطنة جبل أبو غنيم.

إلا أن المفاوض الإسرائيلي لم يتحمس كثيراً للتنازلات التي قدمها المفاوض الفلسطيني، فقد خاطب العميد الإسرائيلي أودي ديكل، عريقات في اجتماع في الثاني من تموز/ يوليو٢٠٠٨ بقوله: "لماذا يصر فريقكم على ذكر القدس في كل اجتماع، أليس هناك تفاهم على ذلك بين الزعماء؟"، بيد أن مفاوضي السلطة كانوا مدركين –كما يبدو– أن "استثناء القدس (من أي اتفاق نهائي مع إسرائيل) قد يكون أكثر إضرارا من عدم التوصل إلى اتفاق"، كما قال المفاوض الفلسطيني خالد الجندي، وفقاً لمحضر اجتماع بين مسؤولين أميركيين وفلسطينيين في الأول من تشرين ثاني/ أكتوبر ٢٠٠٩.

الوثائق المتعلقة بقضية اللاجئين

كشفت فضائية الجزيرة، وصحيفتا: القدس العربي، والغارديان البريطانية، وثائق خطيرة تتعلق بتنازل المفاوض الفلسطيني عن المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين حسب الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار رقم ١٩٤؛ فقد نقلت إحدى الوثائق عن صائب عريقات موافقة السلطة الفلسطينية على الاكتفاء "بعودة عشرة آلاف لاجئ سنوياً على عشر سنوات؛ أي بما مجموعه ١٠٠٠٠٠"، علماً أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا لدى قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨ والمتحدرين منهم أصبحوا الآن حوالي ستة ملايين فلسطيني، يشكل مصيرهم أحد أصعب الملفات في مفاوضات السلام المتعثرة حالياً؛ بسبب رفض إسرائيل تجميد الاستيطان، وهذا الموقف يتناقض مع الموقف المعلن للسلطة الفلسطينية التي تدعي بأنها ما زالت تحافظ على قضية اللاجئين، وتطالب بتنفيذ القرار١٩٤ القاضي بعودة الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها، وتعويضهم؛ مما يدل على أن ما تعلنه قيادات السلطة الفلسطينية للرأي العام الفلسطيني والعربي، يتناقض مع ما توافق عليه سراً للإسرائيليين في المفاوضات.

الوثائق المتعلقة بالتنسيق الأمني

كشفت الوثائق السرية فضيحة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وموافقة المفاوض الفلسطيني على تقديم المساعدة للإسرائيليين فيما يتعلق باعتقال رجال المقاومة الفلسطينية، ومصادرة أسلحتهم، واغتيال بعض القيادات الفلسطينية، وجاء في إحدى الوثائق، محضر اجتماع بين وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز، ووزير الداخلية الفلسطيني السابق اللواء نصر يوسف، الذي كان مسؤولاً امنياً، وفي الوثيقة نص الحوار الذي دار بين الطرفين، وناقشا معاً قضية اغتيال الشهيد حسن المدهون القيادي في كتائب الأقصى في غزة، وأظهرت وثيقة أخرى دعوة أحمد قريع للإسرائيليين، لتشديد الحصار على قطاع غزة، هذا ما قاله أحمد قريع يوم ٤ شباط/ فبرايرمن عام ٢٠٠٨ في لقاء جمعه مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، حيث يدعو الإسرائيليين إلى إعادة احتلال محور فيلادلفيا بين قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨.

وتناولت وثيقة أخرى، محضر لقاء أمني عقد بعد مؤتمر أنابوليس في الولايات المتحدة في ٢٨ شباط/ فبراير٢٠٠٨ جمع من الجانب الإسرائيلي تسيبي ليفني، وعاموس جلعاد، وتال بيكر، وأوري ديكل، وعن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، وصائب عريقات، ورامي الدجاني، والعقيد حازم عطاالله، وصلاح العليان، وتمت فيه مناقشة موضوع الصواريخ التي كانت تنطلق من قطـاع غزة، وهددت ليفني -حسب ما جاء في الوثيقة- أنه في حال استمرار الصواريخ فستجبر إسرائيل على إعددة احتلال القطاع، ورد قريع: إن المسؤولين قلقون على ما ستؤدي إليه، مشيراً إلى أن "حماس ليست لديها مشكلة"، وعندما علقت ليفني قائلة: إن ما تقوم به حماس هو مقاومة، قال قريع: "مقاومة، صمود، مهما يكن فإنهم مدفوعون بما تبثه بعض القنوات الفضائية ونظريات المؤامرة ضدهم".

كما كشفت الوثائق أن الاستخبارات البريطانية شاركت عام ٢٠٠٤، في إعداد خطة سرية لسحق حركة حماس، تضمنت اعتقال عدد كبير من قادة حماس والجهاد الإسلامي، وإغلاق محطات إذاعة لها علاقة بحماس، وإقالة عدد من الخطباء الموالين لحماس في

المساجد بالضفة الغربية، وكان من المقرر أن يشارك الاتحاد الأوروبي مالياً في تنفيذ الخطة، ولاسيما في ما يخص توفير "الظروف المريحة" للمعتقلين، وقام مسؤول الاستخبارات البريطانية في القدس بتسليمها إلى جبريل الرجوب.

وجاء في وثيقة أخرى، دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الإسرائيليين لمهاجمة قطاع غزة، قبل العدوان الذي قامت به إسرائيل في نهاية عام ٢٠٠٨، وتبين أن عباس "كان على علم بنية إسرائيل مهاجمة قطاع غزة في العام ٢٠٠٨، بعد أن أبلغه بذلك عاموس جلعاد" المسؤول الكبير في وزارة الدفاع الإسرائيلية.

ومن القضايا الأخرى التي تضمنتها الوثائق، قضية يهودية الدولة التي دعا إليها الإسرائيليون، فبخلاف التصريحات العلنية لمختلف قيادات السلطة الوطنية الرافضة لهذا الأمر، يفاجئ المفاوضون الفلسطينيون وزيرة الخارجية السابقة تسيبي ليفني خلال جلسة عقدت معها في ١٣ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧ فيقولون: "لم ننكر أبداً حق إسرائيل في تعريف نفسها، إذا كنتم تريدون أن تسموا أنفسكم دولة إسرائيل اليهودية يمكنكم تسميتها كما تريدون، ولكننا لا نريد أن نذكر ذلك علنا."

ردود الفعل على نشر الوثائق

دافع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد نشر الوثائق عن موقف السلطة الفلسطينية، وادعى أن "كل ما قمنا به من نشاطات مع الجانب الإسرائيلي والأميركي، يبلغ بها العرب بالتفاصيل من خلال لجنة المتابعة، أو الاتصالات الثنائية، أو من خلال أمين عام الجامعة العربية الذي لديه علم بكل شيء، ويبلغ الأشقاء بتطورات الأوضاع باستمرار"، وقال "لا أعلم من أين جاءت الجزيرة بأشياء سرية، ولا يوجد شيء مخفي على الأشقاء العرب، وعندما يحصل شيء نتصل بعدد من الدول، وبالسيد عمرو موسى ونطلعهم على ما يجري".

وشكلت السلطة الفلسطينية، لجنة لتقصي الحقائق بخصوص التسريبات، وجاءت نتيجة التحقيق لتقول: إن تسريب الوثائق جاء من مكتب دائرة شؤون المفاوضات الذي

يرأسه صائب عريقات، مما اضطره لتقديم استقالته، وتمت الاستقالة بعد أن أظهر التحقيق الذي أجرته لجنة شكلتها القيادة الفلسطينية بأن الوثائق التي حصلت عليها الجزيرة بشأن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أخذت من مكتب دعم المفاوضات الذي يترأسه عريقات، ومن جهته نفى صائب عريقات رئيس دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير ما نشرته قناة الجزيرة الفضائية القطرية، وقال إنها "ليست سوى أكاذيب وأنصاف حقائق".

ودعا أحمد قريع الرئيس السابق لطاقم المفاوضات الفلسطيني، إلى عقد اجتماع عربي - فلسطيني لبحث الوثائق التي تنشرها قناة 'الجزيرة' فيما يتعلق بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وطالب قريع اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقيادات الفصائل الفلسطينية، ولجنة المتابعة العربية باجتماع يبحث الحملة المنظمة والموجهة التي تشنها الجزيرة على القضية الفلسطينية، واعتبر قريع في تصريحات صحافية أن حملة الجزيرة هذه تصب فقط في المصلحة الإسرائيلية.

ولكن، وفي المقابل، أكد بسام أبو شريف، المستشار الخاص للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، صحة ما نشرته قناة الجزيرة من وثائق تدين المفاوضين الفلسطينيين وتتهمهم بالتفريط بالقدس، مشيراً إلى أنها جزء من مجموعة أكبر تتضمنها وثائق إسرائيلية وأمريكية تم تبادلها للإيقاع بالمفاوضات الفلسطينية، وأضاف أبو شريف في بيان صحفي: "لقد آن الأوان للاعتراض، الحي والنشط، على التخاذل والرضوخ، إذ إنّ العالم الذي يؤيد حقوق شعبنا يقف الآن دون حراك بسبب هدوء الشارع الفلسطيني، وطالب بالتحقيق مع كلّ الذين خانوا العهد والشعب وحقوق الشعب الفلسطيني، وسمحوا لأنفسهم بالتفاوض على اقتسام القدس القديمة مع المحتلين بضم القدس الشرقية وضواحيها للاحتلال الإسرائيلي، حسب قوله، وشدد على ضرورة محاكمة هؤلاء لانتحالهم صفة تمثيل الشعب الفلسطيني وهم لا يمثلونه، وكذلك بتهمة التعامل مع الاحتلال ضد المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني، على حد تقديره ووصفه، ودعا أبو شريف الشعب الفلسطيني للتعبير عن رفضه لما اقترفه هؤلاء من جرائم سياسية، وما

غرقوا فيه من فساد يصل إلى حد خدمة أجهزة الولايات المتحدة التي تحركها المخابرات الإسرائيلية"، وأضاف: "علينا أن نُطلق حركة شعبية عالمية ضد الفاشيين والعنصريين الإسرائيليين، دعماً لحقنا بالاستقلال، وإقامة دولتنا المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف".

وانقسم الشارع الفلسطيني حول وثائق المفاوضات لفلسطينية الإسرائيلية التي كشفتها فضائية الجزيرة، والتي تحدثت عن تنازلات كبيرة قدمها المفاوض الفلسطيني لإسرائيل، وبخاصة في ملفي القدس واللاجئين؛ فقد شككت حركة فتح والإعلام الرسمي للسلطة الفلسطينية بصحة تلك الوثائق، بينما أكدت حركة حماس صحتها، واعتبرت أن الوثائق السرية حول المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تكشف تواطؤ السلطة مع الاحتلال، وتعكس دورها في التورط في محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وقال سامي أبو زهري المتحدث باسم حماس في تصريح صحفي: "إن الوثائق السرية التي عرضتها الجزيرة حول تواطؤ سلطة فتح في رام الله مع الاحتلال، وثائق خطيرة للغاية، وتدلل على تورط سلطة فتح في محاولات تصفية القضية الفلسطينية".

وأضاف: "إن هذه الوثائق تكشف عن تورط سلطة فتح في محاولة تصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وبخاصة في ملفي القدس واللاجئين، وكذلك التورط ضد المقاومة في الضفة وغزة، والتعاون مع الاحتلال في حصارغزة، والتورط في العدوان عليها أواخر عام ٢٠٠٨"، وتابع بالقول: "نعتبر هذه الوثائق دليلاً إضافياً على الانحطاط الأمني والسياسي الذي وصلت إليه السلطة"، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك كلمة فصل من القوى الوطنية لمواجهة هذا الانحدار في هذه القضية.

ولا شك أن نشر وثائق المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، قد كشف المستور، وأفقد السلطة الفلسطينية مصداقيتها أمام الفلسطينيين والعرب، وأوقع السلطة في أزمة ثقة بسبب تناقض ما تقوله في العلن لشعبها، وبين ما تتنازل عنه في السر لعدوها، إن كانت ما زالت تعتبر المحتل الإسرائيلي عدواً حقيقياً لها.

وثائق الجزيرة حول المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية

"قراءة في ردود الفعل الفلسطينية"*

المقدمة:

تقوم هذه الدراسة على تقديم تقرير تحليلي لردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية تجاه الوثائق التي تم نشرها في قناة الجزيرة على مدار أربعة أيام تحت عنوان "كشف المستور"، إذ أن المتابعة العلمية الموضوعية لطبيعة ما تم نشره من وثائق، وما أحدثته من هزات داخل الأوساط الفلسطينية والعربية بالذات، شكل منعطفاً خطراً تجاه مجمل القضايا المتعلقة بإدارة البيت الداخلي الفلسطيني بشكل خاص، وتجاه طبيعة العلاقات الداخلية الفلسطينية وتركيبتها بشكل عام، أما على الصعيد العربي، فقد كان للوثائق وقعها، وإن كانت قد أخذت منحاها الاستراتيجي أكثر من ردود الفعل الشعبية، فالمشهد السياسي العربي، على المستوى الشعبي، سيطرت عليه، في فترات البث، قضية سقوط النظام التونسي، والأحداث في مصر، وطبيعة التقلبات في العالم العربي، (كانت أنظار الشارع العربي مشدودة إلى ما يحدث في مصر بانتظار طبيعة التطورات)، إلا أن هذا لم يسرق أنظار النخب السياسية العربية، ووسائل الإعلام الشعبي في العالم العربي عن مناقشة أجندة، وتطويرها، تجاه موضوع الوثائق وانعكاساتها.

وتدور جدلية هذا التقرير حول استكشاف المدى والتأثير الذي أحدثته هذه الوثائق، وردود الفعل تجاهها في الوسط الفلسطيني، مع أخذ طبيعة القضية المطروحة، والهدف المنشود من وراء نشرها، بعين الاعتبار، فقد دار لغط كبير حول الهدف من النشر، والتوقيت، وبخاصة لدى السلطة الفلسطينية في رام الله، التي اعتبرت أن نشر الوثائق يهدف إلى إسقاط السلطة الفلسطينية، وتحريض الشارع ضد السلطة الفلسطينية؛ من أجل

---

* إعداد الدكتور رائد نعيرات، أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، ورئيس المركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات- فلسطين.

تكرار تجربة ما حدث في تونس،[١] وطبيعة التصورات التي تتوقعها بعض الأوساط؛ لتقيس عليها مدى ردة الفعل.

وهنا يدور في خلد المراقب تساؤل كبير حول قضية قياس ردة الفعل على تسريب مثل هذه الوثائق، إذ أن ما يدور في خلد المراقب هو انتظار هبات شعبية، وهذا يعود لعدة أسباب، ليس أقلها، بل إن أبرزها، هو الانتفاضات الشعبية التي ترسم المشهد السياسي العربي، فكان المراقب العام يحكم على ردة الفعل من خلال مشاهدته، أو عدم مشاهدته لمسيرات تؤيد، أو تناهض ما ذكرته الوثائق، وفي الحقيقة، فإن هذا المعيار، أو المقياس، يعوزه الكثير من الدقة؛ وذلك لأسباب كثيرة لا يتسع المجال في هذا التقرير لمناقشتها وتحليلها، إلا أن هذا لم يؤثر على الآثار الاستراتيجية التي أحدثتها عملية تسريب الوثائق، ومن أجل مناقشة هذه الآثار وردود الفعل لا بد من الوقوف على ظلال القضايا التي أبرزتها الوثائق، والتي يمكن إجمالها- بعد إبعاد الفنيات الإعلامية، والأداء الإعلامي المتميز الذي قدمته الجزيرة، وطريقة العرض- في القضايا التالية:

أولاً: جدلية الحل المستقبلي للقدس.

ثانياً: جدلية الحل المستقبلي للاجئين.

ثالثاً: جدلية العلاقة الأمنية والسلوك الأمني للسلطة الفلسطينية.

رابعاً:جدلية طبيعة الدولة الفلسطينية المستقبلية، والحدود والأراضي والمستوطنات، وطبيعة الاعتراف بإسرائيل.

١- للمزيد حول موقف السلطة الفلسطينية، انظر تصريحات الرئيس الفلسطيني، والقيادات الفلسطينية، موقف منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سرها ياسر عبد ربه، وموقف اللجنة المركزية لحركة فتح: حيث تم التركيز على أن الهدف الأساسي هو زعزعة شرعية السلطة، وضرب المشروع الوطني: انظر تصريحات الرئيس الفلسطيني، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٣١/ ١/ ٢٠١١، كذلك حول موقف منظمة التحرير، انظر جريدة الحياه اللندنية، ٢٧/ ١/ ٢٠١٠، أما حركة فتح، فقد اعتبرت أن تسريب الوثائق هو من أجل إنقاذ حكومة نتنياهو، كما جاء في البيان الرسمي الصادر عن الناطق باسم الحركة أسامة القواسمي، انظر قدس برس، ٢٧/ ١/ ٢٠١١.

وقد جاء تناول هذه المحاور كونها تشكل جدليات الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ولأنها تعتبر عصب أي حل مستقبلي؛ لذا حاولت الوثائق إبراز ما يقدمه المفاوض الفلسطيني من حلول وسط، أو من مقترحات فلسطينية تجاه تصوره للحلول مستقبلاً، وبالتأكيد، هناك جدلية كبيرة حول مدى اعتبار هذه المقترحات، أو لنقل "الدردشات التفاوضية" إلزامية للمفاوض الفلسطيني، أو مدى اعتبارها جزءاً من الموقف التفاوضي الفلسطيني، ولكن لا يمكن تجاهل أن هذه المقترحات تعبر عن السلوك التفاوضي الفلسطيني، وكذلك الاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية، التي هي جزء لا يتجزأ من العملية التفاوضية، وتصب في تغيير الموقف التفاوضي إيجاباً أو سلباً، علاوة على طبيعة المفاوضات الفلسطينة الإسرائيلية التي تقوم أصلاً على الابتعاد عن المواقف التفاوضية؛ للدخول والارتهان إلى السلوك التفاوضي، والاستراتيجيات التفاوضية، بل وتتعدى ذلك إلى شخوص العملية التفاوضية أكثر من مناقشة المواقف التفاوضية الرسمية:

وفي هذا الخصوص، نجد أن الاستراتيجية التفاوضية الإسرائيلية تقوم على الأسس التالية:

١- انتزاع الآراء والمقترحات التفاوضية، بغض النظر عن الموقف التفاوضي، وهذا الذي جعل المسار الثاني (track two) أساساً مؤسساً للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.

٢- تقديم حلول رقمية لبعض القضايا للمناقشة من شأنها أن تحدث خللاً في الموقف التفاوضي للطرف الفلسطيني، بمجرد قبول النقاش حولها، أو قبول طرحها على طاولة المفاوضات، كموضوع التبادل، وموضوع الاستيطان، وموضوع اللاجئين، وهذا ما جعل ملوخو، كبير المفاوضين الإسرائيلين، يرفض تسلم الموقف الفلسطيني من كبير المفاوضين الفلسطينين، وكذلك رفض نتنياهو تسلم الملف نفسه من الرئيس الفلسطيني؛ بذريعة أن مجرد تسلمه للاقتراحات سيسقط حكومته.[٢]

٢- القدس العربي، لندن، ٥/ ١/ ٢٠١١.

٣- تحويل السلوك التفاوضي من المنهجية الثنائية إلى الأحادية في القاعات المغلقة، أو على طاولة المفاوضات، وهذا ما أظهرته الوثائق، إذ يبدو المفاوض الفلسطيني وكأنه يقدم تقارير للطرف الإسرائيلي، ويناقش هذه التقارير فيما يخص الإنجازات أو...الخ. حتى بدا أن العلاقات بين المفاوضين ذهبت إلى أبعد من عملية إدارة المفاوضات، وطرح القضايا بصورة تهم الجميع، إلى الدخول في علاقات ودية،[٣] فمن الناحية المنطقية، قد يتم التعامل بهذه الطريقة مع الوسيط لتبيان مدى الإنجازات، أما مع الطرف المفاوض فهذا يقود إلى تحويل موضوع المفاوضات إلى شكل آخر لا يمكن معه الفهم، وهنا يقوم الطرف الإسرائيلي بطرح قضايا تبدو أنها تأتي في سياق الخلط بين الدردشة والمواقف التفاوضية، وهذا هو ما حكم مسار المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية على مدار سبع عشرة سنة فائتة من عمر المفاوضات، وهنا تغيب معادلات افتراضية وموضوعية فيما يخص التفريق بين المؤسسة والشخوص، والاقتراحات والمواقف، والتصورات والخطط، والانطباعات والحقائق.

فالمراقب لمسيرة المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، وما رواه وكتبه أطراف المفاوضات الإسرائيلية، أو حتى الطرف الثالث الأميركي، يجد أن كل المفاوضات كانت خليطاً بين كل هذه التناقضات، بل إنها في البداية والنهاية دردشات، سرعان ما تتحول الى مواقف تفاوضية (على الرغم من عدم احتوائها على أي من العناصر الواجب توافرها في الموقف التفاوضي الناجح، أو المتبع على الأقل من الناحية المنهجية)، ويلي ذلك تحول هذه المواقف إلى مسلمات تفاوضية فلسطينية، تبقى ترفض من الناحية الخطابية –على لسان الرسميين- ولكن نجد أنها، وبسرعة البرق، تتم عملية قولبتها في سياسات تنفذ على أرض الواقع، والأمثلة على ذلك كثيرة، ليس أقلها موضوع تبادل الأراضي التي أصبحت مسلمة من مسلمات الموقف التفاوضي الفلسطيني والدولي،

٣- محمد السعيد إدريس، وثائق التفريط ومسؤولية الشرعية الفلسطينية، الخليج، الشارقة، ٣٠/ ١/ ٢٠١١، الذي ذهب إلى أن المفاوض الفلسطيني، ومن خلال المفاوضات، وطول مدتها، على ما يبدو، تم كسرحاجز اعتبار المفاوض الإسرائيلي خصماً أو عدواً.

وموضوع الحل العادل لقضية اللاجئين، علاوة على تراجع الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني من إنهاء الاحتلال إلى إقامة الدولة .....إلخ.

هذه القضايا جميعها شكلت البعد الاستراتيجي للأثر الذي أحدثته عملية تسريب وثائق المفاوضات على شاشات الجزيرة، إذ أنه، وكما ذهب الكثير من المحللين، سواء الدوليين أو المحليين، فإنها حولت الانطباعات إلى حقائق،[٤] فقد كانت هناك دائماً انطباعات حول طبيعة المفاوضات، ولكنها أصبحت الآن حقائق.

إذن شكلت عملية تسريب قناة الجزيرة للوثائق ما أطلق عليه نبيل عمرو أحد رموز السلطة سابقاً، وأحد قيادات حركة فتح، "تسونامي الوثائق"،[٥] ووصفها بعض المهتمين بأنها زلزال يضرب عملية المفاوضات، ستكون له تبعاته الارتدادية كلما تم الحديث عن المفاوضات، أو في حال التوصل إلى اتفاق ما بين الفلسطينين والإسرائيلين؛ وعليه، كانت ردود الفعل على الوثائق وتسريبها تعتمد على محددين أساسيين: الأول، وهو محدد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وعلى رأسها حركة فتح، أما المحدد الثاني فهو: الفصائل والنخب التي ترفض منهجية النمفاوضات، ففيما يخص الطرف الفلسطيني، المؤيد للمفاوضات، تم توجيه بوصلة التسريب باتجاهين مركزيين: الأول، هو اتجاه التوقيت، وتأليب الجماهير المؤيدة بأن التسريب جاء نتيجة لرفض المفاوض الفلسطيني الذهاب إلى المفاوضات، وهذا التسريب ياتي في سياق إجبار المفاوض الفلسطيني على الذهاب إلى المفاوضات، والثاني، هو توجيه البوصلة باتجاه الانقسام الفلسطيني، واعتبار الجزيرة أحد أذرع الإخوان المسلمين وحركة حماس، والهدف منه نزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية من أجل تسلم حماس للضفة الغربية، وهذا الذي جعل موقف الجماهير المؤيدة يبتعد قليلاً عن التفكير في الأبعاد الاستراتيجية لما تم تسريبه من وثائق.

أما بخصوص الفصائل والنخب السياسية التي ترفض منهجية المفاوضات، فقد كانت

٤- آرون ديفيد مولر، وثائق المفاوضات وآفاق التسوية، الاتحاد، أبو ظبي، ٢٩/ ١/ ٢٠١١.

٥- عمرو نبيل، تسونامي الوثائق، الغد ، عمان، ٢٨/ ١/ ٢٠١١.

البوصله لديها كذلك متجهة ضمن محددين: الأول، هو ما تمثل بالتعامل على أن التسريب لم يات بجديد سوى توثيق ما كان يدور في خلد المراقبين والمحللين من أفكار كانت تحاول أن تحصل على مستندات لتثبيته وتحويله إلى حقائق، واليوم منحت عملية التسريب هذه المستندات[٦]، أما الموقف السياسي للقوى السياسية فقد تراوح ما بين التركيز على عدم أهلية المفاوض الفلسطيني من جهة، وإعادة النظر في مجمل العملية التفاوضية من جهة أخرى، كما هو موقف حركة حماس التي سيرت المظاهرات في قطاع غزة تحت هذه الشعارات المناوئة لمنهجية المفاوضات، والمطالبة "بنزع الشرعية عن الفريق المفاوض، سواء جماهيرياً أو عربياً"[٧]، أما حركة الجهاد الإسلامي فقد قال القيادي خالد البطش: "لا يجوز لأحد، مهما كان، ولا يسمح لأحد، أي كان، أن يدردش أو يتلاعب بالثوابت، أو يجامل العدو"[٨]، أما مواقف الفصائل الفلسطينية الأخرى من أمثال الجبهة اليمقراطية لتحرير فلسطين، فقد اعتبرت أن ما ورد في الوثائق خطير، ويبتعد عن برامج الإجماع الوطني، وطالب تيسير خالد، عضو القيادة السياسية للجبهة، بعرض الوثائق على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية "لفحصها واتخاذ ما يلزم من تدابير لمعالجة تداعياتها"[٩]، أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد اعتبرت أن ما ورد في الوثائق يؤكد "عبثية المفاوضات، وبأنها تضر القضية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني"[١٠].

٦- المصري، هاني، قنبلة الجزيرة مدوية ، والسؤال: لماذا الآن؟. المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث، بدائل ، رام الله، ٢٥/ ١/ ٢٠١١، كذلك انظر ماجد أبو دياك، وثائق الجزيرة، تفاجئنا ولا تفاجئنا، السبيل، عمان، ٢٦/ ١/ ٢٠١١.

٧- انظر: غزة تنتفض وتطالب بإسقاط عباس وسلطته، المركز الفلسطيني للإعلام، ٢٨/ ١/ ٢٠١١.

٨- المصدر نفسه ، المركز الفلسطيني للاعلام، ٢٨/ ١/ ٢٠١١.

٩- القدس العربي ، لندن، "الديمقراطية" وثائق الجزيرة خطيرة بالوقائع والخرائط والتراجعات، ٢٨/ ١/ ٢٠١١.

١٠- الحياه، لندن، "الشعبية"، وثائق الجزيرة تكشف صحة أن المفاوضات عبثية وضارة بالقضية الفلسطينية، ٢٦/ ١/ ٢٠١١.

الخلاصة

أولاً: تم التعامل مع ما تم تسريبه من معلومات بشأن الوثائق بناء على الانقسام السياسي، وليس بناء على الذهاب الى ما تحتويه هذه الوثائق، وليس بناء على تمحيصها وتفحصها، وهذا ما ذهب إليه الاستطلاع الذي أجرته مؤسسة نير إيست كونسلتنج من أن أغلب المستطلعة آراؤهم من حماس اعتبروا أن ما ورد في الوثائق صحيح، وعلى العكس فإن أغلب المستطلعة آراؤهم من حركة فتح يعتبرون أن ما ورد في الوثائق خطأ، ولا يحتوي على أي شئ من الصحة، وقد شملت العينة ٨٩٧ فلسطينياً.(١١)

ثانياً: طغت أحداث العالم العربي على موضوع الوثائق، وكان جل انشغال الشارع العربي والنخب بطبيعة ما يجري من تغيرات، وبخاصة مع بدء أحداث مصر.

ثالثاً: تركت الوثائق آثاراً داخلية على الخارطة الداخلية للسلطة، والمفاوضات، والعلاقات الداخلية الفلسطينية– الفلسطينية، فعلى صعيد السلطة جاءت استقالة الدكتور صائب عريقات من طاقم المفاوضات، الأمر الذي ستكون لها انعكاساته اللاحقة، أما على صعيد المفاوضات والمصالحة، فتذهب الأغلبية إلى أن تسريب الوثائق أخر عملية المفاوضات والمصالحة.(١٢)

رابعاً: أثارت عملية التسريب موضوع مرجعية المفاوضات، ودور مؤسسات السلطة.

خامساً: أحدثت التسريبات يقيناً لدى أغلب الأوساط التي تتخذ من المفاوضات منهجاً أن الجانب الإسرائيلي لا يريد التوصل إلى اتفاق، وليست المشكله بحكومة نتنياهو، إذ أن ما تم تسريبه كان في ظل حكومة أولمرت (كديما).

١١- القدس، الضفة الغربية، ٢٩/ ١/ ٢٠١١.

١٢- انظر تقرير الحياة، لندن، سياسيون: وثائق المفاوضات تعزز الانقسام وتقلل فرص العودة إلى المفاوضات، ٢٩/ ١/ ٢٠١١.

أما بالنسبة للأثر الاستراتيجي الذي يراه الباحث، فهو يكمن في أن موضوع التسريب والنقاشات التي أثارتها أوساط السلطة وحركة فتح، سواء من خلال المسيرات الجماهيرية، أو من خلال المقابلات قد أحدثت أثرين ستكون لهما أبعاد استراتيجية، وهما:

أولاً: لا يمكن التوصل إلى اتفاق مستقبلا ضمن هذه النقاط والحلول الوسط، إذ أن كل المسيرات والنقاشات أكدت على أن القبول بهذه العروض يعتبر خيانة كبرى، وأنه لا فتح ولا السلطة يمكن أن يأتي عليها يوم وتقبل بأكثر منها، وتم التأكيد على الموقف التفاوضي الفلسطيني.

ثانياً: أكدت التسريبات للجانب الإسرائيلي أن أي اتفاق سلام يجب أن يحظى بقبول الشارع الفلسطيني، وإلا فإن أول من سيتنصل منه هو المفاوض نفسه.

الملف الثاني

الملف الثاني: ثورة ٢٥ يناير المصرية

- وثائق الثورة
  - من يوميات الثورة منذ البدء .. وحتى الرحيل
  - ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية حيال أحداث الثورة
  - الخطابات الرسمية
- الثورة المصرية .. الخلفيات والتداعيات
- تقرير تحليلي: ثورة ٢٥ يناير المصرية

من يوميات الثورة منذ البدء.. وحتى الرحيل[١]

الثلاثاء ٢٥ يناير/ كانون ثاني

- بدء مظاهرات ومسيرات جماهيرية في ما أطلق عليه «يوم غضب» بمشاركة آلاف الأشخاص بالقاهرة وعدد من المحافظات استجابة لدعوات متعددة لنشطاء مصريين.
- سقوط أربعة قتلى، أحدهم من رجال الأمن في مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن بعد تصاعد حدة الاحتجاجات التي عمت العديد من محافظات مصر.

الأربعاء ٢٦ يناير/ كانون ثاني

- استمرار المظاهرات على الرغم من تحذيرات وزارة الداخلية وارتفاع عدد الضحايا إلى خمسة قتلى وعشرات الجرحى، إضافة إلى اعتقال المئات بينهم ثمانية صحافيين.
- لجوء السلطات المصرية الى فرض قيود على الانترنت وحجب مواقع للتواصل الاجتماعي، للحد من مساعي المتظاهرين المطالبين بالتغيير، نحو التواصل واعادة تجميع الصفوف.

الخميس ٢٧ يناير/ كانون ثاني

- تواصل المظاهرات في القاهرة وعدد من المدن الرئيسة لليوم الثالث على التوالي، حيث ردد المتظاهرون هتافات مناوئة للنظام الحاكم.
- اشتباكات بين مئات المتظاهرين وقوات الأمن التي استخدمت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي في محافظتي السويس والاسماعيلية شرقي البلاد.

الجمعة ٢٨ يناير/ كانون ثاني

- السلطات المصرية تستبق انطلاق مظاهرات «جمعة الغضب» بقطع خدمة الانترنت والرسائل النصية القصيرة، ونشر قوات العمليات الخاصة بكثافة في القاهرة، سبقتها حملة اعتقالات..

١- الوطن الكويتية، ١١-٢-٢٠١١، انظر:

http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=88824

- وقوع مواجهات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين في مدينة السويس التي تبعد نحو ١٠٠ كيلومتر شرق القاهرة.
- سقوط عشرات القتلى والجرحى واعتقال المئات في المظاهرات التي اندلعت بعد صلاة الجمعة في عدة مدن مصرية بينها العاصمة القاهرة مطالبة بتغيير النظام ورحيل الرئيس مبارك، في حين أفادت الأنباء بإحراق مقار للحزب الحاكم في بعض المدن المصرية.
- الرئيس مبارك يطلب من الحكومة التقدم باستقالتها موضحا أنه سيكلف حكومة جديدة.

السبت ٢٩ يناير/ كانون ثاني

- الرئيس مبارك يعين مدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان نائبا له، وتكليف وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة المصرية الجديدة، في خطاب متلفز.
- تواصل الاحتجاجات الغاضبة في القاهرة والمدن المصرية بعد خطاب الرئيس مبارك مطالبين إياه بالتنحي عن السلطة في وقت ارتفعت فيه -حسب رويترز- حصيلة القتلى الى ٦٨ من المحتجين ورجال الشرطة في القاهرة والاسكندرية والسويس.
- تزايد عدد القتلى في عدة مناطق بمصر في اليوم الخامس من الاحتجاجات، في وقت أعلنت فيه القوات المسلحة المصرية أنها ستدفع بقوات كبيرة بكل المدن لحفظ الأمن وحماية الأحياء السكانية.
- السلطات المصرية تواصل قطع خدمة الانترنت لمنع المتظاهرين ضد نظام الرئيس مبارك من التواصل، الأمر الذي أثار انتقادات أمريكية.
- اندلاع تمرد في سجن أبو زعبل، وإطلاق قوات الأمن الرصاص الحي على المعتقلين، وورود أنباء عن وقوع عشرات القتلى في اقتحام قوات الأمن لسجون في دلتا النيل.

الأحد ٣٠ يناير/ كانون ثاني

- تواصل إجلاء الرعايا الأجانب في مصر التي تعصف بها احتجاجات غاضبة تطالب بإسقاط النظام، وسط تصاعد أعمال العنف والانفلات الأمني.

- احتشاد عشرات الألوف من المحتجين في ميدان التحرير في احتجاجات الغضب العارمة وسط إصرار المتظاهرين على إسقاط النظام الحاكم في مصر.
- الداخلية المصرية المقالة تصدر تعليمات باعادة انتشار قوات الأمن في جميع أنحاء مصر بدءا من الإثنين باستثناء منطقة ميدان التحرير وسط القاهرة، وذلك بعد انسحاب مفاجئ لها في وقت سابق.

الإثنين ٣١ يناير/ كانون ثاني

- الرئيس مبارك يكلف رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق ببدء حوار مع المعارضة، كما كلفه بأن تحافظ الحكومة على الدعم وتضع حدا للتضخم وتوفر فرص العمل.
- الرئيس مبارك يكلف نائبه عمر سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية بشأن حل كل القضايا المثارة المتصلة بالإصلاح الدستوري والتشريعي.

الثلاثاء ١ فبراير/ شباط

- احتشاد أكثر من مليون شخص في ميدان التحرير في القاهرة تلبية لدعوة القوى السياسية لمظاهرة مليونية للمطالبة برحيل الرئيس مبارك وسط احتجاجات في بقية المدن.
- الرئيس المصري حسني مبارك يعلن في خطاب بثه التلفزيون الرسمي أنه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة، قائلا إنه سيعمل خلال الشهور القادمة الباقية من ولايته للسماح بانتقال سلمي للسلطة..

الأربعاء ٢ فبراير/ شباط

- ائتلاف المعارضة يدعو لمظاهرة كبرى الجمعة لإرغام مبارك على ترك منصبه والحزب الوطني الديموقراطي الحاكم يسير مظاهرة مؤيدة لمبارك.
- رئيس البرلمان المصري يؤكد عزمه إقرار التعديلات الدستورية التي تطرق إليها الرئيس مبارك في خطابه خلال فترة قصيرة مؤكدا الأنباء التي تحدثت عن تعليق عمل البرلمان إلى حين الفصل في الطعون المقدمة بشأن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

- مجموعة كبيرة من المسلحين أو من يسمون مصرياً «البلطجية» تتعرض للمتظاهرين في ميدان طلعت حرب قرب ميدان التحرير، حيث يحتشد مئات الآلاف مطالبين بتنحي الرئيس مبارك، وذلك بعيد خطاب الأخير الذي وجهه للمصريين.. فيما سمي بـ«موقعة الجمل».

الخميس ٣ فبراير/ شباط

- استمرار اندلاع الاشتباكات العنيفة بميدان التحرير بالقاهرة بين متظاهرين مؤيدين للرئيس مبارك ومعارضين يواصلون المطالبة بتنحيه عن السلطة خلفت قتلى وجرحى.
- مهاجمون يوصفون بأنهم مؤيدون للرئيس مبارك (بلطجية) يقومون بإطلاق نار كثيف في ميدان التحرير، بينما صدرت تعليمات أمنية للمراسلين الأجانب بمغادرة الفنادق المحيطة بالميدان.
- رفضت أبرز قوى المعارضة بمصر عرض رئيس الحكومة المصرية أحمد شفيق بدء حوار وطني، مشترطة التنحي الفوري للرئيس مبارك وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطياف على الساحة السياسية بالبلاد.
- عمر سليمان نائب الرئيس المصري يعلن أنه لا الرئيس ولا ابنه جمال مبارك سيترشحان لانتخابات الرئاسة، قائلا إنه سيعاقب كل الضالعين في إثارة العنف والانفلات بميدان التحرير.
- الرئيس مبارك يصرح بأنه يود الاستقالة من منصبه، لكنه يخشى أن فعل ذلك الآن أن تغرق بلاده في فوضى.

الجمعة ٤ فبراير/ شباط

- أكثر من مليون شخص يؤدون صلاة الجمعة في ميدان التحرير فيما سمي «جمعة الرحيل» حيث دعا الخطيب الحشود والشباب إلى الصبر حتى إسقاط نظام الرئيس مبارك.
- تنظيم مسيرات حاشدة بالاسكندرية ومدن أخرى عقب ما سمي «جمعة الرحيل» تطالب برحيل مبارك.

السبت ٥ فبراير/ شباط

- استقال جمال مبارك نجل الرئيس من هيئة مكتب الحزب الوطني الحاكم وكل أعضاء الهيئة.
- الإعلان عن تحويل عدد من الوزراء السابقين إلى النيابة وتجميد أرصدتهم ومنعهم من السفر.

الأحد ٦ فبراير/ شباط

- أجرت جماعات المعارضة وبينها جماعة الإخوان المسلمين حواراً مع عمر سليمان نائب الرئيس لم يتوصل فيها الطرفان إلى نتائج أساسية.
- أعادت البنوك فتح أبوابها بعد إغلاق استمر أسبوعا.
- أقام آلالاف في ميدان التحرير صلاة الغائب على روح «الشهداء» الأحداث الذين قتلوا في الاحتجاجات. وتم الإعلان عن ما سمي أسبوع التحدي والصمود.

الإثنين ٧ فبراير/ شباط

- تعهد المحتجون المعتصمون في ميدان التحرير بتنحي مبارك ويأملون أن تخرج مسيرات مليونية في ميدان التحرير وكل أنحاء محافظات مصر.
- الإعلان عن ثروات بعض المسؤولين السابقين والحاليين وهو ما أثار ردود افعال صاخبة تجلت في اضراب كثير من عمال الشركات والمؤسسات.
- منظمة هيومان رايتس ووتش تقول إنها تأكدت من أن اكثر من ٣٠٠ شخص قتلوا حتى الآن في احتجاجات مصر، لكن من المرجح أن تكون الحصيلة النهائية أعلى من ذلك كثير.

الثلاثاء ٨ فبراير/ شباط

- اتساع نطاق التظاهرات في جميع أنحاء مصر.
- حشود هائلة تحاصر مجلس الشعب ومقر الحكومة المصرية.

الأربعاء ٩ فبراير/ شباط

- الملايين تتظاهر في ميدان التحرير وغالبية محافظات مصر.

- الرئيس المصري حسني مبارك يستقبل المبعوث الروسي للشرق الأوسط ألكسندر سلطانونف في ثاني لقاء يعقده مبارك مع مسؤول رسمي أجنبي منذ اندلاع تظاهرات الاحتجاج في ٢٥ يناير المطالبة برحيله.
- تقديم ٣٦ شخصية مصرية عامة بلاغاً إلى النائب العام للتحقيق فيما نشر حول وصول ثروة مبارك وأسرته إلى نحو ٧٠ مليار دولار.

الخميس ١٠ فبراير/ شباط

- أكثر من ٣ ملايين شخص يتظاهرون في ميدان التحرير.
- القوات المسلحة تصدر بيانها الأول وتتحدث فيه عن الانعقاد الدائم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

الجمعة ١١ فبراير/ شباط

- الجماهير بالملايين تحاصر ميدان التحرير وقصر الرئاسة ومبنى التلفزيون وقصر رأس التين بالاسكندرية، وتشتبك مع قوات الأمن في السويس وعدة محافظات أخرى.
- الإعلان عن خروج الرئيس حسني مبارك هو وعائلته في طائرتين مروحيتين إلى مدينة شرم الشيخ.
- إعلان نائب الرئيس عمر سليمان في بيان تلفزيوني تخلي الرئيس مبارك عن الحكم وتسليمه السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- خروج الجماهير بالملايين للتعبير عن فرحتها برحيل مبارك.

ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية حيال أحداث الثورة [١]

أثارت أحداث الثورة في مصر ردود أفعال عربية وإقليمية ودولية متباينة تم رصدها بتسلسل زمني منذ بدء التظاهرات التي انطلقت في عدة مدن مصرية يوم الثلاثاء ٢٥ يناير/ كانون الثاني.

السبت ١٢ فبراير/شباط

- رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يرحب بإعلان المجلس العسكري احترامه للاتفاقات الدولية التي أبرمتها مصر.
- الرئيس الأمريكي باراك أوباما يرحب بإعلان المجلس العسكري المصري الالتزام بالخيار الديمقراطي في البلاد وباحترام المعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومات السابقة.
- الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف يدعو إلى إجراء انتخابات شرعية واحترام الحريات الدينية في مصر.
- وزارة الخارجية الصينية تعبِّر عن أملها بأن ترى "الاستقرار والنظام العام" يعودان بشكل سريع إلى مصر بعد رحيل مبارك عن الحكم.
- اللورد ملُّوك براون، نائب الأمين العام للأمم المتحدة، يدعو المصريين للتفكير بخطوتهم التالية، ويحذِّرهم من الإفراط بالتفاؤل حيال تسامح قدامى جنرالات الجيش معهم عندما يتعلق الأمر بالاستقرار.

الجمعة ١١ فبراير/شباط

- الحكومة التونسية تحيي في بيان لخارجيتها "نضال الشعب المصري وتضحيات شهدائه" وتشيد بدور الجيش المصري في حماية البلاد.
- المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس يقول أن أوباما عقد اجتماعا دام

١- موقع BBC بالعربية، ١١-٢-٢٠١١، انظر:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/02/110203_egypt_reactions.shtml

حوالي ساعة مع مجلس الأمن القومي بعد الإعلان عن تنحي مبارك. ويصف تنحي مبارك بالقول "هذه الخطوة هي البداية و ليست النهاية" مؤكداً على أنه ينبغي على الحكومة المصرية المقبلة الاعتراف بالاتفاقات الموقعة بين مصر وإسرائيل.

- وزارة الخارجية الأردنية تقول في بيان لها أن الحكومة الأردنية تعبر عن احترامها الكبير لشعب مصر وخيارته الحرة المستقلة.
- الحكومة السودانية تعلن في بيان رسمي عن ترحيبها واحترامها لخيار وإرادة الشعب المصري وتحقيق تطلعاته المشروعة في الكرامة والحرية والاستقرار والسلام.
- الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يرحب بقرار الرئيس مبارك "الشجاع والضروري" بالتنحي معرباً عن الأمل في أن تنظم السلطات المصرية الجديدة انتخابات "حرة وشفافة" تنبثق عنها مؤسسات ديموقراطية.
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية لدى مجلس الشيوخ السيناتور جون كيري يقول أن الشعب المصري حاز اليوم على فرصة للعمل على بداية جديدة ويدعو الجيش المصري إلى الاستماع إلى مطالب الشعب وإلغاء قانون الطوارئ والعمل على توضيح جدول زمني من أجل عقد انتخابات ذات مصداقية.
- مفوضة شؤون السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي كاثرين اشتون تقول أنها تحترم قرار الرئيس المصري حسني مبارك بالتنحي وتدعو إلى الحوار لتشكيل حكومة موسعة. وتؤكد دعم الاتحاد الأوروبي لهدف الشعب المصري من أجل انتقال منظم وسلمي للسلطة إلى الديمقراطية وانتخابات حرة ونزيهة في مصر.
- الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون يرحب بتنحي الرئيس المصري مبارك, مؤكدا أن "ويقول في بيان تلاه أمام الصحافيين "لقد أسمع الشعب المصري صوته خصوصا الشباب الذين يعود إليهم أن يحددوا مستقبل بلدهم".
- الحكومة السويسرية تقررالتجميد الفوري لأي حسابات يملكها الرئيس المصري حسني مبارك والمقربون منه في الكونفدرالية. والخارجية السويسرية تقول أن هذا

القرار يهدف إلى "تفادي أي اختلاس لأموال تعود إلى الدولة المصرية".

- نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن يصف في أول رد فعل رسمي أمريكي على تنحي مبارك، بأنه "يوم تاريخي" لمصر وأكد أن الاستقالة ستفضي إلى إرساء الديموقراطية في هذا البلد.
- وزير الخارجية التركي يهنئ في رسالة على موقع تويتر الشعب المصري ويقول أن بلاده تأمل أن تؤدي استقالة الرئيس حسني مبارك إلى تشكيل حكومة جديدة تستجيب لتطلعات الشعب المصري.
- رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون يقول إنه "ينبغي الانتقال إلى حكومة مدنية وديموقراطية" في مصرن بعد الإعلان عن استقالة الرئيس المصري مبارك.
- إسماعيل هنية رئيس حكومة حماس في غزة يصدر بيانا يعتبر فيه "أن مصر تكتب الآن تاريخاً جديداً للأمة وأن الحصار على غزة بدأ يترنح". والمتحدث باسم حركة حماس يدعو القيادة المصرية الجديدة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح معبر رفح بالكامل.
- الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يصف أحداث مصر بأنها حالة مد لليقظة، ويقول أن الشرق الأوسط سيتحرر قريبا من الولايات المتحدة وإسرائيل.
- وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود بارك يقول أن منطقة الشرق الأوسط ستكون معرضة لكارثة لو وصلت جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في مصر.
- بيان للبيت الأبيض أكد فيه الرئيس أوباما أن الحكومة المصرية أضاعت فرصة التوصل إلى حل يتيح تحقيق ديمقراطية صادقة، ودعا البيان الحكومة المصرية إلى التحرك بسرعة لتفسير التغييرات التي تعتزم إتخاذها، وشرح العملية الإنتقالية بلغة واضحة لا لبس فيها.

الخميس ١٠ فبراير/ شباط

- وزيرا خارجية البحرين وبريطانيا أكدا على ضرورة عودة الهدوء والاستقرار إلى مصر.

- الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يقول إنه يأمل أن تتجه مصر نحو الديمقراطية لا نحو ديكتاتورية جديدة.
- وزير الخارجية الألماني غيدو فسترفيلي يعبر عن خيبة أمله بعد الخطاب الذي ألقاه الرئيس المصري مبارك ويصفه بأنه لم يكن كما قال "الخطوة المنتظرة نحو المستقبل". كما يعرب عن خشيته من أن لا يساهم هذا الخطاب في تهدئة الوضع في مصر.
- السيناتور الأمريكي جون ماكين ينتقد خطاب مبارك ويدعوه إلى الاستجابة لمطالب شعبه بالتنحي.
- مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون تعقب على خطاب مبارك بالقول "أن التغيير حان الآن في مصر".
- المتحدث باسم البيت الأبيض يقول أن الرئيس الأمريكي أوباما سيجتمع بمستشاريه للأمن القومي بعد خطاب الرئيس المصري حسني مبارك.
- أ ف ب: رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية يقول إنه تلقى تقارير تشير إلى أن ثمة احتمال قوي لتنحي مبارك الليلة.
- متحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني يقول ثمة حاجة ملحة للتغيير في مصر.
- البيت الأبيض يعلن أن الرئيس باراك أوباما أجرى اتصالا هاتفيا بالعاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز بشأن الأوضاع في مصر.
- البيت الأبيض يعلن أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بحث في البيت الأبيض الأزمة المصرية مع مسؤولين أمريكيين من بينهم نظيره روبرت جيتس ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون.

الأربعاء ٩ فبراير/ شباط

- واشنطن تشجع على لسان المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيليب كراولي الجيش المصري على مواصلة التحلي بضبط النفس بعد تلويح القاهرة بتدخل الجيش في حال حصول فوضى في البلاد.

- المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس يقول أن ما قدمته الحكومة المصرية حتى الآن لا يلبي الحد الأدنى من مطالب الشعب المصري.
- منشق صيني يقول لوكالة فرانس برس أن الشرطة منعت في جنوب غرب الصين مدافعين عن حقوق الإنسان من توزيع منشورات تطلع السكان على التحركات الاحتجاجية الجارية في مصر.
- وزير الخارجية البريطاني وليام هيج يحذر من أن جهود تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين قد تتعثر بسبب موجة الاحتجاجات التي تجتاح العالم العربي.

الثلاثاء ٨ فبراير/شباط

- وزير الدفاع الفرنسي الآن جوبيه يدعو في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الأمريكي إلى انتقال ديمقراطي في مصر ويضيف "نأمل أن تتم العملية من دون عنف و في أسرع وقت أيضا".
- وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس يشيد بتعامل الجيش المصري مع الاحتجاجات، مشيراً إلى أنه أبدى الكثير من ضبط النفس.
- البيت الأبيض يدعو إلى اتخاذ خطوات "فورية" و"لا رجعة فيها" باتجاه تطبيق الإصلاحات في مصر، بيد أن الناطق باسمه روبرت جيبس قال أن البيت الأبيض لن يصدر تعليقات على جميع الخطوات التي تتخذ باتجاه التغير السياسي.
- رئيس الاتحاد الاوروبي هيرمان فان رومبوي يعرب عن أسفه لعدم اتخاذ الاتحاد الاوروبي موقف موحد من أحداث مصر وهذا ما انتقده بشدة زعماء الكتل السياسية الرئيسية في البرلمان الاوروبي.
- رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون يؤكد أن الرئيس المصري حسني مبارك وضع في تصرفه طائرة واستضافه خلال إجازته العائلية في مصر بمناسبة الميلاد الماضي.

الإثنين ٧ فبراير/شباط

- منظمة هيومان رايتس ووتش تقول إنها تأكدت من أن نحو ٣٠٠ شخص قتلوا إلى حد الآن في احتجاجات مصر لكن من المرجح أن تكون الحصيلة النهائية أعلى من

ذلك بكثير.

- الرئيس الأمريكي أوباما يقول إن "تقدما" قد أحرز في الحوار بين الحكومة المصرية والمعارضة.
- الحكومة الألمانية تحظر تصدير الأسلحة إلى مصر فوراً وحتى إشعارٍ آخر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي شابت الاحتجاجات.
- موقع ويكيليكس الإلكتروني للتسريبات يكشف عن برقية دبلوماسية أمريكية تشير إلى أن اسرائيل تنظر منذ وقت طويل إلى عمر سليمان نائب الرئيس المصري على أنه المفضل لديها لخلافة مبارك في الحكم.
- أمين عام حلف الناتو يحذر من أن استمرار الاضطرابات في مصر وتونس سيشجع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.
- البيت الأبيض يدعو أي حكومة مصرية مقبلة إلى احترام "الاتفاقات والالتزامات" الحالية، في إشارة واضحة إلى معاهدة السلام التي وقعتها مصر وإسرائيل.

الأحد ٦ فبراير/شباط

- الرئيس الأمريكي باراك أوباما يقول إنه مهما كانت تطورات الأمور في مصر، فإن الأوضاع لن تكون أبدا كما كانت من قبل.
- وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تؤيد إشراك حركة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسة التي تمر بها مصر.
- رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوجان يدعو إلى "تحول ديمقراطي في مصر بأسرع وقت ممكن".
- الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز يصف الرئيس المصري حسني مبارك بقوله إن "شعوب المنطقة يجب أن تكون ممتنة لمبارك الذي أنقذ أرواح الكثيرين من خلال منعه اندلاع الحرب في الشرق الأوسط".

السبت ٥ فبراير/شباط

- الناطق باسم الخارجية الأمريكية يقول لـ بي بي سي أن دعوة مبعوث أوباما إلى مصر فرانك ويزنر لبقاء مبارك في السلطة لإنجاز التغييرات المطلوبة للتحول الديمقراطي تعبر عن وجهة نظره الشخصية.
- المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي تومي فيتور يقول إن استقالة أعضاء هيئة المكتب السياسي في الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم في مصر تشكل "مرحلة ايجابية نحو تغيير سياسي ضروري". ويضيف "أننا ننتظر مبادرات إضافية".
- مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص إلى مصر فرانك ويسنر يؤكد أن مخاطر اندلاع العنف ما زالت محدقة بمصر، بيد أنه يرى في الوقت نفسه أن ثمة علامات بأن البلاد تتحرك باتجاه حل سلمي للأزمة. ويقول أمام مؤتمر الأمن في ميونيخ عبر اتصال مصور من واشنطن "أن ثمة فرصة للتحرك إلى الأمام في مصر، بيد أن الوضع مازال هشاً ومن الممكن أن تتخذ الأمور مساراً خاطئاً. ولكن ثمة اتجاهاً واعداً".
- رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يقول في تصريحات صحفية أن الشعب المصري "صاحب الحق الوحيد في تقرير ما يريده"، ويدعو داعمي مبارك ومعارضيه إلى الحوار لمعالجة "المشاكل" في بلدهم.
- وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف يعرب عن تأييده "للحوار" بين مختلف الأطراف للخروج من المأزق في مصر.
- وكالة فرانس برس تنقل عن مصادر مقربة من رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا فيون أن باريس علقت مبيعات الأسلحة ومعدات الحفاظ على الأمن إلى مصر.

الجمعة ٤ فبراير/شباط

- الرئيس الأمريكي أوباما يقول في مؤتمر صحفي مع رئيس الوزراء الكندي ان مستقبل مصر يحدده ابناؤها، وعملية انتقال السلطة يجب أن تبدأ الآن وتؤدي إلى انتخابات ديمقراطية، وعملية التفاوض لنقل السلطة في مصر قد بدأت بالفعل، واستخدام العنف ضد الصحفيين والناشطين في حقوق الإنسان والمتظاهرين أمر غير مقبول.

- المتحدث باسم البنتاغون يقول أن وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس تحادث هاتفيا الجمعة مع نظيره المصري المشير محمد حسين طنطاوي ويؤكد أنها "رابع محادثة هاتفية مع وزير الدفاع المصري" منذ بدء الأحداث في مصر.
- أمين عام حلف شمال الاطلسي (الناتو) اندرس فوغ راسموسن ينتقد التخفيضات في ميزانيات الدفاع الاوروبية ويقول على هامش مؤتمر الأمن في ميونيخ أن الاضطرابات الجارية في مصر وفي أماكن أخرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تظهر الحاجة لمزيد من الاستثمار في مجال الامن.
- روسيا تصف دعوات الأمين العام للأمم المتحدة للتغيير في مصر بأنها سياسية بشكل جلي وتتجاوز مهام الأمم المتحدة، جاء ذلك على لسان السفير الروسي في الأمم المتحدة فيتالي تشوركين الذي قال للصحافيين أن دور الأمم المتحدة "لا يشتمل على تقديم نصائح سياسية للدول ذات السيادة التي تربطها بالأمم المتحدة علاقات طويلة".
- الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف يدعو إلى "تسوية سلمية للمشاكل القائمة وفي إطار القانون". في مصر، ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف يحذر من الحل الخارجي ويقول "إننا نعتبر فرض أي حلول من الخارج وتوجيه الإنذارات أمراً غير إيجابي. وأن القوى السياسية المصرية هي التي يجب أن تتوصل إلى التوافق".
- قادة الإتحاد الأوروبي يدعون في بيان مشترك السلطات المصرية إلى البدء "الآن" بعملية الانتقال الديمقراطي، ويحثون كافة الأحزاب المصرية على الدخول في حوار جاد ومثمر للتوصل إلى انتخابات حرة ونزيهة.
- القادة الأوروبيون المجتمعون في قمة بروكسل يحذرون السلطات المصرية من أي أعمال عنف جديدة ضد المتظاهرين.
- البيت الأبيض يقول أنه يجري حاليا مناقشات مع شخصيات مصرية بارزة لضمان انتقال سلمي فوري ومنظم للسلطة.
- المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيليب كراولي يقول: "نحن على تواصل بشكل يومي

مع قيادات الجيش ووزارة الدفاع. الجيش يلعب دورا بناءً لضمان الاستقرار، الأربعاء كان يوما سيئا لمصر، واليوم الجيش عدل أداءه وتعامل مع الأحداث على الأرض".

- مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية آية الله علي خامنئي يقول إن الانتفاضة المصرية "حركة تحرير إسلامية" ويدعو في خطبة ألقاها باللغة العربية الشعب المصري إلى مواصلة انتفاضته حتى "إقامة نظام شعبي إسلامي".
- المفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة نافي بيلاي تقول إن التغيير "جارٍ في مصر كما حدث في تونس"، داعية السلطات المصرية إلى الاستماع لصوت الشعب.

الخميس ٣ فبراير/شباط

- جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي يجري اتصالاً هاتفياً بنظيره المصري عمر سليمان حث فيه الحكومة المصرية على وقف العنف وبدء إجراءات انتقال السلطة.
- الرئيس الأمريكي باراك أوباما يقول إنه والشعب الأمريكي يدعوان الله أن "تنعم مصر بغد أفضل" وأن يحقق شعب مصر تطلعاته بالحصول على قدر أكبر من حقوق الإنسان والحرية.
- المتحدث باسم الاجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية يعلن "حظراً على أي تجمعات لها علاقة بالأحداث في مصر أو تونس".
- وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان يندد بما يسميه "استغلال بعض الدول المقيت والمخزي" لما يحدث في مصر. ويضيف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره العراقي هوشيار زيباري في بغداد "لا شك كلنا كدول نحتاج إلى تطوير وإصلاح ونظام أفضل تطوراً وأكثر تواصلاً مع الشعب، لكن استغلال بعض الأطراف لما يحصل في مصر هو استغلال مقيت ومخزٍ".
- قادة كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا يدعون في بيان مشترك إلى البدء الفوري في العملية الانتقالية السياسية، منددين "بجميع من يستخدمون العنف أو يشجعون عليه". ويقولون في بيان مشترك وقع عليه كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة

الألمانية أنجيلا ميركل ورئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلوسكوني وبريطانيا والإسباني خوسيه لويس "أننا نراقب تدهور الأوضاع في مصر بقلق بالغ". ويؤكد البيان على أن "عملية الانتقال يجب أن تبدأ الآن".

- الاتحاد الاوروبي يدعو إلى مقاضاة المسؤولين عن أعمال العنف في القاهرة.

الأربعاء ٢ فبراير/شباط

- وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تدين في اتصال هاتفي مع نائب الرئيس المصري عمر سليمان ما تصفه بالاشتباكات "المروعة" التي دارت في ميدان التحرير بوسط القاهرة بين موالين للرئيس حسني مبارك ومعارضين. وبيان صادر عن الخارجية الأمريكية يوضح أن "الوزيرة طالبت الحكومة المصرية بمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف".
- البنتاجون يعلن أن وزير الدفاع الأمريكي أجرى اتصالات بنظيره المصري المشير محمد حسين طنطاوي. والمتحدث باسم الوزير الأمريكي جيف موريل يكشف عن "أن اتصاله الثالث بالوزير المصري منذ نهاية الأسبوع الفائت" من دون أن يوضح فحوى المشاورات.
- رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يحذر من أن عدم الاستقرار والتظاهرات ضد الحكومة في جميع أنحاء مصر ستؤدي إلى "زعزعة الاستقرار لسنوات" في المنطقة. ويضيف في خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي "سيكون هناك صراع في مصر بين من يؤيدون الديموقراطية ومن يريدون الإسلام الراديكالي".
- وزير الدفاع إيهود باراك يستبعد وجود خطر تهديد عسكري فوري لإسرائيل بسبب الأحداث في مصر، ويضيف "لا شك أن عهد مبارك انتهى. هناك أمر يبدأ لا يشبه في شيء ما كان سابقاً".
- الخارجية الأمريكية تعرب عن "أملها" في أن تحافظ مصر في المستقبل على "دور بناء" في عملية السلام في الشرق الأوسط كما جاء على لسان المتحدث باسم الخارجية فيليب كراولي الذي قال "نأمل أن تؤدي الحكومة المقبلة في مصر دوراً بناءً في عملية السلام".

- السناتور الأمريكي الجمهوري جون ماكين يدعو الرئيس المصري حسني مبارك إلى التنحي. ويكتب على موقع تويتر "إنه أمر مؤسف (لكن) الوقت حان ليتنحى الرئيس مبارك ويتخلى عن مقاليد الحكم". مضيفاً أن "هذا الأمر يصب في مصلحة مصر وشعبها وجيشها".
- المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس يقول أن التغيير يجب أن يبدأ الآن وهذه الرسالة نقلها أوباما لمبارك خلال اتصالهما الأمس بصراحة وصدق. نراقب تطورات الأحداث المتسارعة وندرس كافة السيناريوهات المحتملة. يجب أن يبدأ التغيير والانتقال الآن.
- مايك مولن رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة يعلن عن "ثقته" في قدرة الجيش المصري على توفير الأمن في البلاد بما في ذلك أمن قناة السويس الاستراتيجية وسط الاضطرابات التي تشهدها مصر.
- رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوجان يقول إن على الرئيس المصري حسني مبارك اتخاذ خطوة مختلفة عن تلك التي أعلن عنها في كلمته التي ألقاها مساء الثلاثاء ويحث الرئيس المصري على البدء في عملية نقل السلطة في أقرب وقت ممكن، مشدداً على أن "من المهم جداً أن تتولى إدارة مؤقتة شؤون البلاد في هذه الفترة الإنتقالية".

الثلاثاء ١ فبراير/شباط

- أوباما يؤكد أنه أبلغ مبارك بوجوب أن تبدأ عملية انتقال السلطة الآن ويهنئ الجيش المصري على ضبط النفس خلال الأزمة، ويوضح في كلمة له عقب إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية رئاسية جديدة أنه تحدث معه وأن يدرك جيدا "أن الوضع الحالي لا يمكن أن يدوم ويجب حدوث تغيير".
- مسؤول أمريكي كبير يقول أن إعلان مبارك أنه لن يترشح للانتخابات المقبلة مهم لكنه لا يكفي لتلبية مطالب المتظاهرين.
- وزير الدفاع الأمريكي يجري اتصالاً هاتفياً بنظيره المصري محمد حسين طنطاوي.
- رئيس الوزراء الإسرائيلي يقول إن المجتمع الدولي يجب أن يطالب أي حكومة قد

تتولى السلطة في المستقبل في مصر بأنها يجب أن تحترم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

- متحدث باسم الخارجية البريطانية يصف الموقف في مصر بأنه مفتوح على كل الاحتمالات ولا يمكن التنبوء به ووزير الخارجية البريطاني هيج يقول إنه أصيب بخيبة أمل تجاه تشكيل الحكومة الجديدة في مصر.
- وزير الخارجية البريطاني وليام هيج يعلن أمام مجلس العموم أنه سيجري اتصالاً بعمر سليمان نائب الرئيس المصري لحث المصريين على تشكيل حكومة ذات تمثيل موسع للقوى السياسية.
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي جون كيري يقول إن على الرئيس حسني مبارك أن يدرك أن استقرار مصر يتوقف على تنازله عن الحكم لمصلحة نظام سياسي جديد.
- رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يناشد الأسرة الدولية بأن تطلب من أي حكومة مصرية جديدة احترام معاهدة السلام التي أبرمت مع إسرائيل قبل ثلاثين عاما.
- صندوق النقد الدولي يعلن أنه "مستعد لمساعدة مصر على وضع سياسة اقتصادية لإعادة البناء."
- وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي يقول إن "انتفاضة الشعب المصري ستساعد في تشكيل شرق أوسط إسلامي."
- رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان يقول إن على الرئيس المصري حسني مبارك أن يستمع إلى مطالب شعبه "دون تردد". ويضيف في خطابه الأسبوعي المتلفز للبرلمان التركي مخاطبا الرئيس المصري: "استمع إلى صراخ شعبك ومطالبه الإنسانية العادلة، واستجب لمطلبه بالحرية دون مواربة."

الإثنين ٣١ يناير/ كانون الثاني

- رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يقول إنه يتابع التطورات في مصر "بقلق وترقب"، ويخشى من احتمال تولي حكومة إسلامية متشددة زمام الامور في القاهرة.
- الرئيس السوري بشار الأسد يقول في مقابلة صحفية مع صحيفة (وول ستريت

جورنال) الأمريكية إنه لا يوجد احتمال في أن تنتشر الاحتجاجات التي شهدتها وتشهدها تونس ومصر إلى بلاده التي يحكمها حزب البعث لأكثر من خمسين عاما.

- البيت الأبيض يقول أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يؤيد انتقال السلطة بشكل منظم في مصر إلى حكومة تلبي طموحات الشعب المصري. ويوضح أنه أجرى مكالمات هاتفية مع زعماء تركيا والأردن والسعودية ورئيس الوزراء البريطاني والإسرائيلي لمناقشة الأوضاع المستجدة في مصر.

الأحد ٣٠ يناير/ كانون الثاني

- إسرائيل تقول أنها تتابع بقلق بالغ ما يجري في مصر، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يصدر قراراً بمنع الوزراء من التعليق على ما يجري هناك.
- وزارة الدفاع الأمريكية تعلن أن الوزير روبرت جيتس أجرى اتصالين هاتفيين بنظيريه المصري والإسرائيلي.
- البيت الأبيض يعلن أن الرئيس باراك أوباما أجرى اتصالات هاتفية بعدة زعماء أكد فيها تأييده لانتقال سلس للسلطة في مصر إلى حكومة تحقق تطلعات الشعب المصري.
- منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو المصريين إلى التحلي "بأقصى درجات ضبط النفس".
- الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يؤكد أمام قمة الاتحاد الأفريقي أن بلاده تقف إلى جانب المصريين "لإجراء تغيير سلمي"
- في أول تعليق رسمي لإسرائيل على الأحداث في مصر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو يقول أن على إسرائيل بأن تتحلى بـ "المسؤولية وضبط النفس" تجاه الأحداث في مصر وأنها "تريد حماية السلام مع مصر والاستقرار في المنطقة".
- الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، يدعو في كلمة ألقاها خلال افتتاح القمة الأفريقية السادسة عشرة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا المصريين إلى ممارسة "ضبط النفس وعدم اللجوء إلى العنف"، وعلى "احترام الحقوق الأساسية

والحريات وحقوق الإنسان". ويضيف "يجب علينا الإصغاء بانتباه إلى صوت الناس، وتطلعاتهم التي يواجهونها، آمالهم بمستقبل أفضل".

- أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح يعلن وقوفه إلى جانب "حكومة وشعب مصر" في اتصال مع الرئيس المصري حسني مبارك
- الاتحاد الأفريقي يعرب في بيان عن قلقه حيال الوضع في مصر، ويصفه بـ "المثير للاهتمام".
- مجلس التعاون الخليجي يعرب عن رغبته في تحقيق الاستقرار في مصر.
- وكالة الأنباء الفرنسية تنقل عن مصدر في الحكومة الفلسطينية أن معبر رفح الحدودي مع مصر سيغلق الأحد وأن إغلاقه قد يستمر عدة أيام.

السبت ٢٩ يناير/ كانون الثاني

- أوباما يجدد دعوته إلى وقف العنف وضبط النفس في مصر.
- حكومات بريطانيا وفرنسا وألمانيا دعت الرئيس مبارك إلى تشكيل حكومة موسعة.
- البيت الأبيض يعلن أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقد اجتماعا مع مستشاريه للأمن القومي بشأن الأوضاع في مصر.
- رئاسة الحكومة البريطانية تعلن أن رئيس الوزراء ديفيد كاميرون أجرى اتصالا هاتفيا بالرئيس حسني مبارك أعرب فيه عن قلقه الشديد تجاه تطورات الأوضاع في مصر.
- جون كيري رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي يعبر عن قلقه من سوء الأوضاع في مصر داعياً مبارك إلى الاستجابة لمطالب شعبه.
- وزارة الخارجية الروسية تدعو السلطات المصرية إلى تأمين "السلم الاجتماعي" وإعادة الاستقرار إلى البلاد.
- الاتحاد الأفريقي يعرب عن قلقه تجاه الاضطراب السياسي في مصر. وجين بينج رئيس مفوضية الاتحاد يقول في مؤتمر صحفي ان " مصر تمر بوضع نحتاج لمراقبته، إنه وضع مقلق".
- رئيس الوزراء الياباني ناوتو يحث الرئيس المصري على بدء حوار مع شعبه.

- وزارة الخارجية الإيرانية تدعو المسؤولين المصريين إلى الاستجابة لمطالب المتظاهرين "المطالبين بالعدالة" وتجنب أعمال العنف وتقول أن "تظاهرات المصريين هي حركة تطالب بالعدالة".
- الرئيس الفلسطيني محمود عباس يؤكد لمبارك تضامنه مع مصر وحرصه على أمنها واستقرارها.
- المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل تحث الحكومة المصرية على السماح بالمظاهرات السلمية.
- وزيرة الخارجية الفرنسية ميشيل إليوت ماري تدعو إلى ضبط النفس والحوار بين الأطراف في مصر.
- وزارة الخارجية الإيطالية تدعو في بيان لها إلى "الوقف الفوري لأعمال العنف" في مصر.
- مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون تدعو في بروكسل الحكومة المصرية إلى إطلاق سراح المعتقلين في الحال. وتحث السلطات المصرية على البحث عن وسائل سلمية وبناءة للتعامل مع الاحتجاجات.
- توني بلير مبعوث الرباعية الدولية إلى الشرق الأوسط يقول في تصريحات خاصة لـ بي بي سي إن ما يحدث في مصر يعني وجود حاجة لتغيير "مستقر". ويضيف إنه مع الأخذ في الاعتبار مطالب المحتجين، فإن الأهم هو دفع "الإرهابيين" بعيداً عن الساحة.
- رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فإن رومبي يدعو إلى "إنهاء العنف" في مصر.
- باري مارستن المتحدث باسم الخارجية البريطانية يقول إنه "من الواضح إن مئات الآلاف من المصريين يريدون الإصلاح وإحداث تغييرات جذرية للنظام في مصر ولذلك على الحكومة المصرية الاستجابة بطريقة سلمية لهم دون اللجوء إلى العنف أو القمع ومحاولة منع وصول المحتجين إلى الشوارع".
- وسائل إعلامية تقول أن الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز اتصل هاتفياً بالرئيس المصري حسني مبارك، وأعرب عن تأييده له قائلاً إنه لا يمكن قبول "العبث بأمن واستقرار مصر" من قبل مندسين "باسم حرية التعبير".

الجمعة ٢٨ يناير/ كانون الثاني

- الولايات المتحدة تدعو إلى وقف العنف، والمتحدث باسم البيت الأبيض روبرت جيبس يقول إن بلاده ستراجع مساعداتها إلى مصر علي ضوء تطورات الأحداث خلال الأيام القادمة.
- الرئيس الأمريكي أوباما يناشد السلطات المصرية الابتعاد عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، ويقول أنه حث مبارك على إجراء المزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية وأنه طالبه باتخاذ خطوات ملموسة لإعطاء الشعب مزيداً من الحقوق وذلك خلال اتصال هاتفي بينهما.
- العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ الأمريكي جون ماكين يصدر بياناً يصف فيه رد الحكومة المصرية على التظاهرات بالمقلق، ويضيف أنه ليس للجيش المصري أي دور يلعبه لحل الوضع.
- المتحدث باسم البيت الأبيض يدعو إلى وقف العنف وضبط النفس في مصر ويقول إن بلاده تراقب الوضع وستراجع موقفها طبقا للأحداث التي تقع في الأيام القادمة.
- الاتحاد الأوروبي يعرب عن قلقه ويدعو إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين.
- وزيرة الخارجية الأمريكية تعرب عن قلق بلادها تجاه تطورات الأوضاع في مصر، وتحث الحكومة المصرية على السماح بالمظاهرات السلمية.
- الحكومة البريطانية تعلن أن مطالب المتظاهرين في مصر مشروعة.
- البيت الأبيض يعرب عن قلقه تجاه تطورات الأوضاع في مصر ويدعو الحكومة المصرية إلى احترام حقوق الشعب المصري والسماح بعودة خدمات الإنترنت.

الخميس، ٢٧ يناير/ كانون الثاني

- وزير الخارجية البريطاني وليم هيج يقول: "من المهم بالنسبة للحكومة المصرية في هذا الموقف ان تستجيب ايجابيا للمطالب (الشعبية) الشرعية للاصلاح وان تتخذ الخطوات الكفيلة بتعزيز الانفتاح والشفافية والحريات السياسية. هذه نصيحتي للزعماء المصريين وسواهم في العالم العربي".

- السفير الاسرائيلي السابق لدى مصر جدعون بن عامي يقول في تصريحات صحفية إنه يتوقع ان تنجح الحكومة المصرية في قمع الاحتجاجات التي تعصف بالبلاد ويضيف إنه لا يتوقع ان تتكرر الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس مؤخرا في مصر
- الولايات المتحدة تحث السلطات المصرية على تطبيق إصلاحات سياسية واقتصادية في ظل استمرار الاحتجاجات المناوئة للحكومة المصرية ووزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، تقول إن أمام الحكومة المصرية فرصة للاستجابة لما وصفته "بالمطالب والتطلعات الشرعية للشعب المصري"، مشددة على أن الاحتجاجات السلمية لا يجب أن تقمع.
- وزير الخارجية السوري وليد المعلم يعبر عن أمل بلاده في أن "تتغلب لغة العقل" في مصر. ويقول في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره البريطاني الزائر وليم هيغ: "نحن نتابع، كما تتابعون أنتم، تطور الأحداث في تونس ومصر، ونأسف لسقوط الضحايا في صفوف المحتجين ورجال الشرطة".

الأربعاء، ٢٦ يناير/ كانون الثاني

- واشنطن تدعو كل الأطراف في مصر إلى الهدوء والتحلي بضبط النفس لتجنب العنف والمتحدث باسم وزارة الخارجية جيه.بي. كراولي يقول " تساند الولايات المتحدة الحق الأساسي في التعبير عن الرأي والتجمع لكل الشعوب. ويجب على كل الأطراف أن تتحلى بضبط النفس وندعو السلطات المصرية إلى التعامل مع هذه الاحتجاجات بشكل سلمي". ويضيف أن أمام الحكومة المصرية فرصة مهمة للاستجابة لتطلعات الشعب والعمل على تحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.
- وزيرة الخارجية الفرنسية ميشال آليو-ماري تعرب عن أسفها لسقوط قتلى في التظاهرات التي شهدتها مصر الثلاثاء وتقول أن سياسة فرنسا التي تدعو "إلى مزيد من الديموقراطية في كل الدول".
- الرئيس الأمريكي باراك أوباما يغفل الإشارة في خطابه حول حالة الاتحاد إلى الأوضاع في مصر ويقول أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب تونس "حيث

أثبتت إرادة الشعب أنها أقوى من إرادة الحاكم المستبد" اذ أجبرت احتجاجات شعبية هذا الشهر الرئيس زين العابدين بن على على الرحيل.

الثلاثاء، ٢٥ يناير/ كانون الثاني

- في أول رد فعل على تظاهرات الاحتجاج في مصر وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تقول أن الولايات المتحدة تعتبر أن "الحكومة المصرية مستقرة" رغم الاحتجاجات التي تدعو إلى تنحي الرئيس المصري حسني مبارك.
- منظمة العفو الدولية تدعو "السلطات المصرية إلى عدم قمع التظاهرات مشيرة إلى أن الناشطين المعارضين سبق أن "تم استدعاؤهم وتهديدهم بالسجن إذا استمروا في تحركهم".

الخطابات الرسمية

١- خطابات الرئيس المصري السابق حسني مبارك *

الخطاب الأول

نص كلمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك للشعب، الإثنين ٢٨ كانون ثاني/ يناير٢٠١١

"الإخوة المواطنون (....)، كانت تعليماتي للحكومة تشدد على إتاحة الفرصة أمامها للتعبير عن آراء المواطنين ومطالبهم. ثم تابعت محاولات البعض لاعتلاء موجة هذه التظاهرات والمتاجرة بشعاراتها وأسفت كل الأسف لما أسفرت عنه من ضحايا أبرياء من المتظاهرين وقوات الشرطة.

لقد التزمت الحكومة بهذه التعليمات وكان ذلك واضحاً في تعامل قوات الشرطة مع شبابنا وقد بادرت إلى حمايتهم في بدايتها احتراماً لحقهم في التظاهر السلمي طالما تم في إطار القانون وقبل أن تتحول هذه التظاهرات لأعمال شغب تهدد النظام العامل وتعيق الحياة اليومية للمواطنين.

(....)، علينا أن نحاذر مما يحيط بنا من أمثلة عديدة انزلقت بالشعوب إلى الفوضى والانتكاس.. فلا ديمقراطية حققت ولا استقرارا حفظت. أيها الأخوة المواطنون لقد جاءت هذه التظاهرات لتعبر عن تطلعات مشروعة لمزيد من الإسراع لمحاصرة البطالة وتحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر والتصدي بكل حسم للفساد.

(....)، اني لا أتحدث اليكم اليوم كرئيس للجمهورية فحسب وإنما كمصري شاءت الأقدار أن يتحمل مسئولية هذا الوطن وأمضى حياته من أجله حرباً وسلاماً. (....)، أن طريق الإصلاح الذي اخترناه لا رجوع عنه أو ارتداد إلى الوراء. سنمضي عليه بخطوات جديدة تؤكد احترامنا لاستقلال القضاء وأحكامه.

(....)، لقد طلبت من الحكومة التقدم باستقالتها اليوم وسوف أكلف الحكومة

---

* المصدر: رويترز: http://ara.reuters.com

الجديدة اعتباراً من الغد بتكليفات واضحة ومحددة للتعامل الحاسم مع أولويات المرحلة الراهنة. وأقول من جديد إننى لن أتهاون فى اتخاذ أية قرارات تحفظ لكل مصري ومصرية أمنهم وأمانهم وسوف أدافع عن أمن مصر واستقرارها وأمانى شعبها فتلك هى المسئولية والأمانة التى أقسمت يميناً أمام الله والوطن بالمحافظة عليها".

الخطاب الثاني

نص كلمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك للشعب، الثلاثاء ٢ شباط/ فبراير ٢٠١١

"أتحدث إليكم في أوقات صعبة تمتحن مصر وشعبها وتكاد أن تنجرف بها وبهم إلى المجهول. يتعرض الوطن إلى أحداث عصيبة واختبارات قاسية بدأت بشباب ومواطنين شرفاء مارسوا حقهم في التظاهر السلمي تعبيراً عن همومهم وتطلعاتهم وسرعان ما استغلهم من سعى إلى إشاعة الفوضى واللجوء إلى العنف والمواجهة وللقفز على الشرعية الدستورية والانقضاض عليها. تحولت تلك التظاهرات من مظهر راقٍ ومتحضر لممارسة حرية التعبير إلى مواجهات مؤسفة تحركها وتهيمن عليها قوى سياسيةً سعت إلى التصعيد وصب الزيت على النار واستهدفت أمن الوطن واستقراره بأعمال إثارة وتحريض وسلب ونهب إشعال للحرائق وقطع للطرقات واعتداء على مرافق الدولة والممتلكات العامة والخاصة واقتحام لبعض البعثات الدبلوماسية.

(....)، أيها الأخوة المواطنون لقد بادرت لتشكيل حكومة جديدة بأولويات وتكليفات جديدة تتجاوب مع مطالب شبابنا ورسالتهم وكلفت نائب رئيس الجمهورية بالحوار مع كافة القوى السياسية حول كافة القضايا المثارة للإصلاح السياسي والديموقراطي وما يتطلبه من تعديلات دستورية وتشريعية من أجل تحقيق هذه المطالب المشروعة واستعادة الهدوء والأمن والاستقرار. لكن هناك من القوى السياسية من رفض هذه الدعوة للحوار تمسكاً بأجنداتهم الخاصة ودون مراعاة للظرف الدقيق الراهن لمصر وشعبها. وبالنظر لهذا الرفض لدعوتي للحوار- وهي دعوة لا تزال قائمة - فإنني أتوجه بحديثي اليوم مباشرة لأبناء الشعب بفلاحيه وعماله.. مسلميه وأقباطه.. شيوخه وشبابه.. ولكل مصري ومصرية في ريف الوطن ومدنه علي اتساع أرضه ومحافظاته. إنني لم أكن

يوماً طالب سلطة أو جاه ويعلم الشعب الظروف العصيبة التي تحملت فيها المسؤولية وما قدمته للوطن حرباً وسلاماً. كما إنني رجل من أبناء قواتنا المسلحة وليس من طبعي خيانة الأمانة أو التخلي عن الواجب والمسؤولية.

أن مسؤوليتي الأولى الآن أمن واستقلال الوطن لتحقيق الإنتقال السلمي للسلطة في أجواء تحمي مصر والمصريين وتتيح تسليم المسؤولية لمن يختاره الشعب في الانتخابات الرئاسية المقبلة. وأقول بكل الصدق وبصرف النظر عن الظرف الراهن إني لم أكن أنتوي الترشح لفترة رئاسية جديدة فقد قضيت ما يكفي من العمر في خدمة مصر وشعبها. لكنني الآن حريص كل الحرص على أن اختتم عملي من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيزة آمنة مستقرة وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور.

أقول بعبارت واضحة إنني سأعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية كي يتم اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي للسلطة بموجب ما يخوله لي الدستور من صلاحيات. إنني أدعو البرلمان بمجلسية إلى مناقشة تعديل المادتين ٧٦ و٧٧ من الدستور بما يعدل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة للرئاسة. ولكي يتمكن البرلمان الحالى بمجلسيه من مناقشة هذه التعديلات الدستورية وما يرتبط بها من تعديلات تشريعية للقوانين المكملة للدستور وضمان مشاركة كافة القوى السياسية في هذه المناقشات فإنني أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون علي الانتخابات التشريعية الأخيرة دون إبطاء.

سوف أولي تنفيذ الحكومة الجديدة لتكليفاتها على نحو يحقق المطالب المشروعة للشعب وأن ياتي أداؤها معبرً عن الشعب وتطلعه للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولإتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي ذات السياق إنني أكلف جهاز الشرطة بالاضطلاع بدوره في خدمة الشعب وحماية المواطنين بنزاهة وشرف وأمانة وبالاحترام الكامل لحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم.

كما انني اطالب السلطات الرقابية والقضائية بأن تتخذ على الفور ما يلزم من إجراءات لمواصلة ملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين في ما شهدته مصر من

انفلات أمني ومن قاموا باعمال السلب والنهب وإشعال النيران وترويع الأمنين. ذلك هو عهدي للشعب خلال الأشهر المتبقية من ولايتي الحالية أدعو الله أن يوفقني في الوفاء به كي أختتم عطائي لمصر وشعبها بما يرضي الله والوطن وأبنائه".

الخطاب الثالث

نص كلمة الرئيس المصري السابق حسني مبارك للشعب، الخميس ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم.. الإخوة المواطنون، الأبناء شباب مصر وشاباتها (....)، أقول لكم أن استجابتي لصوتكم ورسالتكم ومطالبكم هو التزام لا رجعة فيه، وإنني عازم كل العزم على الوفاء بما تعهدت به بكل الجدية والصدق، وحريص كل الحرص على تنفيذه دون ارتداد أو عودة للوراء. إن هذا الالتزام ينطلق من اقتناع أكيد بصدق ونقاء نواياكم وتحرككم، وأن مطالبكم هي مطالب عادلة ومشروعة، فالأخطاء واردة في أي نظام سياسي وفي أي دولة، ولكن المهم هو الاعتراف بها وتصحيحها في أسرع وقت ومحاسبة مرتكبيها. وأقول لكم إنني كرئيس للجمهورية لا أجد حرجا أو غضاضة أبدا في الاستماع لشباب بلادي والتجاوب معه، لكن الحرج كل الحرج، والعيب كل العيب، وما لم ولن أقبله أبدا.. أن أستمع لإملاءات أجنبية تأتي من الخارج، أياً كأن مصدرها وأياً كانت ذرائعها أو مبرراتها.

(....)، لقد طرحتُ رؤية محددة للخروج من الأزمة الراهنة، ولتحقيق ما دعا إليه الشباب والمواطنون، بما يحترم الشرعية الدستورية ولا يقوضها، وعلى نحو يحقق استقرار مجتمعنا ومطالب أبنائه، ويطرح في ذات الوقت إطارا متفقا عليه للانتقال السلمي للسلطة من خلال حوار مسؤول بين كافة قوى المجتمع وبأقصى قدر من الصدق والشفافية.

طرحتُ هذه الرؤية ملتزماً بمسؤوليتي في الخروج بالوطن من هذه الأوقات العصيبة، وأتابع المضي في تحقيقها أولاً بأول، بل ساعةً بساعة، متطلعاً لدعم ومساندة كل حريص على مصر وشعبها كي ننجح في تحويلها لواقع ملموس، وفق توافق وطني عريض ومتسع القاعدة، تسهر على ضمان تنفيذه قواتنا المسلحة الباسلة.

لقد بدأنا بالفعل حوارا وطنيا بناء يضم شباب مصر الذين قادوا الدعوة إلى التغيير

وكافة القوى السياسية، ولقد أسفر هذا الحوار عن توافق مبدئي في الآراء والمواقف يضع أقدامنا على بداية الطريق الصحيح للخروج من الأزمة، ويتعين مواصلته للانتقال به من الخطوط العريضة لما تم الاتفاق عليه، إلى خريطة طريق واضحة وبجدول زمني محدد تمضي يوماً بعد يوم على طريق الانتقال السلمي للسلطة من الآن وحتى سبتمبر المقبل.

أن هذا الحوار الوطني قد تلاقى حول تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور وما تقتضيه من تعديلات تشريعية، كما تلاقى حول تشكيل لجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تعهدتُ به أمام الشعب. ولقد حرصت على أن يأتي تشكيل كلتا اللجنتين من الشخصيات المصرية المشهود لها بالاستقلال والتجرد، ومن فقهاء القانون الدستوري ورجال القضاء.

وفضلاً عن ذلك فإنني إزاء ما فقدناه من شهداء من أبناء مصر في أحداث مأساوية حزينة أوجعت قلوبنا وهزت ضمير الوطن، أصدرت تعليماتي بسرعة الانتهاء من التحقيقات حول أحداث الأسبوع الماضي، وإحالة نتائجها على الفور إلى النائب العام ليتخذ بشأنها ما يلزم من إجراءات قانونية رادعة. ولقد تلقيت أمس التقرير الأول بالتعديلات الدستورية ذات الأولوية المقترحة من اللجنة التي شكلتها من رجال القضاء وفقهاء القانون لدراسة التعديلات الدستورية والتشريعية المطلوبة.

وإنني تجاوباً مع ما تضمنه تقرير اللجنة من مقترحات، ومقتضى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية وفقا للمادة ١٨٩ من الدستور، فقد تقدمت اليوم بطلب تعديل ست مواد دستورية هي المواد ٧٦ و٧٧ و٨٨ و٩٣ و١٨٩، فضلا عن إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور، مع تأكيد الاستعداد للتقدم في وقت لاحق بطلب تعديل المواد التي تنتهي إليها هذه اللجنة الدستورية وفق ما تراه من الدواعي والمبررات.

وتستهدف هذه التعديلات ذات الأولوية تيسير شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية، واعتماد عدد محدد لمدد الرئاسة تحقيقا لتداول السلطة، وتعزيز ضوابط الإشراف على الانتخابات ضماناً لحريتها ونزاهتها، كما تؤكد اختصاص القضاء وحده بالفصل في صحة وعضوية أعضاء البرلمان، وتعدل شروط وإجراءات طلب تعديل الدستور.

أما الاقتراح بإلغاء المادة ١٧٩ من الدستور فإنه يستهدف تحقيق التوازن المطلوب بين حماية الوطن من مخاطر الإرهاب وضمان احترام الحقوق والحريات المدنية للمواطنين، بما يفتح الباب أمام إيقاف العمل بقانون الطوارئ فور استعادة الهدوء والاستقرار وتوافر الظروف المواتية لرفع حالة الطوارئ.

(....)، أن المصريين جميعا في خندق واحد الآن، وعلينا أن نواصل الحوار الوطني الذي بدأناه بروح الفريق وليس الفرقاء، وبعيدا عن الخلاف والتناحر، كي تتجاوز مصر أزمتها الراهنة، ولنعيد لاقتصادنا الثقة فيه، ولمواطنينا الاطمئنان والأمان، وللشارع المصري حياته اليومية الطبيعية.

(....)، وعلى أية حال، فإنني إذ أعي خطورة المفترق الصعب الحالي، واقتناعاً من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولا فوق أي اعتبار وكل اعتبار آخر، فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور".

٢- بيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية*

- البيان رقم ١ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

الخميس ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١١

انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته، وتأكيداً وتأييداً لمطالب الشعب المشروعة.. انعقد اليوم الخميس الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه."

"وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم."

* المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات: http://www.sis.gov.eg

- البيان رقم ٢ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

الجمعة ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١

نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد، وفى إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات وإيمانا من مسئوليتنا الوطنية بحفظ واستقرار الوطن وسلامته قرار المجلس:

أولا: ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
- الفصل فى الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة فى ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

ثانيا: تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات فى التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تنامي الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إلية أبناء الشعب.

ثالثا: تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

حمى الله الوطن والمواطنين،،،

- البيان رقم ٣ للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

الجمعة ١١ شباط/ فبراير

من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

أيها المواطنون،، في هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر، وبصدور قرار

الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.. ونحن نعلم جميعا مدى جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغيرات جذرية فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتطلع مستعينا بالله سبحانه وتعالى للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقاً بيانات تحدد الخطوات والإجراءات التدابير التى ستتبع.

إن المجلس في نفس الوقت ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حرباً وسلماً وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن.

وفي هذا الصدد فأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم ولكل أفراد شعبنا العظيم.. والله الموفق والمستعان.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٣-خطاب عمر سليمان عند إعلان تنحي محمد حسني مبارك

الجمعة ١١ شباط/ فبراير

أيها المواطنون في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، والله الموفق والمستعان.

٤-خطاب الرئيس الأمريكي بعد إعلان تنحي الرئيس محمد حسني مبارك

نص تصريح الرئيس أوباما حول الوضع في مصر*

البيت الأبيض مكتب السكرتير الصحفي

للنشر الفوري

١١ شباط/ فبراير ٢٠١١

تصريح الرئيس حول الوضع مصر

البهو الأكبر

الرئيس أوباما: أسعدتم مساء جميعا.

هناك القليل جدا من اللحظات في حياتنا التي تتيح لنا ميزة مشاهدة التاريخ وهو يتكشف. واللحظة الحالية هي إحدى تلك اللحظات. وهي إحدى تلك الأزمنة. لقد نطق الشعب المصري فسمعت أصواته ولن تبقى مصر على ما كانت عليه أبدا.

وبتنحيه، استجاب الرئيس مبارك لتعطش الشعب المصري للتغيير. ولكن هذه ليست نهاية الفترة الانتقالية في مصر وإنما هي بدايتها. وأنا على يقين بأن أياما صعبة في الانتظار ولا يزال هناك العديد من التساؤلات بدون إجابة.

لكني على ثقة بأن بمقدور الشعب المصري أن يجد الإجابات، وأن يفعل ذلك سلميا، وبصورة بناءة وبروح من الوحدة التي كانت سمة هذه الأسابيع الأخيرة. لأن المصريين أوضحوا أن لا شيء دون ديمقراطية حقيقية سيكتب له النجاح.

لقد خدمت المؤسسة العسكرية بلادها بوطنية وبمسؤولية كهيئة تصريف لأعمال للدولة وسيتعين عليها الآن ضمان أن يكون الانتقال ذا مصداقية في أعين الشعب المصري. وهذا يعني حماية حقوق المواطنين المصريين، وإلغاء حالة الطوارئ، وتعديل الدستور وغيره من القوانين لجعل هذا التغيير لا رجعة عنه، ورسم مسار جلي يفضي إلى

---

* المصدر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية: http://www.america.gov

انتخابات تكون نزيهة وحرة. والأهم من ذلك كله يجب أن يجلب هذا الانتقال أصوات مصر كلها إلى المائدة لأن روح الاحتجاج السلمي والمثابرة اللذين أبداهما الشعب المصري بينا أنهما يمكن أن يكونا بمثابة ريح قوية تدفع هذا لتغيير.

والولايات المتحدة ستظل صديقا وشريكا لمصر، ونحن نقف على استعداد لتوفير أية مساعدات ضرورية تطلب منا سعيا لانتقال موثوق به إلى الديمقراطية.

كما أنني على ثقة بأن نفس الإبداع وروح الريادة اللذين أظهرهما شباب مصر في الأيام الأخيرة يمكن توظيفهما لإيجاد فرص عمل ووظائف وشركات أعمال جديدة تتيح انطلاق الإمكانات الاستثنائية لهذا الجيل.

وأنا أعلم أن مصر ديمقراطية يمكن أن تعزز دورها في القيادة المسؤولة لا في المنطقة فحسب بل وفي العالم.

لقد أدت مصر دورا محوريا في تاريخ البشرية على مدى ٦,٠٠٠ سنة. إلا أن عجلة التاريخ دارت خلال الأسابيع القليلة الماضية بسرعة لا تبصرها الأعين، والشعب المصري يطالب بحقوقه العامة الشاملة. وشهدنا الأمهات والآباء يحملون أطفالهم على أكتافهم لتعريفهم كيف تكون الحرية الحقة. ورأينا الشباب المصريين يقولون: إنني يحسب لي حساب فعلا لأول مرة في حياتي. فصوتي مسموع. وعلى الرغم من أنني فرد واحد، فإن هذا هو السبيل الحقيقي لنجاح الديمقراطية.

شهدنا المتظاهرين يهتفون منشدين "سلمية، سلمية" – مكررينها مرارا وتكرارا. وشهدنا العسكريين وقد أحجموا عن إطلاق أي رصاص على الشعب الذي أقسموا على حمايته. ورأينا الأطباء والممرضين (والممرضات) يندفعون إلى الشوارع للعناية بالمصابين الجرحى، والمتطوعين يفتشون المحتجين للتأكد من أنهم غير مسلحين.

شهدنا الناس من مختلف الأديان يصلون معا، مسلمين ومسيحيين، ينشدون نحن واحد. ومع علمنا بأنه لا تزال هناك توترات بين الأديان تسبب انقسامات بين الكثيرين في هذا العالم، وما من حدث واحد سيسد الفجوة بينهم فورا، فإن هذه المشاهد تذكرنا

بأن ما يعرّفنا يجب أن لا يكون ما يفرقنا، فالتعريف الذي يحددنا يمكن أن يكون إنسانيتنا المشتركة التي نتشاطرها.

ورأينا فوق كل ذلك، جيلا جديدا يبرز ويستخدم قدرته على الابتكار ومواهبه والتكنولوجيا كي يدعو إلى قيام حكم يستجيب لتطلعاته اللامحدودة. وقد عبر عن ذلك أحد المصريين ببساطة بقوله: لقد اكتشف معظم الناس في الأيام القليلة الماضية أن لهم قيمة ولن يسلبها منهم أحد أبدا بعد اليوم.

هذه هي قوّة الكرامة الإنسانية، والتي لا يمكن نكرانها. لقد ألهمنا المصريون، وقد فعلوا ذلك بفضح كذبة الفكرة القائلة بأن نيل العدالة يتم على نحو أفضل عن طريق العنف؛ لأنه في مصر كانت القوة المعنوية الخلقية السليمة -- وليس الإرهاب ، وليس القتل الطائش، ولكنه اللاعنف والقوة المعنوية هما اللذان استطاعا ثني قوس التاريخ صوب العدالة مرة أخرى. فبينما المشاهد والأصوات التي استمعنا إليها كانت مصرية محضة، فإنه لا يسعنا إلا أن نسمع أصداء التاريخ: أصداء من الألمان وهم يحطمون الجدار، والطلاب الإندونيسيين الذين نزلوا إلى الشوارع، وغاندي وهو يقود شعبه على درب العدالة.

وكما قال مارتن لوثر كينغ في الاحتفال بمولد دولة غانا الفتية، بينما كان يحاول أن يضفي الكمال على دولته بالذات: "هناك شيء في الروح التي تصرخ من أجل الحرية." كانت تلك هي الصرخات التي انطلقت من ميدان التحرير، وأحيط العالم بأسره بها علما.

واليوم هو يوم الشعب المصري. وقد تأثر الشعب الأميركي تأثرا بالغا بتلك المشاهد التي رأيناها في القاهرة وفي عموم مصر نظراً لمن نحن كشعب ونوع العالم الذي نريد لأطفالنا أن يترعرعوا فيه.

فكلمة "تحرير" تعني التحرر وهي كلمة تتحدث قائلة أن هناك شيئا في أرواحنا يصرخ مطالبا بالحرية. وإلى الأبد، سيذكّرنا بالشعب المصري: بما فعله، بكل الأمور التي وقف ذودا عنها، وكيف غير بلده، وبفعله هذا غيّر العالم.

وشكرا لكم.

الثورة المصرية

الخلفيات والتداعيات*

إن معظم النار من مستصغر الشرر.. تأكدت تلك الحكمة الخالدة من جديد، حين أطلق "محمد البوعزيزي" الشرارة الأولى، عندما عمد إلى إحراق جسده، لكن هذه الواقعة "المأساوية "الثورية" في طبيعتها، المحدودة زماناً ومكاناً وإنساناً، قد أطلقت شحنة هائلة من الشرر، اخترقت أغلبية الدول العربية، وحركت كل السواكن فيها، وفتحت كل الأبواب التي كانت محكمة الإغلاق أمام الشعوب، وفجرت الثورة الكامنة في نفوس الشعوب، من المحيط إلى الخليج، للتخلص من هذا الواقع المرير الذي كان يشعر به المواطن العربي، وحركت احتمالات الثورة، من المحيط إلى الخليج، بعد أن كانت الظنون قد ذهبت مذهبها بشأن الحاكم والمحكوم، بسبب الفساد الذي استشرى في الأنظمة، والذي مس لقمة عيش المواطن، وبسبب الخنوع أمام تغطرس القوى الكبرى، وما يشاهد يومياً من ممارسات إسرائيل، وحين صعدت روح البوعزيزي الطاهرة إلى بارئها كانت النار قد غطت كل شيء.

الخلفيات

أولاً – مدخل إلى الثورة الشعبية:

إن حادثة "البوعزيزي" التي كانت بسبب ما تعرض له من إهانة على يد شرطية تونسية، وهو بائع بسطة خضار يقتات منها ويعيل أسرته يعيدنا إلى ديوان "أبي القاسم الشابي"، عندما أكد أن الحياة وقفة عز، وأن كرامة الإنسان تأبى عليه إلا أن يموت ورأسه مرفوعة، وأنفه في عنان السماء. وتفرع عن ذلك الحدث أمران لهما أهمية قصوى، أولهما: كسر حاجز الخوف، وثانيهما: إدراك الشعوب العربية أن في مقدورها أن تفعل الشيء ذاته، مهما تكن وسائل القهر "علمية"، ومهما تكن تكنولوجيتها الإعلامية متطورة.

١ – الثورة الرقمية

بسبب الظلم وتوافر الثورة الرقمية في وسائل الاتصال؛ انطلقت الثورة المصرية كالسهم الذي أصاب قلب النظام السلطوي، فأدت إلى اسقاط النظام الدكتاتوري في فترة لم

* الدكتور مجدي حماد أستاذ العلوم السياسية، الجامعة اللبنانية الدولية.

تتجاوز أسبوعين! فالعالم اليوم يعيش عصر السرعة، حيث يتسارع إيقاع الزمن بصورة لم تشهدها البشرية من قبل، مما جعل السلطة الحاكمة- التي أصابها الجمود القاتل- تسيء إدراك الواقع المجتمعي الذي كان يفور بالثورة منذ سنوات، وإن بقيت النار تحت السطح، إلى أن حدث الانفجار الكبير!

إن الطليعة الثورية من الشباب المصري التي تصدت للقيادة، من المتعلمين تعليماً جيداً، وممن يتقنون اللغات الأجنبية، ويعرفون فنون الإبحار في شبكة الإنترنت، والمطلعين على أحوال العالم، خططت ليكون يوم ٢٥ يناير هو يوم الغضب، لقد تم التخطيط للثورة على شبكة «الفيس بوك»، بين شباب ناهض، لكنهم أجمعوا على معارضة النظام المصري السلطوية، وممارساته الفاسدة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة.

لقد ساهمت وسائل الاتصال الحديثة في تسهيل مهمة حركة الشباب الثورية، واستخدمت تقنياتها ضد ثقافته الاستهلاكية المقصودة، لكن الثورة هي المعنى والمضمون، وليست الوسائل، وقد ساعدت هذه الوسائل على توحيد الرؤية، وقيادة التحرك، كما ساعدت على كسب المعرفة بما هو دائر في العالم ضد سياسة التعتيم، ومنع الحريات، كما ساهم الإعلام في حماية الثورة وتوفير أوسع تعاطف معها، إن الثورة هي الترابط والتكامل لحركات الاحتجاج التي ظهرت منذ سبعينات القرن الماضي[١].

ومن اللافت تنوّع الأقطار العربية التي تعرّضت للظاهرة الثورية، من وجهة نظر أي متغيّر اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو تاريخي، وهذا التنوّع الضخم في المنطقة، على حدّ تعبير "جانوويتز"، يساعد على تفسير ظاهرة "التعميم" الشائعة، التي تميّز جانباً كبيراً من دراسات الظاهرة الثورية في المنطقة، ومن هنا فهو يخلص- من ناحية- إلى أن هناك فارقاً بين بناء نظريات حول تلك الظاهرة على أساس من المنطق المجرّد، ويخلص- من ناحية أخرى- إلى توضيح مدى انطباق تلك النظريات على إقليم تسوده مجتمعات تعددية، ونظم سياسية متباينة للغاية[٢]. ويعنى ذلك أن البحث عن أسباب الظاهرة الثورية العربية،

١- سليمان تقي الدين، " ثورة المعنى " الإنساني والأمل بالتغيير"، *صحيفة السفير*، في ١٥/ ٢/ ٢٠١١.

2 -Janowitz, M. *The Military in the Political Development of New Nations: An Essay in Comparative Analysis*(Chicago: University of Chicago Press, 1964) p.8.

ينبغي أن يركّز على تحديد الخصائص الداخلية، من فكرية واجتماعية وسياسية، حتى يمكن تفسير الواقع العربي بأسباب مستمدّة من ذاته.

٢ – الثورات المقارنة

إن ما تشهده الشوارع العربية وضع المنطقة على خط الزلازل البشرية، حيث لا موجب لقوة العسكر للدفاع عن الأنظمة المتهاوية؛ نظراً لقيام «الشرعية الشعبية» مكان اللاشرعية المتهالكة، وبنظرة إلى الواقع العربي، يتضح أن هناك حالة من الذعر المتنقل تتجول في دول المنطقة[١]:

ففي مصر أصبح «ميدان التحرير» مصدر التشريع وتوزيع السلطة والصلاحيات، في وقت كان فيه المجلس الأعلى للقوات المسلحة يقوم على ترجمة ما رفع «الثوار» من شعارات ومطالب، ويضعها في الإطار الدستوري الملائم، فيما تعمل الحكومة على عقد جلسات حوار مع ممثلين عن "جمهورية ميدان التحرير".

وتواصل الشرعية الشعبية تجوالها في المنطقة لتتابع ما يجري في اليمن، ورغم أن الرئيس علي عبدالله صالح «أقسم بالثلاثة» أنه لن يجدد ولايته ولن يمددها ، فقد استمرت التظاهرات الشعبية تجتاح «اليمنين»: يمن صنعاء، ويمن عدن، مطالبة بالرحيل الفوري للرئيس، وبإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، وسط تجدد المخاوف من عودة الانفصال.

وأسفرت التطورات الدرامية التي شهدتها البحرين عن مقتل بعض المتظاهرين؛ الأمر الذي أشعل جذوة الاضطرابات، التي تأخذ المنحى المذهبي، وأعلن ملك البحرين، محاولاً احتواء غضب الشارع، تشكيل لجنة تحقيق للكشف عن أسباب وفاة بعض المتظاهرين، ومعلوم أن البحرين تشهد منذ سنوات مطالب شعبية تدعو إلى تحويلها "مملكة دستورية".

وقفزت الأحداث في ليبيا إلى الواجهة؛ فقد شهدت البلاد مظاهرات شعبية، تنادي بتغييرات سياسية في حكم أصبح هرماً، وأصيب بالترهل بعد ما يزيد على أربعة عقود متواصلة، ولعلها المرة الأولى- منذ بضع سنوات- التي تتسرّب فيها معلومات عن

١- عادل مالك، بين ثورة الضباط الأحرار وانتفاضة الشباب الثوار!"، *صحيفة الحياة*، في ٢٠١١/٢/١٩.

«مظاهرات» اجتاحت الجماهيرية،وقد عمدت السلطة إلى تسيير مظاهرات مضادة لإعطاء الانطباع بأن "القذافي" يتمتع بتأييد الجماهير! لكن هذه المظاهرات لم تفلح في تحقيق غايتها، ومع استخدام العنف والأسلحة التقليدية والطائرات ضد المواطنين، نجح الشعب الليبي باستقطاب نخب سياسية من الحكم والجيش، مما دفع النظام إلى خوض حرب حقيقية ضد شعبه، مستعيناً بأنصارٍ له من جهة، ومرتزقة من دول مجاورة من جهة أخرى، ومستعيناً كذلك بخبرات عسكرية لبعض الدول العربية وغيرها.

وفي الجزائر والمغرب تبدو التحركات الشعبية بجلاء ، فكيف يمكن نسيان «ثورة الياسمين» في تونس، في وقت تشهد فيه الجزائر تظاهرات شعبية تطالب بالتغيير، لكنها على ما يبدو لم تكن كافية لإقناع الشارع، ويبدو أن السلطة الجزائرية بلغتها الرسالة، فرفعت حالة الطوارئ، قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

ثانياً – دولة الرجل الواحد

سادت "دولة الحزب الواحد" في الاتحاد السوفييتي بعد نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وامتدت إلى دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم إلى أغلب دول العالم الثالث بعد الاستقلال، وقد تحولت هذه الدول إلى "دولة الرجل الواحد" في أغلب الحالات، وبخاصة في الدول العربية، فعمدت إلى تغييب نظرية الأمن الوطني، واختصرت أمن الوطن والدولة "في أمن النظام"، ثم اختزلت "أمن النظام" في "أمن الرئيس"، وقد نجحت الثورة الجديدة في توجيه ضربة قاصمة إلى "نظرية الأمن اللا وطني"، التي تجسد "دولة الرجل الواحد"، عندما تمكنت من إسقاط هذه الدولة.

لقد استندت "دولة الرجل الواحد" إلى عدة مكونات متكاملة، أولها: ثقافة الفرعون في ملابس عسكرية، وثانيها: مؤسسة الفساد السياسي، الاقتصادي، الإعلامي، وزواج المال والسلطة، وثالثها: منظومة الاستبداد: أجهزة الأمن والإعلام، ورابعها: منهج تنمية البؤس، وخامسها: استراتيجية القهر، وسادسها: جمهورية التوريث، وسابعها: الفساد أساس الشرعية[١].

١- انظر في معنى ذلك نظرياً وتطبيقياً:

Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London, New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), pp. 17-18.

ولا شك في أن ما يلفت النظر في خبرات هذه النظم، أن هناك من أراد أن يأخذ النظام الرئاسي الأمريكي بدون كونغرس، ويأخذ الديمقراطية المركزية من الاتحاد السوفييتي بدون حزب.

لم تقم الدكتاتورية على سلطة الشخص وحده، بل على مجموعة المصالح التي جمعت أركان الطغمة الحاكمة في السياسة والأمن والاقتصاد، هذه الطغمة التي استولت على مقدرات الشعب خلسة، والتي لا تعرف قيمة الكرامة الوطنية والإنسانية، تعاملت باستخفاف مع حقوق مواطنيها ومشاعرهم وطموحاتهم ومصالحهم، وتحولت إلى عصابة من القتلة لحظة خرج الناس يطالبونها بالحساب، ويرفضون احتمال بقائها في السلطة[١].

إن ما يشاهد من تناقض بين التراكم في الإمكانيات والعجز في القدرات، والقصور عن الحركة؛ يقود مباشرة إلى التركيب الاجتماعي للطبقات العربية الحاكمة، ويدل رد فعل هذه الطبقات تجاه الأحداث التي يتعرض لها الوطن العربي على أن خط التصرف المفتوح أمامها هو في اتجاه تدعيم الأزمة الاستراتيجية الممسكة بخناق الوطن العربي[٢]، ويؤكد ذلك ثلاث خصائص يتسم بها النظام القائم، **أولاها: فردية السلطة، وثانيتها، أبدية السلطة، وثالثتها: تغييب دولة القانون.**

إن للوطن العربي حكاية طويلة مع الاستبداد، آن موعد نهايتها: تونس، ومصر.. وليبيا، واليمن، والجزائر، وغيرها على الطريق، وربما لن ينتهي المشوار هنا، لكن كيف يحتفظ المستبدون بالسلطة؟[٣]. هناك "تركيبة" من الأدوات والآليات: الحرس الإمبراطوري، شبكة المافيا، وفي القلب منها "عائلة" هدفها الأوحد هو البقاء في السلطة،

١- سليمان تقي الدين، "معركة حدود التغيير"، *صحيفة السفير*، في ٨/ ٢/ ٢٠١١. وأنظر أيضاً: ميشيل كيلو، "زمن عربي جديد! من الثورة بالسلطة إلى التغيير بالشعب"، *صحيفة الحياة*، في ٢٤/ ١/ ٢٠١١.

٢- انظر في تفصيل ذلك: جميل مطر ود.علي الدين هلال، الجامعة العربية: الحاضر والمستقبل (الكتاب لمجدي حماد) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٣٨-٣٩. (تأكد من المرجع هل هو كتاب النظام الإقليمي العربي للمؤلفين، الطبعة الأولى صدرت في التاريخ نفسه).

٣- جنان جمعاوي، "آليات الدكتاتورية"، *صحيفة الحياة*، في ٢/ ٣/ ٢٠١١.

والعنف المفرط، والفزاعات الأربع التدخل الأجنبي، وسيناريو الفوضى، والأصولية الإسلامية، وهروب الاستثمارات العربية والأجنبية) [١] إلى جانب الفساد والاستبداد،[٢] وأضاف لها النظام الليبي تدفق الهجرة غير الشرعية إلى(أوروبا).

ثالثاً – الموقف الثوري

تتنازع تفسير الظاهرة الثورية العربية مدارس عدة، واتجاهات أكاديمية وإيديولوجية وسياسية واجتماعية، وفي هذا الإطار يستند التحليل إلى ثلاث فرضيات أساسية، الأولى: الاستعداد للحركة (دوافع القوى السياسية، وبخاصة المؤسسة العسكرية، ، وقدراتها وحساباتها للمخاطر)، والثانية: الفرصة السياسية (الأزمة السائدة في المجتمع)، والثالثة: فراغ القوة (القوى السياسية المقارنة) [٣].

إن تحليل تلك الفرضيات الثلاث ينبغي أن يحدّد دور ثلاثة أفرع من المتغيرات، هي التي تقرّر الثورة في نهاية الأمر، على أساس أن الظاهرة الثورية تعتبر محصلة لتفاعل ثلاث مجموعات من المتغيرات هي: المتغيرات العسكرية، والمتغيرات الداخلية، والمتغيرات الخارجية، وفي تحديد كل ذلك لا بدّ من الإحالة إلى مستوى الثقافة السياسية، ومستوى تطور المؤسسات، والتوازن بين الحاجات الاجتماعية والقدرة على إشباعها، فضلاً عن درجات التغلغل الأجنبي.

إن تحليل الصراع على السلطة يعتبر ضرورياً ولا شك، لكنه يؤكّد كثيراً على ما يجري في القمة، حيث يقبع التحول الفعلي في السيطرة، لكنه لا يؤكد بما فيه الكفاية على ما يجري في القاعدة تحت هذه القمة، ليجعل من التغيير في السلطة ضرورياً، وفي النهاية، إذا كان أحد العوامل الرئيسة التي تفتح الطريق إلى الحركة الثورية هو عجز الحكام السابقين عن حل قضايا البلاد، وتعزيز حكمهم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو: لماذا يكون الأمر على هذه الشاكلة؟

١- أكرم البني، "الفزاعات الثلاث!"، *صحيفة الحياة*، في ١٩/ ٢/ ٢٠١١.

٢- مروان حبش، "وأسمعت كلماتي من به صمم"، *صحيفة السفير*، في ٢٣/ ٢/ ٢٠١١.

٣- د. مجدي حماد، *العسكريون العرب وقضية الوحدة*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩).

إن تحليل فرصة التدخل من ناحية، وفراغ القوة من ناحية أخرى، لا بد أن يستعيد دور الجماهير، والحركات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، التي كانت غائبة تماماً عن أغلب محاولات تفسير الظاهرة الثورية، وفي هذا الإطار يمكن القول: إن الوضع السابق على الثورة، والتدخل العسكري، غالباً ما يحتوي على بعض السمات التي حدّدها "لينين" باعتبارها سمات ضرورية لمفهوم "الموقف الثوري؛ وتتمثّل في عجز الدوائر الحاكمة عن مواصلة حكمها بالطريقة السابقة من ناحية، وسخط جماهيري متصاعد على نظام الحكم من ناحية ثانية، يتبدى في الغالب في أزمة مجتمعية كبرى، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤثّر في قطاعات واسعة ومتزايدة من الجماهير من ناحية ثالثة، وإذا كان من غير الطبيعي أن يبقى العسكريون بمعزل عن تأثير القوى الاجتماعية والانتفاضات السياسية التي تحيط بهم، فإن من الطبيعي أن يكون طريقهم قد عبّدته سنوات من النضال لقوى اجتماعية أخرى، فضلاً عن أن هذا النضال يكون له مفعوله في إضعاف النظام القائم بصورة متوالية[١].

١ – ظاهرة التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية

من الملاحظ أن محاولات الثورة تمثّل تعبيراً محدداً عن جانب واحد فقط من جوانب ظاهرة أكثر اتساعاً تميّز المجتمعات الأقل نماءً، وهي ظاهرة التسييس العام للقوى والمؤسسات الاجتماعية، ففي مثل هذه المجتمعات تفتقر الممارسة السياسية لخصائص النظم السياسية المعاصرة، وفي مقدمتها الاتفاق العام، والشرعية، والكيان السياسي، والتماسك، والاستقرار[٢].

إن جميع القوى والتكتلات الاجتماعية تصبح طرفاً مباشراً في الشؤون السياسية العامة، وعليه، فإن الدول التي تعرف ظاهرة الجيوش السياسية، تعرف أيضاً مساجد سياسية، وكنائس سياسية، وجامعات سياسية، وبيروقراطيات سياسية، ونقابات عمالية سياسية، وشركات أعمال سياسية؛ أي أن المجتمع كله منفلت، وليس الجيش وحده، حتى لقد صح الحديث، أحياناً، عن "تلاشي الدولة"، إن كل هذه الجماعات المتخصّصة تميل إلى

---

١ – انظر بخصوص مفهوم "الموقف الثوري" عند لينين وتطبيقه:

J. Woddis, Armies and Politics (New York: International Publishers, 1977), pp. 68-75.

2 –Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, Conn: Yale University Press, 1968), pp.1-2, 12 and 194-106.

الانخراط في الشؤون السياسية التي تعالج القضايا السياسية العامة، المرتبطة بالمجتمع كله، وليس فقط بالقضايا المرتبطة بها أو بمصالحها الخاصة، إن المؤسسة العسكرية تمدّ اهتمامها أيضاً إلى توزيع الثروة والسلطة والمكانة في النظام السياسي، والشيء نفسه ينطبق على القوى الاجتماعية الأخرى، فالعقداء والجنرالات، والطلاب والأساتذة، وفقهاء المسلمين، والقساوسة ، كل أولئك ينخرطون في الشؤون السياسية كلها.

ويُضاف إلى ذلك أن القوى الاجتماعية المتخصّصة، في كل المجتمعات، لها نشاط سياسي، لكن ما يجعل هذه القوى تتسم بدرجة أعلى من "التسييس" في المجتمعات الأقل نماءً، هو غياب المؤسسات السياسية الفعّالة، القادرة على القيام بوظائف التوسّط والتهدئة والتوفيق بالنسبة للحركة السياسية لهذه القوى، ففي المجتمعات الأقل نماءً تقف القوى الاجتماعية في مواجهة بعضها، حيث لم يتحقّق للمؤسسات السياسية، أو القيادات السياسية المحترفة، أي درجة من القبول التي تجعل منها جهاز وساطة له شرعية القيام بعملية تهدئة الصراعات بين هذه القوى، وكذلك ليس هناك اتفاق بين هذه القوى على الوسائل الشرعية لحل الصراعات، وهكذا فإن كل قوة من هذه القوى الاجتماعية تقوم بتوظيف الوسائل التي تعكس طبيعتها وقدراتها المتميزة؛ إذ يقوم رجال الأعمال والأغنياء بالرشوة، ويعمد رجال الدين إلى استخدام المساجد والكنائس، بينما ينصرف الطلاب إلى المظاهرات، في حين يلجأ العمال إلى الإضراب، أما العسكريون فيعمدون إلى الانقلاب، وفي غياب قواعد مقبولة للممارسة، فإن كل هذه الأشكال من الحركة المباشرة تنتشر على المسرح السياسي.

٢- نكسة الثورة الشرعية

جاء صعود النظم العسكرية والعقائدية العربية وهبوطها ليضيف أبعاداً أخرى من الاضطراب في هذا الميدان، بلغت ذروة تجسيدها في "ظاهرة صدام حسين"، وما يهم في هذا السياق أن النظم العسكرية العربية قد استندت، ضمن ما استندت إليه عند قيامها، إلى مسوغات ثلاثة؛ أولها: بطء حركة المجتمع في اللحاق بالعالم المتقدم، نتيجة عجز الحكم المدني، وثانيها:مواجهة التحدي الإسرائيلي ذي الطابع العسكري، وثالثها: مقاومة فساد الأحزاب، والقوى السياسية المتصارعة؛ لذلك ارتبط النظام العسكري بنظام "الحزب الواحد" كمتمم طبيعي لمهمة التغيير الثوري السريع والحاسم، لذلك كان من الطبيعي أن

يمتد هذا النظام إلى بقية الأقطار العربية التي شهدت الظاهرة العسكرية "الثورية"، لكن "دولة الحزب الواحد" انتهت في التطبيق إلى "دولة الفرد الواحد".

وكان من نتائج انتشار تلك النظم العسكرية العربية حدوث شرخ يتعذر إصلاحه في المسار الطبيعي للتطور الديمقراطي، كما أن هذه النظم دعمت التوجه نحو "الأحادية السياسية": الزعيم الواحد، الحزب الواحد، الرأي الواحد، وحالت دون نمو (التعددية الحقيقية)، أو (الواقعية) في الحياة السياسية والاجتماعية، ولم يزل من اللازم انتظار اكتمال مسار نمو مجموعات النخبة السياسية المدنية، التي تحاول استرداد مراكز المبادرة والتأثير في الحياة السياسية العربية من بقايا الأنظمة العسكرية، التي تتدثر أكثرها بشعارات أو بتنظيمات حزبية، ليست في الواقع سوى منظمات شكلية، ووصلت في دفاعها عن مواقعها على قمة السلطة إلى طريق مسدود.

وفي ضوء ما تقدم، ينبغي استعادة بعض ملاحظات "هنتنغتون"، بخصوص عملية بناء المؤسسات، وإرساء قواعد الممارسة السياسية في الدول الأقل نماءً، ومن هذه الناحية، يلاحظ أن السلطة في الأقطار العربية لم "تتمأسس" أبداً على نحو كافٍ، أي لم تتجسد في مؤسسات وقواعد للممارسة السياسية، وفقاً لأربعة معايير اقترحها "هنتنغتون" كأساس لذلك، وهي: التعقيد، التكيف، الاستقلال، التماسك[1]، ولعل أبرز الأمثلة التي توضح ذلك أن الحكام ما يزالون يتمتعون بقوة فعلية أكبر كثيراً من الإطارات القانونية والنظامية التي يعملون في ظلها، حتى أن القيود "القانونية" المفروضة على الحكام هي في الأغلب قيود ذاتية، يخلعونها عن أكتافهم كلما بدا لهم ذلك.

التداعيات

لثورة مصر تداعيات يصعب حصرها في هذه المرحلة، فهناك الجانب المعنوي الذي يتردّد في كل أنحاء الوطن العربي: يمكن التغيير السياسي بواسطة حركة شعبية سلمية، تلتقي عندها كل الفئات المعترضة على النظام، في كل الحراك الشعبي القائم في أكثر من بلد عربي فهناك ثقافة

١- د.مجدي حماد، *العسكريون العرب وقضية الوحدة*، مصدر سابق، وانظر أيضاً: أحمد جابر، "تهاوي إيديولوجيا الأنظمة التقدمية"، *صحيفة الحياة*، في ٨/ ٣/ ٢٠١١..

سياسية جديدة وُلدت في مواجهة الاستبداد والفساد والظلم والتخلي عن الكرامة الوطنية.

ولا شيء يجمع هذه العناوين والقضايا كما تجمعها العروبة والديموقراطية والقيم،فقد أدرك شباب مصر الترابط العميق بين مساوئ النظام وانفصاله عن شعبه، وبين تبعيته للخارج وتخليه عن القضية الوطنية، وفي البلدان النامية هناك علاقة جدلية بين بلورة الهوية الوطنية وبين التقدم الاجتماعي والتنمية والديموقراطية، المواطنة والوطنية ركيزتان متكاملتان للاستقلال والحرية، وفي التجربة العربية طغت المواجهة مع الخارج على المواجهة مع الداخل، ونجحت المواجهة السياسية مع الخارج عبر الاستقلال، ثم انحدرت إلى التبعية مجدداً، وفي ثورة مصر اليوم نضجت حركة وطنية تنطلق من مهمات الداخل: من بناء نظام جديد، ودولة حديثة لمواجهة تحديات الخارج، ولم تغب القضايا القومية عن مشروع التغيير، بل اتخذت مدخلاً طبيعياً لها هو بناء نظام وطني ديموقراطي، فهذا هو المفتاح الأساسي لكل ما سيجري لاحقاً من إجراءات وخيارات على المستوى الداخلي والخارجي، وبرنامج هذه الثورة ليس رجلاً أو زعيماً أو حزباً يحمل أفكاراً مسبقة[1]، بل هو الشعب ومصالحه العليا، والأمة وقضاياها القومية الكبرى.

هذه الثورة بطبيعتها ديموقراطية؛ لأنها تبنت حركة شعبية متعددة الفروع والقوى والتيارات، ومن الخطأ أن نعيب عليها نقصاً في البرنامج، أو ضعفاً في القيادة، لقد أنجزت ثورة مصر مهمتها الأساسية بإعادة الشعب إلى المسرح السياسي، وهذا هو الأهم، لكن ذلك لا يقلل من أهمية الأفق العربي الذي انشق عن مدى واسع، ولم يعد التغيير شبحاً مخيفاً، بل صار واقعاً، هناك مناخ عربي جديد اقتحم ملفات فلسطين ولبنان واليمن والجزائر والخليج والنظام العربي كله بهوية عربية إسلامية شاملة.

أولاً – المرحلة الانتقالية

إن الثورة هي علم تغيير الواقع تغييراً جذرياً شاملاً وفق إرادة الشعب، ومن هذا المنطلق يمكن القول: إن الثورة في المنطقة العربية لم تبدأ بعد! إن "إسقاط النظام" كان مجرد مدخل مركزي على طريق إزالة الحطام والركام والبقايا الناجمة عن هدم النظام القديم،

١- سليمان تقي الدين، " لا خوف على شعب يصنع مستقبله "، *صحيفة السفير*، في ١٥/ ٢/ ٢٠١١.

وتصفية فلوله المتربصة التي لن تستسلم عن رضا، حقاً إنه "شرط ضروري" من أجل تمهيد الطريق نحو تجسيد الثورة، لكنه ليس "الشرط الأساسي" نحو "تغيير الواقع تغييراً جذرياً وفق إرادة الشعب".

ومعنى ذلك أن الانتصار السياسي للثورات الشعبية العربية، ليس سوى الخطوة الضرورية لتفكيك البنية السلطوية للنظام المصري، وما يرتبط به من السلطويات القائمة، ذلك النظام الذي لا تمثل السلطوية السياسية فيه إلا أحد الأبعاد، ويبقى بعد ذلك أن تفكك الثورة السلطوية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

إن من الصعب قيام نظام ديموقراطي في دولة ما إذا لم تكن هناك دولة في الأساس، فالديموقراطية لا تولد من الفوضى، بل من مؤسسات قادرة على العمل، ومن هنا فإن الفرصة متوافرة في تونس ومصر لمثل هذا الانتقال، لكن السؤال يبقى حول اقتناع الجيش الذي يمسك بالمرحلة الانتقالية بتوافر الشروط الضرورية للتحول الديموقراطي، فضلاً عن الأحزاب والقوى المشاركة في هذا التحول، واستعدادها للقبول بنتائجه، حتى إذا لم تكن هذه النتائج في مصلحتها.

إن الخطر الرئيس في هذه المرحلة هو الفوضى، التي تمنى كل رئيس سابق أن تحدث حال رحيله، والتي تؤدى إلى انهيار المؤسسات والاقتصاد الوطني، مما يستحيل معه بدء عملية البناء في مدة زمنية مقبولة، ومع طول المدة، قد تفقد الثورة قوتها، وانتماء بعض الفئات المطحونة لها، ومن مظاهر هذه الفوضى عدم سيادة القانون، وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة، والانزلاق وراء الدعوات الهدامة والتصفيات الشخصية، التي لا يزال يقودها بعض أتباع النظام البائد، وتروج لها وسائل الإعلام نفسها التي مجدت النظام السابق، وتحولت من نفاق النظام الحاكم إلى نفاق الرأي العام.

إذن؛ ما هي شروط نجاح المرحلة الانتقالية؟ إنهاسيادة القانون وفق قواعد الدستور ومطالب الثورة، وبناء الثقة في مؤسسات الدولة، لأن البديل هو الفوضى، وزيادة مساحة التعاون، ومساحة الإخاء بين كل فئات المجتمع.

وما هي ضمانات نجاح الثورة؟ إنها الضمانات نفسها التي كانت لدى شباب مصر يومي ٢٥و٢٨ يناير٢٠١١: الشباب الثائر: إرادتهم، وعزيمتهم، ووحدتهم، وإصرارهم،

واستعدادهم للتضحية بحياتهم في سبيل تحقيق أهدافهم، لا توجد ضمانات أخرى، من حيث المبدأ.

ثانياً – منهج إدارة الأزمة

ثمة صعوبة في توقع ما ستؤول إليه التحركات الشعبية العربية، كما أن ثمة غموضاً يلف حصيلة هذه التحركات، على المدى المنظور؛ إذ إن العملية الحالية تعبّر عن "حال انفجار" أكثر من كونها تعبيراً عن "حال تغيير"؛ لذلك يسود الارتجال والارتباك، سواء لدى السلطة أو لدى معارضيها، ويصح ذلك في تونس ومصر، فقد حصل تغيير في رأس السلطة، لكن السلطة الجديدة لم تتمكن بعد من اتباع منهج يستجيب لضرورات تخفيف التوتر، وإطلاق مبادرات ذات مصداقية لدى المعارضة، وقابلة لأن تكون أساساً يفتح الباب أمام حوار سياسي شامل وجاد، كما لم تتمكن المعارضة من وضع شعارات واقعية، وتحديد برامج ذات مصداقية، يمكن أن تكون مادة أساسية في هذا الحوار،لا بل يرتجل الجميع، أو معظمهم، تعاملاً مع التطورات من دون أن يكون لذلك هدف واضح، والجميع، أو معظمهم، يديرون الأزمة أكثر من السعي إلى إيجاد حل لها، مما يجعل العنف اللغة شبه الوحيدة المرجّحة في هذه الأزمة الأولى من نوعها في التاريخ الحديث للبلدان العربية[١].

ولهذا الواقع جذور في كيفية ممارسة الحكم والمعارضة خلال العقود الماضية، من زاويتي فقدان الديموقراطية، والتداول السلمي للسلطة، مما حوّل العلاقة بين الحكم والمعارضة من خصومة سياسية إلى عداء وجودي، ليحصر الحكم همه بإبادة المعارضة، ولتحصر الأخيرة همها باجتثاثه؛ لذلك تنعدم الثقة حالياً بين السلطة الجديدة و الحركة الشعبية في كل من تونس ومصر، وهذه السلطة تشكل، بوجه ما، امتداداً للحكم السابق، والمعارضة تستعيد ممارسات ما قبل التغيير.

ويُلاحظ هذا الواقع في مصر التي تمثل نموذجاً، سواء التحرك الشعبي الثوري، أو إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لشؤون البلاد، ويصعب حالياً التمييز بوضوح بين نهج الحكم السابق والحكم الجديد، باستثناء الرغبة القوية في وقف حركة الاحتجاج في الشارع،

١- عبد الله اسكندر، "الجميع في مأزق"، *صحيفة الحياة*، في ٢٠/ ٢/ ٢٠١١.

أما على مستوى القرارات، فهي تعكس الشعارات المرفوعة في الشارع، أكثر من كونها تعبر عن منهجية سياسية ذات أهداف واضحة، ويظهر ذلك بوضوح في قرارات مكافحة الفساد والتقصير التي ألصقت بأشخاص، لكن مكافحة الفساد تتطلب استهداف نظام متكامل من القيم والممارسة السياسية.

ثالثاً – ثورات في عالم متغير

تقف الدول العربية على مشارف تغييرات كبرى، يبدو أنها ستجعلها تختلف بعدها في أشياء كثيرة، ولعل استجابة حكام، كانوا يرشحون أنفسهم للبقاء في السلطة مدى الحياة، لمطلب عدم ترشيح أنفسهم من جديد، وتعهدهم أن لا يورثوا السلطة لأحد من أسرهم من ناحية، ومسارعة عدد منهم إلى إلغاء حالة الطوارئ من ناحية أخرى، خير دليل على المناخ الجديد، الذي بدأ ينتشر، معبراً عن تبدل موازين القوى بين الحكومات والشعوب، ومع هذا التبدل في المزاج الداخلي، وهو تبدل استراتيجي، سيكون من الصعب إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبله.

وهناك تبدل في المزاج الخارجي أيضاً، نتج عن ركون القوى الخارجية إلى استقرار النظم العربية، واستبعادها وقوع تغيير مباغت فيها، وعن خطأ المعلومات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات التابعة لها حول الواقع العربي، ولعل من تابع مواقف الدول الغربية، قدلاحظ ما شابها من اضطراب وحيرة وتناقض، وبخاصة الولايات المتحدة التي تعرف أكثر من غيرها معنى التحول الاستراتيجي الخطير، الجاري في الوطن العربي، المناهض لسياساتها، كما أن التغيير ليس مصلحة إسرائيلية، وما ليس مصلحة إسرائيلية ليس مصلحة أميركية أو غربية أيضاً[1].

إن سقوط النظام القائم، أو حدوث اختراقات فيه، قد يعني انتقال البلدان العربية إلى نظام مدعوم شعبياً ومجتمعياً، يهدد بإعادة الوضع العربي إلى ما كان سائداً قبل احتواء الثورة القومية العربية التي عانت الولايات المتحدة وإسرائيل منها الأمرين، ويهدد بأن

١- ميشيل كيلو، "تغيرات إستراتيجية كبرى... نهاية مرحلة وبداية أخرى"، *صحيفة السفير*، في ٢٠١١/٢/٥.

تكون رداً عربياً تاريخياً على هزيمة عام ١٩٦٧، وما تلاها من تطورات كثيرة قادت إلى ثورة تحملها- لأول مرة في تاريخ العرب- قوة فاعلة هي المجتمع العربي بفئاته المختلفة.

وللثورة الجديدة صفة انفردت بها عن كل ثورات الدنيا من أقدم العصور حتى الآن، وهي أنها تميزت بكونها ثورة بلا قيادة معلنة ومنفردة، وتكمن عظمة هذه الثورة في هذه الحقيقة، لكن أهم مميزات ثورة مصر، هو ما يحتاج إلى نظر وتأمل عميقين.

ويمكن القول- بلا تردد- إن ثورة مصر أبدعت، بشكل خاص، مصر الثورة الدائمة، وذلك من خلال قيامها بلا قيادة معلنة وواضحة، مصر الثورة الدائمة التي تناولها بعض المنظرين فلم يتجاوزوا الإطار النظري، ولكن ثورة مصر أبدعتها عملياً في ممارسة خلاقة فريدة من نوعها.

إن ثورة مصر لم تسلم سرها وقيادتها في لحظة ختامية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ فقد بقيت تسميته كما هو، فلم يتحول إلى المجلس الأعلى للثورة، ولا إلى مجلس قيادة الثورة، وبقيت الثورة بلا قيادة معلنة، لأن ذلك أبقاها قادرة على أن تهدر مرة أخرى في الميادين وقتما تقتضي الضرورة، كما تراها وتقدرها قوى الثورة نفسها، القادرة على التواصل الدائم والحي مع جماهيرها، الثورة بلا قيادة معلنة هي الثورة الدائمة، لأنها ذات حضور دائم، قادرة على استدعاء جماهيرها إلى كل "ميادين التحرير" في مصر، في أية لحظة، إنها الثورة في حالة يقظة دائمة، وهذا ما يميز ثورة مصر، وما سيميزها على مدى السنين والعقود[١].

إن الثورة هي صاحبة الكلمة باستمرار، والمجلس الأعلى يدرك أن الثورة لا ولن تدخل في مرحلة خمول أو توقف، إن الثورة حية ومستعدة دائماً، إن لم يكن لتنشيط ذاكرة الذين تولوا تصريف الأمور، فلوضع الجدول الزمني الذي ترتضيه الثورة لأولوياتها ومتطلباتها.

إن هذه بالتحديد مظاهر عبقرية الثورة، متمثلة في شبابها وقياداتها الذين أعدوا للثورة، ووضع أسسها الفكرية والعملية، ثم أطلقها في موعد غفل عنه النظام السابق وهو

١- سمير كرم، "مصر.. والثورة الدائمة"، *صحيفة السفير*، في ١٨/ ٢/ ٢٠١١.

في ذروة يقظته وقوته، إن تحديد خطوط العلاقة بين الثورة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة هو واحد من ظواهر عبقرية الشباب المصري، التي فاجأت الأغلبية الساحقة من المصريين لفترة، ثم لم يلبث بعدها الشعب المصري أن تبنى الثورة، ونزل معها إلى الميادين، تأكيداً لعزمه على انتصارها، وتأكيداً لعزمه على تلاحم البنية الشعبية للثورة مع البنية التنظيمية للقوات المسلحة، وهو ما تلخصه العبارة الشعبية المصرية عن ولاء الجيش للشعب، وعن ثقة الشعب بالجيش على مدى العصور.

إن مجرد نجاح المرحلة الأولى يعني أن أمام قادة الثورة نوعين من المهمات المتداخلة، والمتناقضة في الوقت ذاته:

أولاها: مهمة إدارة الدولة والمجتمع في الداخل والخارج كما تدار أية دولة في العالم؛ بهدف إعادة الدولة إلي الحالة العادية والطبيعية للدولة، لكن المشكلة الأساسية هنا تتمثل في انطلاق "ثورة التطلعات المتصاعدة" على المستويين معاً، ومن الخطأ والخطر الاستجابة لهذه الثورة التي تقوم بها قطاعات عريضة من الشعب، من دون أن تكون هذه الاستجابة مبنية على دراسات دقيقة عن قدرة الدولة على تعبئة مواردها، ومدى استيعاب الجهاز البيروقراطي القائم لوظائف جديدة؛ فحاجات الناس لا نهاية لها، والتركة ثقيلة، وإمكانات الدولة محدودة، ويجب على الحكومة أن تتصرف بطريقة تشعر المواطنين وكأن الثورة عصارة، ما إن تضع أعواد القصب بين أنيابها حتى تبني مساراً للتنمية يعود بالنفع الحقيقي على الناس مستقبلاً.

وثانيتها: مواجهة الثورة المضادة، فثورة مصر تعيش مفارقات وتناقضات غريبة؛ تتناسب مع تفرد هذه الثورة، فهي حتى هذه اللحظة لم تصل إلى السلطة، ولم تمتلك تنظيماً سياسياً، ولم تلتف حول قيادة متفق عليها، أو زعيم يعبر عنها، في الوقت الذي ما زال فيه أعداء الثورة يمتلكون مفاصل الاقتصاد، وحزباً سياسياً، وكثيراً من مقومات الدولة، فضلاً عن قيادات ورموز لديها رصيد هائل من الخبرات والموارد السياسية.

ولا بد في هذه المرحلة من الثقة بأن مستوى الوعي الثوري الذي يميز الثورات العربية قادر على الإطاحة بكل المخاوف؛ من ثورة مضادة داخلية، استعداداً لمواجهة أخطار الثورة المضادة الآتية من الخارج، وفي حالة مصر يشكل الخطر الآتي من الخارج

تحدياً للوعي الثوري، أكبر من تحدي الثورة المضادة في الداخل.

الثورة إذاً هي التعامل مع مهام جسام، ولكن ماذا تكون الثورة إذا لم تكن للقيام بالمهام التي عجزت عنها أنظمة لم يفلح المصلحون في حفزها على التغيير والتقدم، وبقيت على حالها، تحافظ على الجمود، وتقف إلى جوار الأمر الواقع، مهما كان مؤلماً وبائساً، فهل تنجح الثورة في التعامل مع هذه المهام، بل هل هي على استعداد لفتح ملفاتها المعقدة؟.

إن الثورات تنجح في العالم كله، ليس لأنها أطاحت بنظام قديم فقط، ولكن لأنها أقامت نظاماً جديداً أفضل منه، ولأنها قامت، ليس بحل مشكلات النظام القديم فحسب، إنما لأنها فتحت آفاقاً جديدة للتقدم والانطلاق، كان النظام الذاهب يكبلها بقيود الاستبداد والعنف والمراوغة والمناورة.

تقرير تحليلي

ثورة ٢٥ يناير المصرية*

مقدمة:

لم يكن أكثر المتفائلين في مصر يرى بمظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير بداية ثورة يقل نظيرها على مستوى العالم، وينطبق ذلك على أصحاب الميل الإصلاحى وذوي المزاج الثوري، أو الإصلاحيين والثوريين، في آن معاً، فالإحباط المتراكم اجتاح ثلاثة أجيال من المصريين على الأقل، منذ الجيل الذى كان في الجامعات في أواخر ستينات القرن الماضى، كما أن الفشل الذى مُنيت به جهود الإصلاح منذ منتصف ثمانينات القرن نفسه أضعف ثقة من سعوا إليه في قدرتهم على التغيير.

وانتشرت عدوى الصراعات الصغيرة في الساحة السياسية المصرية وأصابت الجميع بأشكال مختلفة ودرجات متباينة، حتى عندما أطاحت الثورة التونسية بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ظل أركان النظام في مصر "نائمين على حرير"، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط في ١٩ كانون الثاني/ يناير من أن "مصر ليست تونس.. دي [هذا] كلام فارغ".

بدأت أحداث الثورة المصرية بتظاهرات سلمية يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير شارك فيها آلاف المحتجين في القاهرة، وعدد من المحافظات، استجابةً لدعوات شعبية وشبابية، واختار الداعون إلى هذه التظاهرات يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير بالتحديد لمصادفته عيد

---

* أسهم في إعداد التقرير كل من: د. خيري عمر (أستاذ العلوم السياسية-القاهرة)، ود. مروان الأسمر (أستاذ العلوم السياسية، ورئيس جريدة ستار الإنجليزية الصادرة في الأردن سابقا-عمان)، وأ. إبراهيم عبد الكريم (رئيس التحرير في مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية – دمشق). وحرره كل من: أ. عبد الحميد الكيالي (مدير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية)، وأ. جواد الحمد (رئيس تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية).

الشرطة، وذلك تضامناً مع خالد سعيد، الشاب المصري من الإسكندرية، الذي اعتقل وعذب حتى الموت في أحد أقسام الشرطة في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠.

وأدت هذه التظاهرات في يومها الأول إلى سقوط أربعة قتلى نتيجة الصدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن المصرية التي تعاملت بعنف في هذا اليوم، غير أن سلوكها زاد في التطرف واستخدام العنف المفرط في الأيام التالية في ضوء استمرار التظاهرات التي وصلت ذروتها يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني/ يناير، وهو ما أدى إلى سقوط عشرات القتلى، ومئات الجرحى، واعتقال المئات في عدة مدن مصرية، بينها العاصمة القاهرة، في حين أفادت الأنباء بإحراق مقار للحزب الوطني الحاكم، ومراكز للشرطة.

وفي أعقاب هذه التظاهرات طلب الرئيس المصري محمد حسني مبارك من الحكومة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير التقدم باستقالتها؛ موضحاً أنه سيكلف حكومة جديدة، كما عين في اليوم التالي الوزير عمر سليمان نائباً له، ولكن التظاهرات استمرت في الأيام التالية في مختلف المدن المصرية، وبخاصة في ميدان التحرير وسط القاهرة الذي شهد عدة تظاهرات مليونية تبلور فيها المطلب الرئيس للثورة برحيل الرئيس مبارك، وإسقاط النظام.

وشكل يوما ٢ و٣ شباط/ فبراير نقطة تحول في أحداث الثورة المصرية؛ إذ هاجمت مجموعة من المؤيدين لمبارك المتظاهرين في ميدان التحرير مستخدمين وسائل عديدة، منها الخيول والجمال، فضلاً عن العصي والأدوات الحادة والزجاجات الحارقة، وصولاً إلى إطلاق الرصاص الحي، غير أن ثبات المعارضين في الميدان، بما توافر لديهم من وسائل للدفاع عن أنفسهم، أضاف زخماً إضافياً إلى الثورة واستمرارها.

وقدم الرئيس مبارك عدة مبادرات لم تكن كافية في نظر المحتجين، من أبرزها: تعديلات دستورية، وتفويض صلاحياته إلى نائبه عمر سليمان، غير أن استمرار التظاهرات وتوسعها أدى في النهاية إلى تنحي مبارك عن السلطة في اليوم الثامن عشر للثورة في ١١ شباط/ فبراير، وذلك بعد ثلاثين عاماً قضاها في الحكم.

ويقدم مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن من خلال هذا التقرير للثورة المصرية قراءة تحليلية تستشرف الاتجاهات المستقبلية لمواقف الأطراف الفاعلة والمتأثرة بالتحولات الجارية في مصر، ومن أبرزها: موقف السلطة، والنخب السياسية، والفئات الاجتماعية المصرية، والمواقف الدولية، إضافة إلى الموقف الإسرائيلي؛ بوصفه أبرز المتخوفين من التحول المصري، ونضع هذه القراءة، التي أسهم فيها عدد من المختصين، بين أيدي المهتمين من صناع القرار والنخب السياسية والثقافية العربية.

أولاً: موقف السلطة والنخب السياسية والفئات الاجتماعية المصرية

١. تقدير موقف السلطة المصرية

موقف السلطة وتطوره خلال الثورة

أ- لم يكن لدى السلطة السياسية (وزارة الداخلية المصرية)، منذ بداية أحداث الثورة، استراتيجية أمنية قادرة على التعامل مع حالات الاحتجاج الاجتماعي الكبيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بجيل الشباب، ومن هنا فقد ظهر نوع من الجمود في السياسة الأمنية، صاحبه انتهاكات لحقوق الإنسان، وحالات قتل عمد، مما أدى إلى الانتقال من الاحتجاج على سياسات الدولة إلى تحدي إرادتها، ومقاومة السلطة السياسية بشكل يتماثل مع خبرات التحرر من الاستعمار، وعكس تبني الثوار للأهازيج الوطنية، ورفع العلم المصري شارة للثورة طبيعة الصراع بين السلطة والمجتمع، التي يمكن تلخيصها في الصراع حول استقلال الوطنية المصرية، وليس مجرد إزالة نظام سياسي ترتكز مقوماته على أجهزة الأمن.

ب- تشكل الإطار الفكرى للثورة ليشمل مطالب كل الفئات الاجتماعية، والشرائح العمرية، بحيث لم تقتصر فقط على الكيانات السياسية المعارضة للسلطة، ولكنها وسعت الإطار الوطني، وانضمت فئات اجتماعية ترى أن النظام القائم لا يلبي الطموحات الوطنية المصرية.

ت- في هذا السياق تشكل المحتوى الاجتماعي للثورة، وهو ما أدى بالسلطة السياسية

إلى مواجهة مشكلات جديدة في التعامل مع أحداث الخروج على سلطتها، فخلال العقود الماضية تشكلت العقيدة الأمنية على مواجهة التنظيمات التقليدية وتفكيكها، ولكنها في هذه المرة واجهت نوعاً من التنظيمات الحديثة يصعب السيطرة عليها، ولدى محاولة السلطة إضعاف التنظيمات الحديثة (شباب الإنترنت) خاضت صراعاً مع كل فئات المجتمع وشرائحه، وذلك عندما أوقفت شبكة الإنترنت وشبكات الهواتف النقالة، وقد شكلت هذه السياسة بداية لسلسلة من الأخطاء الاستراتيجية التى أضعفت مبادرات السلطة في حل الأزمة السياسية.

ث- كشفت تداعيات أحداث الثورة عن هشاشة النظام السياسي وتفككه، كما كشفت عن الصراعات الكامنة داخل السلطة السياسية، وبخاصة بين الأجنحة الأمنية والعسكرية والنخبة السياسية، وقد ساعد هذا التفكك، وبخاصة بعد هروب وزارة الداخلية، على بلورة مطالب الثورة يوم السبت ٢٩ كانون الثاني/ يناير بالمطالبة بإسقاط النظام وليس إصلاحه، وهذا التطور يعتبر منطقياً، ليس فقط بسبب حالة التردي داخل النظام السياسي، ولكن بسبب العنف المفرط الذى لقيته الجماهير منذ الثلاثاء (٢٥ كانون الثاني/ يناير)، وقد ساعد تباطؤ رد فعل السلطة على الأحداث إلى بلورة المزيد من المطالب التى تتعلق بتصفية النظام ومحاسبته، والدعوة لبناء نظام سياسي جديد يقوم على الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

الاتجاهات المستقبلية لموقف السلطة ممثلة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بعد انهيار جهاز الأمن، ظهر الجيش بوصفه المؤسسة الوطنية المحايدة بين المحتجين والسلطة السياسية، وصدرت تصريحاته الأولى لتحدد أن مهمته تتمثل في الحفاظ على الأمن وليست في التدخل لصالح أي من الأطراف، وبغض النظر عن الخلفيات السياسية لهذا الموقف، فقد ترتب على حياد الجيش حدوث تساند في العلاقات المدنية- العسكرية، بحيث صارت هذه العلاقة تشكل عصب الاستقرار السياسي في الدولة، وقد ظهر ذلك في الالتزام المتبادل بترقية الروح الوطنية، والعمل على تأمين مستقبل البلاد، والحفاظ على مقدراتها، وانعكس هذا التوافق في البيانات التى أصدرها الجيش في فترة ما بعد

تنحي الرئيس مبارك والتي تلبي مطالب الجماهير، ومن المتوقع أن يشكل هذا التوافق قاطرة التحول السياسي في مصر في الفترة المقبلة، وبمستوى حضاري وطني يسوده الأمن والثقة والمراقبة والمحاسبة في الوقت نفسه.

٢. موقف النخب السياسية والفئات الاجتماعية المشاركة في الثورة

تتمثل السمة الرئيسة للتركيبة الاجتماعية للثورة المصرية في أنها ثورة شعبية سعت لتحقيق تحول سياسي عميق في الدولة المصرية، وبشكل عام تتكون التركيبة الاجتماعية من الفئات والكيانات التالية:

أ- **جيل الشباب:** يعد جيل الشباب- بشكل عام- قلب الثورة المصرية، فهو الذي قام بالتمهيد لبدء الثورة وإعلان موعدها، وبالنظر للخلفيات السياسية لجيل الشباب، يلاحظ أن غالبيتهم ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، وذلك بالإضافة إلى فئة واسعة من غير المنتمين سياسياً، الذين يتطلعون لدور سياسي.

ب- **التنظيمات السياسية:** باستثناء الحزب الوطني، شاركت معظم التنظيمات السياسية، بشكل أو بآخر، وتمثلت المساهمة الأساسية في جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، فيما كانت مشاركة الأحزاب السياسية المرخصة هامشية، أو غير موجودة، وهذا الوضع سوف يثير إشكالات حول مستقبل النظام الحزبي في مصر، وبخاصة في ظل تبلور حركات سياسية جديدة تعبر عن الثورة والشباب، وبشكل يهدد الأحزاب التقليدية العتيدة.

ت- **الأفراد:** شاركت أعداد كبيرة من الأفراد غير المنتمين سياسياً، وقد ساعد كسر حاجز الخوف من السلطة على تشجيع الأفراد لتأييد الثورة؛ رغبة في إصلاح أحوال البلاد في النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد شكلت مشاركة هؤلاء زخماً إضافياً للثورة أضفي عليها طابعاً شعبوياً، حيث ساهم في تقويض قدرة السلطة على إجهاض الثورة، كما أنه، في الوقت ذاته، يعد ضمانة للاستمرار في تحقيق الإصلاح السياسى.

ث- **الفئات الاجتماعية:** شهدت تركيبة جماهير الثورة تنوعاً شديداً شمل المستويات المختلفة في المجتمع المصري، بحيث يمكن القول: إن الثورة لا تعبر عن فئة اجتماعية محددة، ولكنها شملت: الأغنياء والفقراء، والجامعيين والنقابيين، وبعض رجال الأعمال، وأيضاً الفئات العمرية المختلفة، فيما شكلت الطبقة الوسطى العمود الفقري للثورة الذي ساعدها على الاستمرار لأكثر من أسبوعين.

ج- **النخبة الثقافية:** انضمت النخبة الثقافية بتوجهاتها المختلفة: الإسلامية والليبرالية والاشتراكية إلى الثورة، وبدأت في التعبير عن مطالبها في وسائل الإعلام المختلفة، وخلال أحداث الثورة ركزت النخبة الثقافية على القضايا الوطنية المشتركة، ولم تتطرق للقضايا الخلافية بين التيارات الفكرية، غير أنه في الفترة القادمة من المتوقع أن تثار القضايا الخلافية، وبخاصة ما يتعلق بهوية الدولة، وطبيعة النظام السياسى.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول: إن الوضع السياسي في مصر وصل إلى حالة من التكافؤ بين الدولة والمجتمع، ويتوقف استمرار هذا التكافؤ على مدى قدرة الطرفين على التلاقي على المصلحة الوطنية، ورغم أن التوافق يشكل السمت العام للعلاقة في المرحلة الحالية، إلا أنه يواجه تهديدات في المدى القريب.

ثانياً: المواقف الدولية من الثورة المصرية وتطورها واتجهاتها المستقبلية

بدا واضحاً ارتباك المواقف الدولية إزاء تنحي الرئيس مبارك في ١١ شباط/ فبراير، وذلك على شاكلة مواقفها عندما انطلقت الثورة المصرية قبل ثمانية عشر يوماً في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، ويشير هذا الارتباك إلى أن عدداً من دول العالم ما تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت لتستوعب ما حدث في مصر، ولتبلور مواقفها إزاء عهد ما بعد مبارك، وبخاصة أنها لم تتنبأ بهذا التحول السريع، ولم تتوقع أن يسقط النظام بهذه الطريقة، وهو ما أربك سياساتها السابقة، ودفعها للبحث عن سياسات مؤقتة بانتظار رسم استراتيجيات تناسب التحول الجديد.

١. موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتطوره خلال الثورة

أ- جزمت الدوائر الغربية الرسمية بأن ثورة تونس لن تصل إلى مصر، ورأت زارة الخارجية الأمريكية، على لسان المتحدث باسمها فيليب كراولي، أن كرة الثلج التونسية لن تمتد إلى دول أخرى في المنطقة، وكان كلامه هذا في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، وذلك قبل ثلاثة أيام على مظاهرات ٢٥ كانون الثاني/ يناير التى أشعلت الثورة المصرية.

ب- اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الدولي الأبرز لنظام الرئيس مبارك، موقفاً متحفظاً، متذرعةً بترك الأمر للشعب والجيش المصريين، غير أن استمرار التظاهرات وانتشارها في القاهرة ومختلف المحافظات المصرية الكبرى أقنع الولايات المتحدة بنهاية نظام حسني مبارك، وهو ما دفع الرئيس باراك أوباما إلى أن يهنئ الشعب المصري في أعقاب تنحي مبارك في ١١ شباط/ فبراير، على الرغم من تداعيات ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وبرغم ضغوط الكثير من حلفائها في المنطقة بهدف توجيه سياساتها لدعم النظام والمحافظة عليه، وإعطائه الفرصة، خوفاً من تكرار المشهد ذاته -وهو الأمر المتوقع-في هذه الدول التي لا تملك من مقومات القوة ما يملكه نظام حسني مبارك.

ت- اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية عبارات صُنفت على أنها تحول في الموقف الأمريكي مثل: "نتمنى أن تنتهي أعمال العنف في مصر" (٢٨ كانون الثاني/ يناير)، و"الانتقال المنظم للسلطة" (٣٠ كانون الثاني/ يناير)، و"لا بد أن يتم انتقال السلطة الآن وبطريقة ناجعة" (١ شباط/ فبراير)، وفي نهاية المطاف فقد تحققت هذه الرغبات بطريقة ما، وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة تخلت عن نظام مبارك وحكومته في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام فقط من بدء ثورة الشعب المصري في ٢٥ كانون الثاني/ يناير.

ث- على الرغم من تعيين عمر سليمان في منصب نائب الرئيس، التي اعتبرت الخطوة الأولى من نوعها منذ تسلم مبارك لسلطاته في عام ١٩٨١، وتعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق، وإطلاق وعود بالإصلاح الدستوري، وإعلان مبارك عدم ترشيحه لنفسه ولا لابنه لانتخابات الرئاسة القادمة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، فقد باشرت الولايات

المتحدة بإرسال رسائل متعددة تطالب بأن يكون الانتقال المنظم في "إطار زمني محدد"، ومثل ذلك نقطة تحول أخرى في موقف السياسة الخارجية الأمريكية من مجريات الأحداث في مصر، جرياً على عادتها عندما يفقد النظام الحليف أهميته الاستراتيجية وقدرته على خدمة أهدافها في الإقليم الذي يعيش فيه.

ج- كان لافتاً موقف وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في ٦ شباط/ فبراير التي أيدت فيه إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسة التي تمر بها مصر.

٢. مواقف الاتحاد الأوروبي وتطورها خلال الثورة

أ- أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في ٣ شباط/ فبراير وقعته كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى "قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر، و"إدانتها للعنف"، داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم والفوري نحو "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة، وتأخذ بيد مصر لمواجهة التحديات،" الأمر الذي اعتبر تسليماً لتحول أصبح مؤكداً، وخارج دائرة الحساب، وإشارة إلى القوى الجديدة بعدم ممانعتها للوضع الجديد أصلاً في ترتيب أهم مصالحه مع القيادات الجديدة.

ب- وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير أطلق وزير الخارجية السويدي وصف "تسونامي الديموقراطية" على ما يحدث في مصر، ورأى أن المخرج الوحيد يتمثل بـ"إصلاحات اقتصادية مستدامة"، و"انتخابات رئاسية ديموقراطية تجري لاحقاً خلال العام"، كما عبر في ٤ شباط/ فبراير كل من رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، ورئيس الوزراء اليوناني جورج باباندريو عن قلقهم إزاء ما يحدث، ودعوا إلى إيقاف العنف، في إشارة إلى المتظاهرين المؤيدين لمبارك الذين قاموا بالاعتداء على المحتجين في ميدان التحرير، كما دعوا إلى احترام الحريات والحق في التجمع، وشددوا على التحول نحو الديموقراطية.

ت- ومع ذلك، حافظ الاتحاد الأوروبي على موقف متوازن أشار باستمرار إلى فكرة

سيادة الدولة وعدم التعدي عليها، وفي هذا الشأن صرحت الناطقة باسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي كاثرن آشتون في ٢٢ شباط/ فبراير: "إن جميع تصريحاتنا كانت واضحة، وتقول بأن الأمر متروك لمصر وللمصريين، وعليهم السير معاً إلى الأمام، ومن الضروري جداً أن تسير مساعيهم بشكل يعزز شعور الشعب بالثقة من أن هناك خطة متبعة".

٣. الاتجاهات المستقبلية لموقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

أ- لا تستطيع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ممارسة دور "الواقعية السياسة" لفترة طويلة، فقد كانت تدعم نظام مبارك منذ توليه الحكم بدعوى حفاظه على الاستقرار في المنطقة في وجه تهديد "الإسلام الأصولي"، غير أن "سلطة الشارع" سلكت طريقاً مغايراً، وأخذت "رياح التغيير" تعصف بقوة في مصر، وبدا واضحاً لمراكز صناعة القرار الدولي أن الشعب المصري عازم على أن لا يفوِّت قطار التغيير.

ب- شكلت مسألة الانتخابات الحرة، التي كانت على الدوام أحد أبرز الإصلاحات التي يدعو إليها القادة الغربيون، معضلة بالنسبة إليهم، حيث أنها تجلب الإسلاميين إلى دائرة السلطة السياسية، وهذا ما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجنبه، إلا أن الأمر يبدو مختلفاً اليوم، فهناك حديث عن تشكيل حكومة ائتلافية في مصر، من المرجح أن يتمكن الإسلاميون من المشاركة فيها، فهم وعدوا بأنهم سيدعمون الحكومة الجديدة لبناء دولة مدنية تلتزم بالدستور بعد تعديل مواده المانعة للحريات والديموقراطية.

ت- شكلت مصر في عهد مبارك مرتكزاً أساسياً في "محور الاعتدال" الذي ضم كلاً من السعودية والأردن. وهو محور متحالف مع الولايات المتحدة والغرب مقابل ما يطلق عليه محور الدول "الممانعة" في المنطقة، الذي يضم كلاً من سوريا وإيران، إضافة إلى حزب الله وحماس، وفي ضوء التحولات الجارية في مصر، فمن المرجح أن تبدي الحكومة الجديدة انفتاحاً على مجموعة دول الممانعة وحركاتها، استجابة للشرعية الشعبية التي تتبنى مواقف توافقت مع خط الممانعة إزاء الولايات المتحدة.

ث- كما يُتوقع أن تفسح مرحلة ما بعد مبارك، التي من شأنها أن تصبح أقل حماسة حيال الغرب، مجالاً أمام قوى دولية أخرى لتلعب أدواراً مختلفة في المنطقة؛ إذ تعد روسيا

والصين أكثر اهتماماً في تحقيق مصالحها الاقتصادية اليوم من الاهتمام بالوضع الإيديولوجي في الدول العربية، ويضاف إلى هذه الدول تركيا بوصفها قوة إقليمية صاعدة.

ثالثاً: الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية واتجهاته المستقبلية

أجمعت ردود الفعل والتقديرات الإسرائيلية- استراتيجياً مع الصراع العربي الإسرائيلي إزاء الثورة في مصر- على أن هذا الحدث يعني إسرائيل، لما له من مفاعيل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت إسرائيل هي الوحيدة بين دول العالم التي عبرت، في المحادثات المغلقة، وفي بعض التصريحات، عن أملها بأن يصمد نظام مبارك أمام الغضب الشعبي الذي اجتاح البلاد، خلافاً لما كتبه نتنياهو عن الدول العربية في كتابه "مكان تحت الشمس" الذي اتهم فيه العرب بأنهم غير ديموقراطيين، وقال إن إسرائيل واحة الديموقراطية في الشرق الأوسط.

١. محددات الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

يمكن تأطير المحددات التي حكمت الموقف الإسرائيلي بهذا الخصوص، بالتخوف من تغيير الأوضاع في مصر، وسقوط نظام مبارك، وانعكاسات ذلك على إسرائيل، وفي التفاصيل تعتبر أهم هذه المحددات من المنظور الإسرائيلي:

أ- يعد "السلام" مع مصر، من منظور الأمن القومي الإسرائيلي، كنزاً استراتيجياً، ويعترف الإسرائيليون لنظام مبارك أن مواقفه كانت "مرنة ودافئة وحميمية" حيال إسرائيل، وأنه صنع ما يسمونه "الاستقرار في الشرق الأوسط،"، وحارب "القوى المتطرفة" وفي مقدمتها حركات الإسلام السياسي، كما تسبب بإضعاف تنامي قوة حماس بعد فوزها في انتخابات ٢٠٠٦ الفلسطينية، ويمثل اتفاق السلام مع مصر وتطبيع العلاقات معها قيمة سياسية وأمنية ونفسية لدى إسرائيل، ومن ثم فإن العودة إلى "وضع الصراع" أو حالة "اللاحرب واللاسلم"، حتى وإن كان بارداً وغير معلن، سيؤثر بشكل كبير على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل، ومن ثم سيدفع إلى تزايد فرص التهديد الوجودي للدولة على المديين المتوسط والبعيد.

ب- يمنح اتفاق السلام مع مصر إسرائيل ميزات أمنية كثيرة؛ إذ أن نزع شبه جزيرة سيناء من السلاح وحدد أعداد حرس الحدود المصريين، كما مكّن الجيش الإسرائيلي من التمركز في أماكن أخرى، و سيعدّ كل تغيير في هذا الإطار سبباً رئيساً لإثارة قلق إسرائيل ومخاوفها، إذ سيؤدي حتماً إلى تحوّل في النظرية الأمنية الإسرائيلية التي سادت منذ عام ١٩٧٨، وسيفرض ذلك على الجيش الإسرائيلي استثمار موارد كبيرة جداً لسد الثغرات الناشئة من تغيير الأوضاع في مصر، وربما لا ينجح.

ت- في حال تفكك حالة السلام مع مصر، أو تراجعها إلى حالة البرود والجمود، سيدخل الجيش المصري في حسابات إسرائيل بطريقة مغايرة للحالة القائمة منذ نحو ثلاثين عاماً، تلك الحالة التي لم تدرج إسرائيل خلالها الجيش المصري في قائمة التهديدات الرئيسة المحدقة بها، فقد عمدت النظرية الأمنية الإسرائيلية في نهاية هذه الفترة إلى جملة من الترتيبات العسكرية ومنها: خفض سن إنهاء الخدمة في قوات الاحتياط، وتوجيه جزء كبير من موارد الدولة لأهداف اجتماعية واقتصادية، وتركيز المواجهة مع إيران وسورية وحزب الله وحماس، أما في حالة العداء القادمة المفترضة، فسترى إسرائيل في الجيش المصري خطراً عليها، وبخاصة في ضوء تقدير مستواه المتطور، وامتلاكه لآلاف الدبابات، ومئات الطائرات القتالية، وعشرات السفن الحربية، ووسائل قتالية أخرى، فضلاً عن نوعية أسلحته، وعقيدته القتالية، وخبراته الغربية القريبة من تلك الخاصة بالجيش الإسرائيلي، كما سيتم المس بحالة سيناء المجردة من السلاح، وبمكانة القوة متعددة الجنسيات فيها؛ مما يعني إعادة الحسابات الاستراتيجية في إسرائيل.

ث- تفترض إسرائيل أنه في حال نشوء نظام "راديكالي" في مصر يعمل على تغيير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضائق تيران، فإن تجارة الدولة العبرية مع الشرق ستتضرر بشكل كبير، وبخاصة أن نحو ثلث واردات إسرائيل وصادراتها من الشرق وإليه تمر في البحر الأحمر، كما تتخوف إسرائيل في هذا السياق من تداعيات تطور الأوضاع في مصر على عبور سفنها الحربية في قناة السويس، الذي

استغلته خلال السنتين الأخيرتين في مكافحة تهريب السلاح إلى غـزة، وفي مشـاركتها للبحرية الأميريكية والبريطانية في السيطرة على البحر الأحمر.

ج- تفترض إسرائيل أن مرحلة ما بعد مبارك مـن الممكـن أن تشـهد تحسـناً في علاقـات القاهرة بحكومة "حماس" في قطاع غزة، كما أن تغيير النظـام في مصـر يمكـن أن يـؤثر على الحصار المفروض على قطاع غزة، وعلى ما يحصل على حـدود القطـاع، وعلـى الحـدود الإسـرائيلية- المصـرية، وعمليـات تهريـب السـلاح، وتعزيـز مكانـة حركـة "حماس"، وبالتالي تزايد مستوى تهديد حماس لإسرائيل، وربما قدرتها على السـيطرة على السلطة في الضفة الغربية لاحقاً بدعم سياسي عربي وشعبي، وبخاصة أنها تتمتـع بعلاقات خاصة مع كل من تركيا وإيران الجارتين المسلمتين للوطن العربي.

ح- تجني إسرائيل فوائد اقتصادية نتيجـة علاقاتهـا مـع مصـر، ومـن أبرزهـا: تزويـد مصـر لإسرائيل بنحو ٤٠٪ من الغاز الذي تحتاجه، والذي يعـاني اليـوم مـن إشـكالية، يتوقـع تفاقمهما في ظل حكومة وقيادة مصرية شعبية جديـدة، وتـزداد أهميـة هـذا الموضـوع في ضوء أن ٤٠-٥٠٪ من إنتاج الكهرباء في إسرائيل يعتمد على الغاز، كمـا أن كـثيراً مـن المصانع الإسرائيلية في طريقهـا للعمـل بواسـطة الغـاز، ممـا يـؤثر علـى خطـط إسـرائيل الاقتصادية المستقبلية، باعتبارها دولة صناعية مهمة، وشريكاً لأوروبا والولايات المتحدة، هذا فضلاً عما تجنيه إسرائيل من أرباح تقـدر سـنوياً بنحـو ملياري دولار جـرّاء اتفـاق المناطق الصناعية المؤهلة "QIZ's" الذي وقعته إسرائيل مع مصر عـام ٢٠٠٥، ووقعـت مثله مع الأردن.

٢. الموقف الإسرائيلي خلال الثورة المصرية

صدرت عن الحكومة الإسرائيلية سلسلة من التعبيرات عن موقفها حيال مـا يجـري في مصر، توزعت بين المنحى السلوكي والمنحـى التصـوري، وبـدا واضـحاً في كـل هـذه التعبيرات قلق الموقف الإسرائيلي لناحية الاهتمام بتأثير ما يجـري في مصـر علـى اتفاقيـة "السلام" المبرمة بين الطرفين، وما يمكن أن تؤدي إليه مآلات الأحداث، ربما على المـدى

المتوسط أو البعيد، من تداعيات أمنية وسياسية على الدولة الصهيونية، ومن أبرز ملامح هذا القلق وشواهده:

أ- وجّه نتنياهو مكتبه في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ليطلب من جميع المتحدثين الرسميين باسم الحكومة، ومن الوزراء، عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحصل في مصر، وكان التعليل لذلك أن إسرائيل ليست معنية بأن تظهر بصورة من يقحم نفسه في الشأن المصري الداخلي، وخوفاً من خدمة ذلك للثوار ضد الحكومة، ولكن سرعان ما تجاهل عدد من الوزراء هذا الطلب، مما خدم بالفعل إعلام الثورة وقوتها السياسية ضد النظام، وبخاصة ما يتعلق بالخدمات والعلاقات الخاصة التي قدمها النظام السابق لصالح إسرائيل، وضد الفلسطينيين، وبخاصة حركة حماس.

ب- أجرى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في ٢٩ كانون الثاني/ يناير مشاورات مع وزير الدفاع إيهود باراك ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، كما عقد اجتماعاً لمستشاريه دعا إليه رئيس "الموساد" تامير باردو، ورئيس "الشاباك" يوفال ديسكين، وبحث معهم التطورات "المقلقة" في مصر، وانعكاساتها على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل على مختلف المستويات.

ت- بعثت حكومة إسرائيل في ٢٩ كانون الثاني/ يناير برقيات "سرية عاجلة" إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكدت فيها أن للغرب مصلحة في الحفاظ على الاستقرار في مصر، وحضت هذه الدول على الحد من انتقاداتها العلنية الموجهة إلى مبارك، وأعربت الحكومة الإسرائيلية عن استيائها الشديد من الخط العلني الأمريكي والأوروبي بشأن التطورات في مصر.

ث- عقد وزير الأمن الإسرائيلي إيهود باراك في ٢٩ كانون الثاني/ يناير مشاورات في مكتبه مع رئيس الأركان غابي أشكنازي، وكبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين، ورؤساء أجهزة الاستخبارات المختلفة، كما اتخذ الجيش وأجهزة الأمن قراراً بعدم التعليق بشكل رسمي على ما يجري في مصر خوفاً من تأويل مواقفهم أو استغلالها.

ج- خصص نتنياهو الجلسة الأسبوعية لحكومته في ٣٠ كانون الثاني/ يناير- خلافاً

لجدول الأعمال المقرر- للتداول في تطورات الوضع في مصر، وركز على أن إسرائيل تتابع بترقب مجريات الأمور في مصر وفي المنطقة، وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية إضافية، حذّر نتنياهو، في خطاب له أمام الكنيست في ٢ شباط/ فبراير من أن عدم الاستقرار والتظاهرات ضد الحكومة في جميع أنحاء مصر ستؤدي إلى "زعزعة الاستقرار لسنوات" في المنطقة، وألمح نتنياهو إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد ميزانية الأمن بسبب التطورات في مصر.

ح- طالب عدد من أعضاء الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق بشأن الإخفاق الاستخباري الإسرائيلي في تقدير الموقف في مصر، وقد جاءت هذه المطالبة بعد أن صدرت إشارات طمأنة عن شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية- أمان وجهاز الاستخبارات والمهمات الخاصة-الموساد أفادت بتوقعها استقرار النظام في مصر خلال عام ٢٠١١.

خ- اعتبر إيهود باراك في مقابلة معه في ٢ شباط/ فبراير أن عهد مبارك قد "انتهى"، موضحاً أن لهذه الحقيقة انعكاسات بعيدة المدى على الواقع الحالي الذي تعيشه إسرائيل، ولكنه رأى أن الأحداث التي تشهدها مصر حالياً "لا تحمل انعكاسات تستدعي تحركات عملياتية فورية في الوقت الراهن، وعليه فإنها لا تستوجب أن تتخذ إسرائيل استعدادات خاصة على مدى الأسابيع القادمة".

٢. الاتجاهات المستقبلية للموقف الإسرائيلي

أ- تبني إسرائيل حساباتها على قاعدة التكامل بين التفكير الذاتي وتكييف التطورات، وذلك بما يتيح تحصين أمنها القومي، فما يهمّ إسرائيل هو أن تسود في مصر ظروف لا تنطوي على تغير الوضع الراهن الذي يمثل، في التصور الإسرائيلي، الحد الأدنى المقبول، وبالتوازي مع هذا التطلع يشدّد الإسرائيليون على ضرورة التحسّب للتطورات، والتعامل مع أي تغييرات في مصر بمصطلحات الأمن وامتلاك القدرة العسكرية التي يعتبرونها الضامن الأول لوجود الدولة واستمرار أدائها العام.

ب- تدرك دوائر صناعة القرار في الدولة العبرية بأن "المجابهة مع إسرائيل" لا تزال السيناريو المرجعي لخطط الجيش المصري وتدريباته، حتى بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، ومن هنا عمدت إسرائيل، تحت عنوان "إدارة الأخطار" و"زيادة الجدوى"، إلى ترجمة الاحتمال الضئيل لانهيار حالة السلام مع مصر، وفي إثر التطورات على الساحة المصرية من المرجح أن تجري إسرائيل مراجعة عميقة لاستيعاب تأثيرات الثورة المصرية على أمنها القومي.

ت- قدرت إسرائيل بأن الأزمة في مصر غير مرتبطة بها بصورة مباشرة، وفي هذا السياق يمكن فهم تأكيد وزير الأمن الإسرائيلي إيهود براك في ٢٨ شباط/ فبراير على عدم وجود أي تهديد فوري على إسرائيل نتيجة الثورة المصرية، لكن إسرائيل تقدر بأنه في حالة سقوط نظام مبارك، فإن أي نظام جديد في مصر سيسعى، وإن ظاهرياً، للمس بحالة "السلام" مع إسرائيل لإدراكه أن أحد عوامل النقمة على النظام السابق تمثلت في تحالفه مع الاحتلال الإسرائيلي، واشتراكه في حصار قطاع غزة.

ث- أكدت الثورة في مصر على "الضائقة الاستراتيجية" لإسرائيل في الشرق الأوسط، وذلك بعد تراجع حلفها الاستراتيجي مع تركيا بسبب الاعتداء على أسطول الحرية أواخر أيار/ مايو عام ٢٠١٠، ومن هنا ترى إسرائيل بأنه لا يمكنها فعل شيء غير الأمل بأن تولّد الأزمة حكومة مصرية مستقرة مخلصة للسياسة الخارجية التي تبنتها الحكومة السابقة، بما في ذلك اتفاق "السلام"، والعلاقات مع إسرائيل والصلة بالغرب.

ج- تضمنت التقديرات الإسرائيلية سيناريو "متطرفاً"، مفاده أنه إذا ما جرت الانتخابات كما يريد الأمريكيون، فإن معظم الاحتمالات تصب في أن "الإخوان المسلمون" سيفوزون بالأغلبية، وسيمثلون الجهة الأبرز في النظام القادم، وعليه فإن اتفاقية "السلام" الإسرائيلة- المصرية ستتضرر نتيجة هذا التحول.

ح- في أعقاب الثورة المصرية دعت أصوات مؤثرة في إسرائيل إلى تبني تفكير مغاير عن النظام الإقليمي ومكانة إسرائيل فيه، كما دعت إلى أن تُكيِّف السياسة الخارجية

الإسرائيلية نفسها مع واقع يكون فيه مواطنو الدول العربية، وليس فقط حكامها والدوائر المفربة منهم، مؤثرين في رسم سياسات بلدانهم وتوجهاتها، وتمثل هذه الدعوة شكلاً من أشكال الواقعية السياسية، ذلك أن إسرائيل تأمل على الدوام استمرار الأوضاع العربية على ما هي عليه من تراجع في الحياة الديموقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان، ويعبر عن هذا الموقف تصريح لوزير الأمن إيهود براك في ٢٨ شباط/ فبراير بأنه" لا يرى أي فرص لنشوء ديمقراطية كاملة في العالم العربي خلال الأعوام القريبة"، ومع ذلك، فإنه يرى بأن الحديث يدور عن توجه إيجابي للتطور، وللحصول على حقوق إنسان إلى جانب حقوق الأقليات والنمو الإقتصادي.

خ- إن الصراع العربي-الإسرائيلي سيكون أمام منعطف جديد؛ لأنه، ولأول مرة في تاريخ الصراع، ستكون إسرائيل في مواجهة تحول ديموقراطي عربي جدي، بما يعنيه القول من إمكانية تقديم نموذج سياسي عربي ينافس إسرائيل ويصارعها ضمن أدوات تفوقها ومعاييرها التحديثية نفسها، وقد جربنا مع إسرائيل كل المنطلقات، وأبرزها أننا في صراع حق وباطل، فقد حصرنا المواجهة في المستوى العسكري، وهو ما لم نجربه بشكل صحيح حتى الآن، والصراع العربي- الإسرائيلي هو أيضاً صراع تخلف وتقدم، والسر في الحالين هو حداثة النظام السياسي، وكيفية إنتاج الشرعية وقواعد تداول السلطة.

الملف الثالث

الإصلاح الأردني .. إلى أين؟

- كتب التكليف الملكي لتشكيل الحكومات الأردنية: المضمون والمؤشرات والدلالات
- اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن: التحديات والفرص

كتب التكليف الملكي لتشكيل الحكومات

المضمون والمؤشرات والدلالات•

دراسة مقارنة في مضمون كتب التكليف الثلاثة ٢٠٠٥- ٢٠١١

- التكليف الأول: السيد البخيت عام ٢٠٠٥
- التكليف الثاني: السيد الرفاعي عام ٢٠٠٩
- التكليف الثالث: السيد البخيت عام ٢٠١١

مقدمة

الملك، حسب الدستور، هو رأس السلطة التنفيذية، وحسب المادة ٣٥ من الدستور فالملك "يعين رئيس الوزراء، ويقيله، ويقبل استقالته، ويعين الوزراء، ويقيلهم، ويقبل استقالاتهم؛ بناءً على تنسيب رئيس الوزراء".

والدستور لم يأت على ذكر كتاب التكليف، لكن العادة والعرف جريا على أن الملك، عند اختياره شخصاً ليتسلم رئاسة الوزراء، يوجه إليه كتاباً يطلق عليه "كتاب التكليف السامي"، يحدد فيه الملك رؤيته للمرحلة القادمة، ويضمنه مطالب تفصيلية في ملفات شتى، وتستلهم الحكومة كتاب التكليف، وتضع برامجها على أساسه، ومن ثم تتقدم به إلى مجلس النواب لتنال الثقة على أساسه.

تحليل مضمون كتب التكليف

يشكل كتاب التكليف التوجهات والأهداف والواجبات التي على الحكومة القيام بها، ويتناول عادة محاور، وهو يتضمن خطة عمل لكثير من القضايا والملفات، ورغم أن كتب التكليف تتناول بشكل عام الملفات نفسها، إلا أنه يلاحظ وجود قضية مركزية تهيمن على كل منها.

• إعداد الأستاذ عبد الله المجالي، إعلامي ومحلل سياسي- الأردن.

فقضية الإرهاب وتفجيرات عمان التي وقعت قبل خمسة عشر يوماً من تكليف حكومة د.معروف البخيت الأولى (٢٤/ ١١/ ٢٠٠٥)، وهو الرئيس ذو الخلفية العسكرية، هيمنت على كتاب تكليفه، واستغرق الحديث عن موضوع الإرهاب ثلث كتاب التكليف تقريباً، وطالب الكتاب الحكومة بـ" تبني استراتيجية شاملة في مواجهة ثقافة التكفير، لا تأخذ الحل الأمني فقط، بل تتناول الأبعاد الفكرية والثقافية والسياسية للتصدي للذين اختطوا طريق التخريب والدمار للوصول إلى مآربهم"، كما طالب الحكومة بـ"الإسراع في وضع قانون لمكافحة الإرهاب بشتى صوره وأشكاله، وشن حرب لا هوادة فيها على مدارس التكفير"، التي قال إنها "تغرف من وعاء التعصب والتخلف والانغلاق والظلامية، وتتغذى على جهل البسطاء أو سذاجتهم وتعمل وفق فتاوى ومقاربات تضليلية؛ ما يشكل خطراً ماثلاً على المجتمع ومصالحه كافة، الأمر الذي لا يمكننا القبول به، أو التردد حياله أو التباطؤ في مباشرته".

كما دعا الحكومة "إلى إيلاء مفاهيم رسالة عمان ومعانيها ودلالاتها وأهدافها الأهمية التي تستحقها في هذه الظروف بالذات، وتعمل على إيصالها إلى كل بقعة في أرجاء بلدنا، وإلى أوسع قطاع في الدول الإسلامية، كي يتبين المسلمون حقيقة دينهم الحنيف، وقيمهم النبيلة الإنسانية والأخلاقية والحضارية، وبما يسحب بالنهاية البساط من تحت أقدام هذه الفئة الضالة المضللة"، فيما غاب ملف الإرهاب تماماً عن كتابي تكليف حكومة سمير الرفاعي ٢٠٠٩، وحكومة البخيت ٢٠١١.

وهناك ملفان طغيا على كتاب تكليف حكومة سمير الرفاعي الأولى ٩/ ١٢/ ٢٠٠٩، وهما: الملف الاقتصادي؛ وذلك بعد أن عصفت بالعالم في شهر (٩/ ٢٠٠٨) أزمة اقتصادية تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد الأردني، وملف الانتخابات النيابية، وعلاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية؛ وذلك بعد أن حل الملك مجلس النواب الخامس عشر في (٢٤/ ١١/ ٢٠٠٩)، وهو المجلس الذي أشرفت على انتخاباته حكومة د.معروف البخيت الأولى.

ويدعو كتاب التكليف الحكومة إلى "بذل أقصى جهودها لتطوير الأداء الاقتصادي،

وضمان الإدارة المثلى للموارد، والعمل ضمن خطط واضحة تحمي اقتصادنا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية"، كما شدد كتاب التكليف على أن "يشمل برنامج الحكومة الاقتصادي خطوات وإجراءات تحقق التوازن بين الإمكانات المالية والطلب على الإنفاق الحكومي، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي"، وهو طلب يفهم منه اتخاذ قرارات حاسمة لوقف الهدر في الأموال العامة، واتخاذ إجراءات تقشفية ستؤثر على قدرات المواطنين الشرائية.

واستغرق كتاب التكليف في بحث العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، في إشارة منه إلى تلافي ما وقع من مجلس النواب الخامس عشر الذي حله الملك ولم يكمل نصف عمره، وجاء في الكتاب: "على الحكومة أن تعيد تقييم آليات تعاملها مع مجلس النواب بما يضمن إعادة تصحيح هذه العلاقة؛ لتقوم على التعاون والتكامل في خدمة المصلحة العامة، بحيث تمارس السلطتان صلاحياتهما الدستورية دون تغوّل سلطة على أخرى، أو اللجوء إلى تفاهمات مصلحية تجعل من تحقيق المكتسبات الشخصية شرطاً لاستقرار علاقة السلطتين. ولضمان عدم تكرار أخطاء الماضي؛ فإننا نطلب منكم إعداد ميثاق شرف ملزم يوضح الأسس التي تحكم كل تعاملات الحكومة مع أعضاء مجلس النواب وفق الدستور والقانون"، وهذه التفصيلات في تنظيم العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب غابت تماماً عن كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى عام ٢٠٠٥، كما غابت كذلك عن كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية ٢٠١١، رغم أنها ستعايش مجلس النواب السادس عشر الذي لم يمض على انتخابه سوى أربعة أشهر فقط.

أما الملف الرئيس الذي هيمن على كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية (١/ ٢/ ٢٠١١)، فهو ملف الإصلاح السياسي، وهو ما جاء صراحة بالقول:" نكلفك بتشكيل حكومة جديدة، تكون مهمتها الرئيسة اتخاذ خطوات عملية وسريعة وملموسة، لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي حقيقي". فكلمة "حقيقي" لم ترد في كتب التكليف السابقة، رغم أنها جميعاً تناولت ملف الإصلاح السياسي، وسنورد لاحقاً أوجه الشبه والاختلاف.

ورغم أن كل كتاب تكليف يتميز بهيمنة قضية رئيسة عليه، إلا أنها في الواقع تتناول ملفات وقضايا متشابهة يمكن وضعها تحت عناوين:

- الملف السياسي
- الملف الاقتصادي
- محاربة الفقر والبطالة
- محاربة الفساد
- الملف الإعلامي
- القوات المسلحة والأجهزة الأمنية
- العلاقات الخارجية
- القضية الفلسطينية

وتنعكس الظروف والأحداث التي ترافق تشكيل الحكومة على هذه الملفات تفصيلاً أو اختصاراً.

- **الملف السياسي**

تتناول كتب التكليف هذا الملف تحت مسمى التنمية السياسية، وهو ملف لم يخل منه أي كتاب تكليف حكومة، وربما يكون من أبرز الملفات، حيث الإسهاب والتفصيل، كما أنه يتقدم دائماً على الملفات الأخرى بعد مقدمة يقتضيها السياق، وتقتضيها الظروف المحيطة بتشكيل الحكومة.

ولا تخل كتب التكليف من شروحات متشابهة حول عملية الإصلاح السياسي "كما أكدنا دائماً أن الإصلاح لم يعد خياراً فقط بل هو ضرورة حياتية للأردن الجديد الذي نريد، والذي قطعنا شوطاً مهماً في مسيرة إبرازه وتجسيده، ولهذا فإن الحكومة مدعوة، بل هي مطالبة، بأن تكرس الإصلاح مفهوماً ومعنى في جدول أعمالها اليومي، باعتبار الديمقراطية نهجاً لا حيدة عنه،" كتاب تكليف حكومة معروف البخيت الأولى.

كما لم تخل كتب التكليف من مطالب عامة بتحقيق الرؤية الإصلاحية "ولقد بدأنا

منذ سنوات مسيرة الإصلاح والتحديث، ونحن عازمون على مواصلة هذه المسيرة" كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى.

وهذا لا ينفي أن كل كتاب تكليف يتضمن مطالب تفصيلية تميزه عن الكتب الأخرى، فقد كلف الملك حكومة البخيت الأولى التي أسندت إليها مهمة إجراء الانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر، بـ "إعداد جملة قوانين بشكل سريع وعاجل، ولكن يجب أن تتوخى العصرية والعدالة والمتغيرات، والقوانين المقصودة هي: قانون جديد للانتخاب، وآخر للأحزاب، وثالث للبلديات، وبما يسمح بتجديد حياتنا السياسية والبرلمانية، ويضمن مشاركة أوسع في عملية صنع القرار".

وفي ٢٠٠٩، وبعد حل المجلس الخامس عشر قبل انتهاء فترته الدستورية بعامين، كلف الملك حكومة سمير الرفاعي الأولى كذلك بـ" اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما في ذلك تعديل قانون الانتخاب، وتحسين جميع إجراءات العملية الانتخابية؛ لضمان أن تكون الانتخابات القادمة نقلة نوعية في مسيرتنا التطويرية التحديثية، وبحيث يتمكن كل الأردنيين من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشح"، واكتفى كتاب التكليف هنا بقانون الانتخاب فقط، وأسهب في مسألة تأطير العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب.

أما كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية، فقد هيمن عليه- كما أوضحنا- الملف السياسي، ولذلك فقد طلب من الحكومة " عملية تقييم شاملة، تفضي إلى إجراءات فاعلة تعالج أخطاء الماضي، وإلى خطة عمل واضحة تمضي بمسيرة الإصلاح إلى الأمام، من خلال مراجعة جميع القوانين الناظمة للعمل السياسي والمدني والحريات العامة وتطويرها"، كما طلب كتاب التكليف -ولأول مرة- إعادة النظر بقوانين "الأحزاب، والاجتماعات العامة، والبلديات، والعقوبات، والمطبوعات والنشر، وحق الحصول على المعلومة، وغيرها".

واستطرد كتاب التكليف في موضوع قانون الانتخاب بعبارات صريحة، فقد طلب من الحكومة أن " ترفع إلينا- في أسرع وقت ممكن- توصيتك حول آلية حوار وطني شامل ممنهج، تتمثل فيه جميع مكونات مجتمعنا وأطيافه، للتوافق على قانون انتخاب

جديد"، وهذه أول مرة ترد فيها الإشارة إلى ضرورة أن يشارك "جميع مكونات مجتمعنا وأطيافه" "للتوافق على قانون انتخاب جديد". حيث اكتفت كتب التكليف السابقة بدعوة الحكومة فقط لوضع قانون انتخاب طلب منها دائماً أن يكون عصرياً.

- **الملف الاقتصادي**

يحظى الملف الاقتصادي بأهمية في كتب التكليف، حيث لا يخلو كتاب من التطرق إلى هذا الملف، وهو الملف الذي هيمن على كتاب تكليف حكومة سمير الرفاعي الأولى، إذ استغرق أكثرمن ثلثه، فيما ورد بفقرة واحدة في كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية.

فقد تناول كتاب الرفاعي بالتفصيل المطلوب من الحكومة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية التي أخذت ارتداداتها تصيب الأردن، حيث طالب الكتاب الحكومة بـ" بذل أقصى جهودها لتطوير الأداء الاقتصادي، وضمان الإدارة المثلى للموارد، والعمل ضمن خطط واضحة تحمي اقتصادنا من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتمكنه من تحقيق أعلى مستويات النمو"، كما طالب الكتاب الحكومة بضرورة أن " يشمل برنامج الحكومة الاقتصادي خطوات وإجراءات تحقق التوازن بين الإمكانات المالية، والطلب على الإنفاق الحكومي، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتعزيز الاعتماد على الموارد الذاتية، وتطوير التشريعات الاقتصادية، وتحقيق أعلى درجات التوازن التنموي بين المحافظات"، كما ركز الحديث على ضرورة جذب الاستثمارات، لكنه أكد على "تسهيل عمل المستثمر الأردني ودعم رجال الأعمال الأردنيين بكل فئاتهم"، وهي إشارة لم يتطرق إليها كتابا تكليف حكومتي البخيت الأولى والثانية، فقد اكتفى كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى بالحديث عن "ضمان ثقة المستثمرين العرب والأجانب في مناخ الاستثمار الواعد لدينا".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ملف الخصخصة غاب تماماً عن كتابي تكليف حكومتي الرفاعي الأولى والبخيت الثانية، فيما اهتم به كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى بالقول " كما أؤكد على ضرورة الإسراع في استكمال برنامج الخصخصة بعد أن حققنا فيه نجاحاً ملموساً"، وقد تعرض ملف الخصخصة لانتقادات حادة من قطاعات شعبية وحزبية ونقابية.

- **الفقر والبطالة**

وتتناول كتب التكليف مشكلتي الفقر والبطالة ضمن الملف الاقتصادي، فتفصّل أحياناً وتختصر أحياناً؛ فكتاب تكليف حكومة البخيت الأولى يطالب بـ"وضع خطط عملية وسريعة للشروع فوراً بمعالجة جيوب الفقر والحد من البطالة، مثلما تطالب بإيجاد قاعدة بيانات واضحة، ومحوسبة، وميدانية، وحديثة؛ لحصر الأسر الفقيرة في المملكة؛ ضماناً لإيصال الدعم إلى مستحقيه"، كما طالبها بـ"إيجاد مساكن لذوي الدخل المحدود" عبر القيام بـ "تفويض أراضي الخزينة في محافظات المملكة لإقامة مشروعات سكنية توزع على هذه الشريحة (الأسر الفقيرة) بأسعار رمزية تتلاءم وظروفهم المعيشية".

وطالب كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى الحكومة بـ"تحقيق أعلى درجات التوازن التنموي بين المحافظات، بما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كافة، ومحاربة الفقر والبطالة، ولا بد أيضا من العمل على حماية الطبقات الفقيرة، وتقوية أدوات العمل المؤسسي لرعاية المحتاجين، وإن لم يكن قد ذكر الفقر والبطالة إلا مرة واحدة، لكنه أسهب في حث الحكومة على تقديم الخدمات كافة للمواطنين، من خدمات صحية وتربوية وبيئية".

ويلاحظ أن كلمتي الفقر والبطالة قد غابتا عن كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية، لكنه طالب الحكومة بـ"الاستمرار في العمل في إطار النهج الاقتصادي الإصلاحي، ...، وتحقق التوزيع العادل لمكتسبات التنمية، وتوسع الطبقة الوسطى، وتحمي الشرائح الفقيرة".

- **مكافحة الفساد**

لا يخلو كتاب تكليف من التأكيد على محاربة الفساد، وإن كان ذلك بعبارات مختلفة، فكتاب حكومة البخيت الأولى أكد أن على الحكومة "أن تضع نصب عينيها- وبشكل لا يقبل التهاون أو التباطؤ أو التردد- العمل الجاد والمسؤول على مكافحة الفساد والمفسدين، ومحاربة المحسوبية"، كما طالب الحكومة بـ"إنجاز قانون مكافحة الفساد المودع لدى مجلس الأمة منذ فترة وآن له أن يرى النور".

في حين جاءت عبارات مكافحة الفساد في كتاب حكومة الرفاعي الأولى على النحو التالي: " إن التنمية الشاملة التي نسعى إلى تحقيقها تستدعي ... وتفعيل آليات المحاسبة والمساءلة، ومحاربة كل أشكال الفساد والواسطة والمحسوبية بمنتهى الحزم والشعور بالمسؤولية".

لكن كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية تحدث بلغة أكثر حزماً تجاه الفساد والمفسدين، فقد طالب بـ"ضرورة تقوية البنية المؤسسية اللازمة لمحاربة كل أشكال الفساد، واتخاذ أقصى الإجراءات القانونية بحق من يثبت تورطه فيه".

- **الملف الإعلامي**

تشدد كتب التكليف على أهمية الحريات الإعلامية وتعزيزها، لكنها دائماً ما تنتهي بعبارات يفهم منها الاستياء من بعض الأداءات الإعلامية، فتنبه الحكومة لذلك.

فبعد الحديث الطويل عن الإرهاب وتفجيرات عمان في كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى، انتقل فوراً إلى الحديث عن الإعلام حيث قال:" وفي هذا السياق تقع على إعلامنا مسؤولية كبيرة يجب أن ينهض بها بكل شجاعة وأمانة، تجاه الوطن والدفاع عن منجزاته، وإشاعة أجواء التسامح، وقبول الآخر، واحترام حرية التعبير"، لكنه أردف قائلا: " بما ينسجم ومصالح الأردن أولا".

ويؤكد كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى كذلك على أنه "لا بد من إجراء التعديلات التشريعية اللازمة، وتبني السياسات الكفيلة بإيجاد البيئة المناسبة لتطور صناعة الإعلام المحترف، وضمان حق وسائل الإعلام في الوصول إلى المعلومة والتعامل معها من دون أي قيود أو عوائق"، ثم ينهي الفقرة بضرورة "تعديل القوانين وتحديثها لحماية المجتمع من الممارسات اللامهنية واللاأخلاقية التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام".

كذلك طلب كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية من الحكومة "ضمان حرية التعبير، وإيجاد البيئة الكفيلة بممارسة الإعلام المهني المستقل من دون أي قيد أو عائق"، كما طالبها بـ"توسعة آفاق الإفادة من وسائل الاتصال الحديثة" التي رأى بأنها "يجب أن تكون وسيلة لتعميم المعرفة وتكريس ثقافة الحوار"، " لا وسيلة لبث المعلومات

الخاطئة والإساءة إلى الأفراد والمؤسسات على غير وجه حق"، كما طالبها بـ" تطوير التشريعات لتشمل آليات ديمقراطية شفافة، تحاكي أفضل الممارسات الدولية"؛ وذلك "لحماية المجتمع من الممارسات اللامهنية، التي يمارسها البعض عبر وسائل الإعلام والاتصال، في خرق واضح لحقوق المواطنين وتقاليد مهنة الصحافة وأخلاقها".

- **القوات المسلحة والأجهزة الامنية**

دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بند دائم في كتب التكليف، والمراقب لا يلاحظ كبير اختلاف في تناول هذا الملف بين كتاب وآخر، فكلها تتحدث بالفخر والاعتزاز عن دور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في حماية الوطن ومنجزاته.

"إن ما يتمتع به الأردن من أمن واستقرار ما كان له أن يكون عنواناً أردنياً بامتياز، لولا ما تتمتع به قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية من يقظة وجهوزية" كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى، ثم يؤكد "لهذا فإننا نوليها ثقتنا ودعمنا تدريباً وتسليحاً، وفق أحدث الأنظمة والوسائل".

"وما كان لإنجازاتنا الوطنية أن تتحقق من دون نعمة الأمن والاستقرار، وقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية هي الضمانة لسيادة الوطن وأمنه واستقراره"، كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى، ثم يؤكد "وإن من أهم واجباتنا جميعاً أن نوليها كل الدعم والرعاية والاهتمام".

"إن قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية هي سياج الوطن وحامي مسيرته وأمنه وديمقراطيته" كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية، ثم يؤكد "وستبقى كما كانت دوماً محط رعايتنا واهتمامنا".

- **القضية الفلسطينية**

تتناول كتب التكليف في خاتمتها دائماً علاقات الأردن الخارجية بشكل سريع، وتركز على القضية الفلسطينية بعبارات عامة.

ويشدد كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى على أن حل القضية الفلسطينية يكمن

"وفق خارطة الطريق التي يجب أن يلتزم بتنفيذها الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي، وبما يفضي بالنهاية إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، ووضع حد لهذا الصراع الذي طال وأعاق تطور شعوب المنطقة ودولها"، ويوضح كتاب التكليف دعم الأردن لإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية (انتخابات ٢٠٠٦)، واستعداده "لتقديم كل خبراتنا وما يطلبه الأخوة في فلسطين لإنجاح انتخاباتهم التشريعية المقبلة، التي نأمل أن تفرز مجلساً تشريعياً ممثلاً لتطلعات الشعب الفلسطيني، وسيادة سلطة واحدة".

هذا الإسهاب الذي حظيت به القضية الفلسطينية، لم يحظ به كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى "وسنستمر في تقديم كل أشكال الدعم والإسناد لأشقائنا الفلسطينيين في نضالهم للحصول على حقوقهم المشروعة، خصوصاً حقهم في قيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني، وعاصمتها القدس الشرقية".

ويلاحظ أن كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية قد غاب عنه تماماً ذكر القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية.

- **العلاقات الخارجية**

حين تتناول كتب التكليف علاقات الأردن الخارجية فإنها تركز على العلاقات العربية؛ فقد طالب كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى الحكومة بـ"إيلاء العلاقات الأردنية العربية عناية خاصة، وبذل الجهود المكثفة لدعم العمل العربي المشترك، ونبذ أي خلافات قد تعصف بعالمنا العربي"، في حين طالب كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى بـ" تعزيز التضامن والتكامل ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك"، وقد غاب هذا الملف تماماً عن كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية.

المؤشرات والدلالات

- يلاحظ الباحث هيمنة قضية مركزية على كتاب تكليف الحكومة المنوى تشكيلها، وهي قضية يفرضها الواقع المحلي أو الإقليمي أو الدولي، فكما لاحظنا، فقد هيمنت قضية الإرهاب ومحاربته على كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى؛ وذلك عقب

تفجيرات عمان، كما هيمن الملف الاقتصادي على كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى عقب الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم، فيما هيمن ملف الإصلاحات السياسية على كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية، عقب ثورة تونس التي أطاحت بنظام زين العابدين بن علي.

- يلاحظ الباحث أن كتب التكليف تؤكد أن الأولوية دائماً هي للإصلاح الاقتصادي، وأن الإصلاح السياسي يأتي لتأمين الإصلاح الاقتصادي ودفعه؛ وهذا ما يوضحه كتاب تكليف حكومة الرفاعي الأولى "ونحن إذ نعتبر الإصلاح الاقتصادي أولوية لما له من أثر مباشر على حياة مواطنينا الذين يشكل تحقيق الأفضل لهم هدفنا الأساس، فإننا نؤمن أن هذا الإصلاح لن يحقق أهدافه إذا لم يقترن بإصلاح سياسي يضمن أعلى درجة من المشاركة الشعبية في صناعة القرار"، وما يوضحه أيضا كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية: " وأوضحنا أهمية التركيز على الإصلاح الاقتصادي ضرورةً لتوفير أفضل سبل العيش لأهلنا في جميع أنحاء الوطن، وهدفاً لن يصل إلى مداه من دون إصلاح سياسي يزيد من مشاركة المواطنين في صناعة القرار".

- تشير كتب التكليف الثلاثة مدار البحث أن نبرة عدم الرضا تتصاعد لدرجة تصل إلى النقد الواضح؛ فقد أثنى كتاب تكليف حكومة البخيت الأولى (٢٠٠٥) على الحكومة السابقة، طالباً أن "تواصل العمل، وتعلي البنيان، وتصحح ما يمكن اعتباره خللاً أو تقصيراً غير مقصود"، فيما طلب من حكومة الرفاعي الأولى (٢٠٠٩) أن "تبني على ما حققه وطننا الغالي من إنجاز وتقدم" وأن "تعالج ما اعترى المسيرة من ثغرات واختلالات"، ولم يشر إلى أنها غير مقصودة. لكن كتاب تكليف حكومة البخيت الثانية (٢٠١١) كان أكثر نقداً حين قال: "إلا أن المسيرة عانت من ثغرات واختلالات أنتجها خوف البعض من التغيير ومقاومتهم له حماية لمصالحهم، والتردد في اتخاذ القرار من قبل الكثيرين ممن أوكلت إليهم أمانة المسؤولية، إضافة إلى سياسات الاسترضاء التي قدمت المصالح الخاصة على الصالح العام، فكلفت الوطن غالياً وحرمته العديد من فرص الإنجاز".

- يلاحظ الباحث استغراق كتب التكليف بالشأن المحلي، وملامستها للشأن

الخارجي، وأحياناً غيابها عنه تماماً، وهذا يعطي انطباعاً أن ولاية الحكومة تتركز في الشأن المحلي، وهذا ينطبق كذلك على ملف القوات المسلحة والأجهزة الأمنية.

- يلاحظ الباحث أن كتب التكليف تتناول بالتفصيل رؤيتها لتشكيل الحكومات، فهو يؤكد على حكومة سمير الرفاعي الأولى "أن يتم اختيار الوزراء وفق معايير القدرة والكفاءة، وعلى أساس الالتزام بالرؤية العامة لأولويات المرحلة المقبلة، وشروط التصدي لها، ووضع الخطط العملية لتنفيذها، وفي ضوء ذلك، فإننا نوجهك لأخذ ما يلزم من الوقت لمناقشة المرشحين للانضمام إلى الفريق الوزاري حول الأهداف والبرامج وآليات التنفيذ؛ بحيث يعرف كل وزير الأهداف المتوقع منه تحقيقها، والمعايير التي سيقيم أداؤه على أساسها"، وهو ما التزم به الرفاعي لدى تشكيله الوزارة، حيث التقى بالكثير من المرشحين لشغل منصب وزاري، ودرس عشرات السير الذاتية، وأجرى مقابلات شخصية.

كما وجه البخيت لدى تشكيله الحكومة الثانية "لأن تأخذ ما تحتاجه من وقت لاختيار فريقك الوزاري من أبناء الوطن القادرين والمؤهلين والملتزمين بالرؤية الإصلاحية الشاملة، التي تعتمد الحوار والانفتاح والصراحة والشفافية والتواصل مع أبناء شعبنا العزيز، وبعد إجراء مشاورات موسعة مع مكونات الطيف السياسي والمجتمعي المختلفة"، وهي المرة الأولى التي يطالب فيها كتاب التكليف رئيس الحكومة بالتشاور مع مكونات الطيف السياسي لدى تشكيله الحكومة، وهو الأمر الذي التزم به البخيت كذلك.

اتجاهات التغيير والإصلاح في الأردن•

استهلال: لحظة استثنائية

شهدت الأشهر الأخيرة، وبصورة موازية وعاكسة للثورات الديمقراطية العربية، نشاطاً مكثّفاً في المشهد السياسي الأردني، "تزاوجت" فيه الحركات المعارضة التقليدية، كلجنة أحزاب المعارضة، وبصورة خاصة جماعة الإخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الإسلامي، وحزب الوحدة الشعبية، اللذين قاطعا الانتخابات النيابية الأخيرة مع الحركات الجديدة، التي برزت بصورة واضحة منذ العام الماضي، وبدرجة أكثر حضوراً وفعالية في الأشهر القليلة الماضية.

وبالرغم من استمرار المسيرات والمطالبات بالإصلاح السياسي بصورة دائمة ومتواصلة منذ ما سمي بمسيرة ذيبان ٧/ ١/ ٢٠١١، وانضمام أغلب الاتجاهات التقليدية والجديدة لهذه الأنشطة، إلاّ أنّ هنالك اتجاهات مختلفة من المطالبات والأولويات تبدو بوضوح شديد في الخطابات والبيانات والشعارات السياسية المعروفة.

الجديد ليس فقط على مستوى الشارع، بل حتى على مستوى النظام السياسي نفسه، إذ بعد سنوات من إنكار وجود أزمة سياسية، فقد ألقت المتغيرات الإقليمية الأخيرة ظلالاً شديدة على توجه النظام نحو الإصلاح السياسي، ليس فقط من خلال كتاب التكليف الملكي للحكومة الجديدة، برئاسة معروف البخيت[١]، وهو كتاب يتضمن بوضوح طلب "إطلاق مسيرة الإصلاح السياسي"، من خلال "خطوات سريعة وملموسة"[٢]، وليس فقط من خلال رد الحكومة الذي أكّد على هذه الأولوية، بل من

• **إعداد الدكتور محمد أبو رمان، باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، وكاتب في صحيفة الغد اليومية- الأردن.**

١- انظر حول تغيير الحكومة وكتاب التكليف الملكي، الرابط التالي على موقع عمون الإلكتروني:
http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=79425

٢- المرجع نفسه

خلال الخطابات والرسائل الملكية المتعددة التي تذهب بالاتجاه نفسه[٣].

رسائل "حسن النيّة" من الدولة امتدت إلى تأكيدات بتغييرات حقيقية لتعزيز المسار الديمقراطي، وقد عهد إلى لجنة الحوار الوطني، برئاسة رئيس مجلس الأعيان- طاهر المصري، تحديد التغييرات المطلوبة لتحقيق الإصلاح السياسي المطلوب، ضمن جدول زمني واضح.

وبالرغم من هذا الانفتاح السياسي الواضح، وما تخلله من السماح بفعاليات ومسيرات ونشاطات تدعو إلى الإصلاح السياسي، أولها: مطالب محددة، ما شمل حتى أكثر التيارات الراديكالية في الساحة الأردنية، السلفيين الجهاديين[٤]، إلاّ أنّ هنالك تخوفاً ما يزال قائماً من تكرار سيناريو الأجندة الوطنية، والمبادرات الملكية الأخرى التي قدمت تصورات للإصلاح، لكنها بقيت "حبراً على ورق".

ومع مشروعية هذه المخاوف، إلاّ أنّ الظروف الداخلية الحالية، والمتغيرات الإقليمية (الثورات الديمقراطية العربية)، والموقف الدولي، (تحديداً الأميركي)، جميعها تدفع نحو إحداث تغييرات سياسية نوعية، وهي لحظة تاريخية استثنائية تجتمع فيها الديناميكيات الداخلية والخارجية لتجعل من "طموح الإصلاح السياسي" على أجندة الأولّيات،

٣- انظر تلخيص لخطاب البخيت على الرابط التالي للموقع الإلكتروني لصحيفة السبيل اليومية الأردنية:
http://www.assabeel.net/local-news/%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%86%D8%A7/34559-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8063-%D8%B5%D9%88%D8%AA%D8%A7%D9%8B.html

٤- انظر، كذلك، تقرير الجزيرة نت "المسيرات والاعتصامات تعم الأردن"، وفيه حديث عن المسيرة ومقابلة مع بعض قادتها، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/48C95998-1F96-4954-B191-9749AC893AD4.htm ،

وانظر فيديو للمسيرة والهتافات على الرابط التالي:
.http://www.jordandays.tv/showVideo1.aspx?VidId=1628

وتجعل من "الممانعة الرسمية" له في أضعف مراحلها، بعد أن كانت هي العائق والعقبة الكأداء في وجه الإصلاح السياسي.

ذلك لا يمنح "تطمينات" و"ضمانات" كافية، إذ أنّ هنالك تحديات صلبة أمام قطار الإصلاح السريع، وفي مقدمتها ثلاثة تحديات رئيسة:

التحدي الأول: أنّ "ممانعي الإصلاح السياسي" في مؤسسات الدولة، أو من تتعارض مصالحهم معه، سيعملون على "عرقلة" المسار والتخفيف من اندفاعه، بل وتفريغ التغييرات المطلوبة من مضمونها خلال المرحلة المقبلة؛ فهذه "الأدوات الرسمية" بنت نمط عملها وتفكيرها على "إبقاء الوضع الراهن"، ومنع التغييرات المتوقعة، وحتى إن كان هنالك من داخل "مؤسسات الدولة" من يدفع باتجاه الإصلاح، فسينظر إليه "الممانعون" بنظرية الريبة والتشكيك بعدم إدراك خطورة الإصلاحات المطلوبة، وسيعملون على إفشاله.

ومن المتوقع أن تنتقل "الأدوات الرسمية" - مع كل مرحلة من مراحل تنفيذ أجندة الإصلاح- للتخفيف من تداعياتها ومضامينها، ولإعاقة نتائجها على أرض الواقع، باستخدام أساليب مختلفة ومتنوعة.

التحدي الثاني: وهو التحدي الأهم والأكثر حسماً لمسار الإصلاح السياسي، ويتمثّل بعدم وجود اتفاق إلى الآن على أجندة محددة للإصلاح، بوصلته وأولوياته، واتجاهاته، بين القوى السياسية التي تتحرّك في الشارع، إذ تتنوع المطالب وتتعدد بين ذات الطبيعة الإيديولوجية، والمطلبية، والاقتصادية، والسياسية، ليس ذلك فحسب، بل هنالك اختلاف حتى في تعريف سقف الإصلاح السياسي المطلوب، والمراحل المتتالية في الوصول إليه.

وتزهو وراء هذا الاختلاف الألوان الحزبية والإيديولوجية المتنوعة والمتعددة التي تشكّل خلفية سياسية للأحزاب والقوى التي تقود ما يسمى بـ"الحراك الداخلي" اليوم، وتحديداً القوى اليسارية والقومية والإسلامية، لكن ما هو أهم من ذلك ما يثيره البعض

حول المواطنين من أصول فلسطينية، حيث يرى هؤلاء بأنها أحد الأسباب والدوافع لعدم القيام بالإصلاح، أي التأجيل حتى حسم مستقبل القضية واللاجئين.

التحدي الثالث: وهو التحدي الاقتصادي، إذ تبعث المعطيات المالية الحالية على قلق كبير من مستوى العجز في الموازنة العامة، وحجم الدين، وضعف فرص النمو الاقتصادي خلال العام الحالي، في ظل أجواء من البطالة والفقر والاحتقان الاجتماعي، مما يهدد بتدهور أكبر في الاقتصاد الوطني، ومن ثم انفجار حالة "الاحتقان".

الرهان الرسمي الآن يكمن بالحصول على مساعدات خارجية تخفف من وطأة الشروط الاقتصادية، وتحدّ من العبء المالي على الموازنة، مما يحول دون إجراءات اقتصادية لاحقاً، ولا يبدو أن "الشارع الأردني" متقبلاً لها، ومن ذلك اللجوء إلى "الوصفات القاسية" لصندوق النقد الدولي، مرّة أخرى، وهي بالضرورة مؤشرات لا تبعث على الارتياح.

خطورة سيناريو "انفجار الأوضاع الاقتصادية" من خلال موجات عنف واحتجاجات وأزمات، على غرار ما حدث في عام ١٩٨٩، أنّها الآن غير مضمونة النتائج، وربما في سياق الضعف الحالي لعلاقة الدولة بالمجتمع، وتراجع هيبتها وانكسار قيمة "سيادة القانون"، والشعور بأزمة الإدارة السياسية، فكل ذلك ربما يدفع إلى حالة من الانفلات، ليس من السهولة التنبؤ بنتائجه اللاحقة.

هذه الورقة تحاول الإمساك بحيثيات اللحظة السياسية الراهنة، وما تحمله من مؤشرات على اتجاهات التغيير في المرحلة المقبلة، سعياً لبناء مقاربة أولية تحدد مواقف القوى الفاعلة وأجنداتها السياسية، مقابل الخطاب الرسمي، وما يحمله من وعود وتوقعات للإصلاح السياسي، مما يجعلنا أمام خارطة أكثر وضوحاً في استنطاق طبيعة التحولات والفاعلين السياسيين، من خلال المحاور التالية:

- الفاعلون القدامى والجدد: ما هو الإصلاح المطلوب؟
- أجندات متعددة: اتجاهات التغيير وأولوياته
- تحديات الإصلاح: سياسياً ومجتمعياً.

- ١ -

الفاعلون القدامى والجدد: ما هو الإصلاح المطلوب؟

تعكس مسيرات الجامع الحسيني، في قلب العاصمة عمان، التي بدأت بصورة منتظمة منذ ٢٠١١/١/١٤، التعبير الأبرز عن المطالبات بالتغيير في البلاد، بالتزامن والتوازي مع مسيرات أخرى في محافظات متعددة من المملكة.

مسيرات الجامع الحسيني ضمّت أغلب القوى السياسية المنادية بالإصلاح والفاعلية في الشارع، سواء من القوى اليسارية (حزب الوحدة الشعبية، الحزب الشيوعي، البعث الاشتراكي) أو من حركة المعارضة الكبرى في البلاد، جماعة الإخوان المسلمين، أو القوى المعارضة الجديدة، مثل حركة المعلمين والمتقاعدين العسكريين، والقومي التقدمي، وحركة "جايين" (الحملة الأردنية للتغيير)، وغيرها[٥].

ومع ذلك، وبالرغم من استمرار ارتفاع السقف السياسي للمطالبات، إلا أنّه لم يُطرح شعار "تغيير النظام"، وكان هنالك حرص من القوى والأحزاب السياسية على التأكيد بأنّ المطلوب هو "إصلاح النظام"، بالحفاظ على "الصيغة الملكية"، لكن بإحداث تغييرات جوهرية، وليس فقط شكلية، أو مجرد تغيير حكومات، كما كان يحصل سابقاً، بما في ذلك التغييرات الدستورية[٦].

وإضافة إلى مسيرات الجامع الحسيني، والمطالب التي برزت فيها، صعدت ظاهرة البيانات السياسية التي تدعو إلى التغيير والإصلاح، مع الإعلان عن بعض الحركات الجديدة، كحركة دستور عام ١٩٥٢، وحركة جايين، والتيار الوطني التقدمي، وغيرها من حركات ولدت مؤخراً على وقع الثورات العربية، والتحركات السياسية الشعبية.

٥- انظر: "السيرة الذاتية للحراك الشعبي: الشرارة انطلقت من ذيبان وانتهت بمائة نشاط احتجاجي"، موقع عين نيوز الإلكتروني الإخباري، على الرابط التالي: http://ainnews.net/67102.html

٦- انظر: تقرير الجزيرة نت بعنوان "مسيرات الأردن تطالب بإصلاح النظام"، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/10A53C3C-E6BC-464D-BC7E-DD6E41C7B453.htm.

السقف الأعلى كان من دعاة الملكية الدستورية (مجموعة من قيادات الإخوان المسلمين مع شخصيات سياسية أخرى) [٧]، ومن المعارض المعروف ليث شبيلات، الذي وجّه رسالة نقدية شديدة للملك، وهي رسالة غير معهودة[٨].

وبالرغم من قدرة هذه المسيرات والبيانات على تشكيل أدوات ضغط على "مطبخ القرار" لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي، من دون إبطاء، أو محاولات التفافية، إلاّ أنّ هذه الفعاليات إلى الآن ما تزال ذات طابع حزبي أو نخبوي، تقودها المعارضة التقليدية والجديدة على السواء، وتضم في أحسن الأحوال آلافاً من المحتجين.

-٢ -

أجندات متعددة: اتجاهات التغيير وأولوياته

تعكس شعارات المسيرات والبيانات التي طغت على المشهد السياسي خلال الفترة الأخيرة، وتطالب بإصلاحات معينة، حضوراً لقوى معارضة تقليدية وجديدة، لكل منها أجندته الإصلاحية، وخلفيته الحركية والاجتماعية.

على صعيد القوى التقليدية، هنالك أحزاب المعارضة، التي شارك أغلبها في الانتخابات: انتخاباً أو ترشيحاً، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، و(جماعة الإخوان المسلمون)، وحزب الوحدة الشعبية، وقد فرّخ كلا الحزبين أدوات جديدة تتناسب مع المرحلة؛ كحركة "مقاطعون من أجل التغيير" [٩]، والبيان التأسيسي للهيئة الوطنية للإصلاح (التي ضمّت الحزبين وشخصيات سياسية أخرى)[١٠].

٧- انظر حول مبادرة الملكية الدستورية الرابط التالي على موقع سي إن إن العربي:
http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/3/1/jordan.king/index.html

٨- انظر: نص الرسالة على موقع الجزيرة نت، الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2011/2/7/1_1040437_1_51.pdf

٩- انظر الصفحة الخاصة بحركة مقاطعون من أجل التغيير، على الفيس بوك، الرابط التالي:
http://ar-ar.facebook.com/youth2change

١٠- انظر حول إشهار الهيئة الوطنية للإصلاح، الرابط التالي: http://ar.ammannet.net/?p=77047

وشاركت أحزاب المعارضة ببعض المسيرات وامتنعت عن المشاركة في أخرى، لكن الحضور الأبرز كان للحزبين المقاطعين، جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة الشعبية، حيث يمتاز حزب الجبهة بالحضور الشعبي الملموس، والقدرة على تحريك الشارع، والحشد والتعبئة الشعبية.

سقف مطالب الجبهة، سياسياً، تمثّل بإصلاح دستوري يعيد التوازن بين السلطات الثلاث، ويحقق قاعدة "الأمة مصدر السلطات"، وبحكومة برلمانية، وتداول السلطة، وقانون انتخاب ديمقراطي يقوم على التمثيل النسبي، وإنشاء محكمة دستورية، وإلغاء معاهدة وادي عربة، ومجابهة التطبيع، وسياسة خارجية مستقلة سيادية، ورفض الارتهان للتبعية للخارج[١١].

وفي المقابل، لم تتبنّ الحركة الإسلامية مبادرة "الملكية الدستورية" التي أطلقتها مجموعة من قيادات الحركة بالتنسيق مع شخصيات سياسية أخرى، فلا تعد هذه المبادرة، رسمياً، ضمن سقف المطالب الرسمية للجماعة حتى كتابة هذه الورقة، وإن كانت الجماعة تتبنى إصلاحات دستورية عديدة تتقاطع مع دعاة الملكية الدستورية.

اقتصادياً، تمثل سقف المطالب بمكافحة الفساد، وإعادة النظر في قانون الضريبة المؤقت، وبقانون المالكين والمستأجرين، وبوقف التطبيع الاقتصادي، وبتقوية السياسات الزراعية، ودعم إقامة اتحاد لطلبة الأردن، ونقابة للمعلمين[١٢]..

وتتفق جماعة الإخوان مع حزب الوحدة الشعبية في المطالبة بحل البرلمان فورياً، كرسالة حاسمة من الدولة بخصوص الإصلاح السياسي، ويبدو تركيزهما بدرجة رئيسة على قانون انتخاب عصري، وضمانات من أجل انتخابات نزيهة[١٣]، أمّا القوى الجديدة، فقد بدأ أغلبها

١١- انظر على سبيل المثال: المؤتمر الصحافي الذي أعلنت فيه الجماعة مقاطعة الانتخابات النيابية ٢٠١٠، على الرابط التالي:

http://www.jabha.net/index.php?option=com_content&view=article&id=131:2-8--2010-&catid=43:2011-01-06-23-57-06&Itemid=66

١٢- المصدر السابق نفسه.

١٣- انظر: حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني يعلق مشاركته في لجنة الحوار، الحياة اللندنية، ١٠ مارس ٢٠١١، على الرابط التالي:

بصيغة مطالب احتجاجية، تطوّرت لاحقاً إلى مطالب سياسية، وبسقف مرتفع.

ويلاحظ أنّ أغلب هذه القوى تحاول التنسيق فيما بينها، سواء على مستوى المطالب أو المواقف، وقد وجدت تعبيراً مبدئياً عنها من خلال ما سميّ بالحملة الأردنية للتغيير "جايين"، التي أعلن عن تأسيسها في الكرك في ٢٢/ ١/ ٢٠١١، وضمّت مجموعات رئيسة: من لجان المعلمين، والمتقاعدين العسكريين، وعمال المياومة، والموظفين، ومن يساريين وقوميين(١٤).

برزت، أيضاً، في السياق نفسه، مجموعات مقربة من هذا التوجه، مثل حركة شباب ذيبان، التيار الوطني التقدمي(١٥)، لجنة المبادرة الوطنية(١٦)، والحراك الشبابي الأردني(١٧)..، وأغلبها يساهم في الفعاليات ضمن التنسيق مع حملة جايين، وهنالك – كذلك- التيار القومي التقدمي(١٨)، الذي لا تبتعد مطالبه الإصلاحية عن هذه المطالب، بالإضافة إلى بيانات جديدة، تعبر عن مجموعات من الشباب الطامح في التغيير، مثل حركة دستور عام ١٩٥٢(١٩).

---

http://international.daralhayat.com/internationalarticle/242892

١٤- انظر: صفحة جايين على الفيس بوك، الرابط التالي:

http://www.facebook.com/jayeen.jordan

١٥- انظر حول طروحات التيار الوطني التقدمي، الرابط التالي على موقع كل الأردن، إذ يعتبر الموقف من قوننة قرار فك الارتباط حجر أساس في مشروع الإصلاح السياسي

http://www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=9235:2011-02-28-15-05-18&catid=49:2010-09-24-07-31-59&Itemid=1

١٦- انظر: موقع لجنة المبادرة الوطنية الإلكتروني على شبكة الإنترنت، الرابط التالي:

http://www.almubadara-jo.org/

١٧- انظر صفحتهم على الفيس بوك:

http://www.facebook.com/pages/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D9%86%D9%8A/133935656674261

١٨- انظر: إشهار التيار القومي التقدمي على الرابط التالي:

http://en.ammannet.net/?p=82087

١٩- http://www.hs.facebook.com/pages/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-1952/128894667178803

وينضم إلى المجموعات الجديدة في الفعاليات والبيانات حزب الجبهة الموحدة، وهو حزب يضم قيادات بيروقراطية سابقة، لكن يمتاز بسقف مرتفع من المطالب السياسية، ووجود عدد من النواب له في البرلمان، وإن كانوا بصفة غير رسمية، وله صلة ليست تنظيمية بقدر ما هي تنسيقية، مع كتلة التغيير النيابية، التي تضم عشرين نائباً، لكنها لا تقدّم خطاباً شبيهاً بخطاب الجبهة، الذي يركز على الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد، وتصحيح البرنامج الاقتصادي بما يجعله أكثر توازناً، ولصالح الطبقة الوسطى.

وهنالك حركة اليسار الاجتماعي، التي تأسست سابقاً، وتمزج بين الحرص على الإصلاح السياسي، ومحاربة الفساد، ورفض البرنامج الليبرالي الجديد اقتصادياً، وبين هاجس الحفاظ على هوية الدولة، والخشية من "التوطين السياسي" للاجئين الفلسطينيين[٢٠].

بالنظر إلى مطالب هذه المجموعات، نجد أنّ أغلبها يجمع بين مطالب الإصلاح السياسي، وهاجس حماية هوية الدولة، ورفض السياسات الاقتصادية.

سياسياً، تمثل الحد المشترك بين هذه المجموعات في الدعوة إلى دستور العام ١٩٥٢، مع إصلاحات دستورية، تقوم على قاعدة "الأمة مصدر السلطات"، وفي حكومة إنقاذ وطني، تقودها شخصيات لها حضورها الشعبي ومصداقيتها، وفي تداول السلطة وحكومة برلمانية، وفي الحريات العامة، وحقوق الإنسان، ومحاربة الفساد.

الملف الاقتصادي يبدو أكثر أهمية وتركيزاً لدى هذه المجموعات الجديدة، التي انطلق جزء كبير منها من مظالم اقتصادية واجتماعية (حركة عمال المياومة، حركة المعلمين، المتقاعدون القدامى)، ويغلب على هذه الاتجاهات المطالبة بدور كبير للقطاع العام والدولة في توجيه السوق، وتأمين المواد الأساسية بأسعار مدعومة، وبعضها يطالب بعودة وزارة التموين، وضبط الأسعار، بنَفَس يطالب بفتح الدولة للتوسع في الوظائف العامة للحد من البطالة.

٢٠- انظر الموقع الرسمي للحركة على الرابط التالي: http://www.yasarjo.net/

-٣-

تحديات الإصلاح: سياسياً ومجتمعياً

من الواضح أنّ هنالك "أرضيةً عامة" مشتركة تقف عليها هذه القوى السياسية، من شرائح اجتماعية واسعة، يمكن أن تمثّل "الحد الأدنى من القواسم الوطنية المشتركة"، ويمكن تلخيصها بـ:

- إصلاح دستوري يخلق توازناً في السلطات، ويسمح بتطبيق حقيقي لمبدأ "الأمة مصدر السلطات"، ويكون قاعدة متينة للإصلاح السياسي المطلوب.
- حكومة منتخبة، غالباً من خلال مجلس النواب، وتداول سلطة، وتعددية سياسية، وإطلاق الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، بما يشمل إعادة النظر في القوانين الناظمة للعمل السياسي، مثل: قانون الاجتماعات العامة، وإنشاء نقابة للمعلمين، وتمكين المجتمع من تنظيم نفسه بصورة سياسية ومدنية، وغيرها.
- العدالة الاجتماعية، من خلال إعادة النظر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، بما يضمن دعم الطبقات الفقيرة والوسطى، وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية، وإن كان هنالك اختلاف بين هذه المجموعات في تحديد قضايا رئيسة في "البدائل الاقتصادية"، بين مجموعات أقرب إلى الاتجاه اليساري، ومجموعات أقرب إلى "الليبرالية المعتدلة".
- محكمة دستورية، ومحكمة مختصة بالنظر في قضايا الفساد.

وبالرغم من هذا التوافق على "الخطوط العامة"، تبقى هنالك خلافات جوهرية متعلّقة بما يمكن أن نطلق عليه "إشكالية المواطنة".

وتبرز هذه المعادلة عندما يقترب الحديث في الإصلاح السياسي من قانون الانتخاب، ومن القضايا الحساسة في العلاقة الأردنية- الفلسطينية ومستقبلها، وتأخذ طابعاً جدلياً بين سؤال المواطنة ومركزها القانوني والدستوري وحقوقها، وهاجس حماية هوية الدولة.

وبرغم أطروحات البعض حول ربط الإصلاح بتحجيم دور المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، وربط ذلك أيضاً بالحل النهائي للقضية الفلسطينية، غير أن هذا التحدي يقابله معطيات تجعل من مواجهته في سياق حوار عقلاني داخلي، وتجعل من مهمة تحجيمه وتجاوزه ممكنة جداً، ذلك أنّنا أمام:

أولاً: التغيير- الإصلاح السياسي ضرورة ماسة، لا تقبل التأجيل والترحيل، لأنّ المعادلة السياسية الراهنة لم تعد تنتج سوى أزمات اجتماعية وسياسية، وقد فقدت الصلة مع المعادلة الاقتصادية، فضلاً عن الموجات الجديدة من التغيير السياسي في العالم العربي، مما يجعل من بقاء الوضع الراهن عبئاً على الدولة والمجتمع على السواء.

ثانياً: هنالك خطاب واضح لجماعة الإخوان المسلمين ونخب سياسية متعددة الأصول برفض الوطن البديل والتوطين السياسي، والتمسك بحق العودة؛ مما يجعل الوصول إلى تفكيك المشكلات أكثر سهولة[٢١].

ثالثاً: يبدو الحل في التمييز أولاً بين "الأرضية المشتركة" التي يمكن أن يقف عليها الجميع، وليست موضع خلاف أو نقاش، كدولة القانون والمؤسسات، وحقوق المواطنة، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد، والتعددية السياسية، وتداول السلطة، وحقوق الإنسان، والحريات العامة، وهي منطقة واضحة وواسعة جداً، وغيرها من قضايا الخلاف.

رابعاً: يبقى الاختلاف على قضايا محددة في التغيير حول قانون الانتخاب، والضمانات التي يمكن أن يقدّمها للأطراف المختلفة، ومن خلال تفكيك هذه الإشكالية، فإنّ السيناريو المطروح هو الوصول إلى "صفقة مزدوجة" تقوم أولاً على عقد مجتمعي، يتم التفاهم فيه على كيفية حماية المركز القانوني للمواطنة وفق القانون والدستور، وثانياً بين المجتمع والدولة، أو بين الملك والبرلمان المقبل، على صيغة النظام السياسي المقبل، وحدود صلاحيات المؤسسات المختلفة، مع وجود حكومة تمثل الأغلبية البرلمانية.

٢١- انظر على سبيل المثال: دراسة الإخوان المسلمون ما بعد المقاطعة: إعادة ترسيم الدور السياسي للجماعة، لمحمد أبو رمان، أوراق مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية،

هذه الملامح العامة للسيناريو الأنسب للانتقال من الصيغة الحالية لنظام الحكم إلى الصيغة الجديدة، هي الأكثر ضمانة واستقراراً، لعدم تحول المسار الحالي إلى سيناريو الفوضى أو الصدام في حال لم يحدث توافق داخلي على ذلك.

الخلاصة

تمثل اللحظة الراهنة فرصة نادرة لتحقيق خطوات نوعية باتجاه الإصلاح السياسي، إذ تجتمع المتغيرات الإقليمية، كالثورتين التونسية والمصرية، والاحتجاجات العربية، مع بوادر تحول في الموقف الأميركي يمنح الأولوية للإصلاح السياسي، مع محركات سياسية واقتصادية داخلية تعزز المطالبة بالإصلاحات العامة.

وبالرغم من أنّ "الممانعة الرسمية" تبدو اليوم في أضعف مراحلها، تحت الضغوط الداخلية والخارجية، وبالرغم من بروز مؤشرات ملموسة على توجهات نحو الإصلاح السياسي من جانب "مطبخ القرار"، إلاّ أنّ هنالك فجوة ما تزال قائمة بين ما تطرحه الحكومة وما تطالب به أغلب القوى السياسية، سواء على صعيد "سقف التوقعات"، أو السرعة الزمنية في إنجاز مهمة التحول.

وفي المشهد السياسي، تزاوجت احتجاجات قوى المعارضة التقليدية، وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين، مع قوى جديدة برزت في الفترة الأخيرة، وأغلبها يستند إلى مظلوميات اقتصادية، جراء البرنامج الاقتصادي الحالي.

وثمة قواسم مشتركة بين هذه القوى في المطالبة بإصلاحات دستورية، وبحكومة منتخبة، وبإطلاق الحريات العامة، وصون حقوق الإنسان، والمطالبة بمحكمة دستورية، ونقابة للمعلمين، وإصلاح ضريبي، ومكافحة الفساد، وبرنامج اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية.

المهمة الحقيقية تكمن، حالياَ، في بناء توافق مجتمعي على أجندة الإصلاح السياسي وأولوياته، وذلك التوافق كفيل بتجديد النظام السياسي، وتحقيق مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي، ومواجهة الفساد، والوصول إلى الحكم الرشيد.

مقابلة العدد

في مقابلة مع
دولة الأستاذ أحمد عبيدات رئيس الوزراء الأردني الأسبق*

❖ الإصلاح الحقيقي يمثل الضمانة الوحيدة لمستقبل الأردن وأجياله القادمة

❖ الوحدة الوطنية في الأردن تعد خطاً أحمر لا يجب تجاوزه، من يهددها يسهم في إضعاف الأردن الدولة والنظام، كما يسهم في زعزعة استقرار البلد وأمنه

❖ رد الفعل الرسمي الأردني حيال دعاوى الإصلاح ما زال قاصراً عن فهم حركة الشعب والتحولات الجارية في المنطقة العربية

الأستاذ جواد الحمد (يمين)، ودولة الأستاذ أحمد عبيدات (يسار)

أسرة التحرير: نحن سعداء بلقاء دولتكم، ونرحب بكم في أسرة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية التي تصدرها المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.

الحوار الذي نحب أن نجريه مع دولتكم سيتركز على موضوع التغيير والتحول

* حاوره من أسرة تحرير المجلة كل من: أ. جواد الحمد، رئيس تحرير المجلة وأ. عبد الحميد الكيالي، مدير تحرير المجلة.

الجاري في العالم العربي، أو بتفصيل أكثر التحول السياسي والثورات الشعبية، وفي السياق ذاته سنتاول موضوع القضية الفلسطينية واستيعاب إسرائيل في ظل هذه الأجواء، ثم سنتطرق إلى الأوضاع الداخلية في الأردن، ودوره الإقليمي في المرحلة القادمة في ضوء التحولات السياسية في المنطقة.

المحور الأول: التحولات والحراك السياسي والشعبي في المنطقة العربية

ابتداءً كيف تنظرون إلى طبيعة التحولات السياسية والشعبية في المنطقة العربية؟ وما هي الديناميكيات المحركة لهذه التحولات؟ إذ يبدو أن هذه الديناميكيات قد عملت بمستوى متميز، مستخدمة وسائل اتصال كثيرة، فضلاً عن أنها تملك رصيداً تستند إليه في الحراك، وفي تصورنا أنه رصيد عميق؟

أحمد عبيدات: أحب أن أؤكد على المعاني التي تفضلتم بها في السؤال، إنني أرى ديناميكيات هذا التحرك من خلال مستوى الوعي وعمق هذا الوعي في جماهير الشباب في الوطن العربي، وخاصة في الدول التي وقع فيها التغيير بالطريقة التي تم بها، بالإضافة للبُعد الفني الذي تمثل في استخدام وسائل الاتصال الحديثة واستخدام ثورة المعلومات والاتصال التي عمّت العالم كله، ونحن في هذا العالم جزء منه، وبالتالي كان لها أثر كبير جداً في سرعة انتشار التحرك وفي تصويب المسيرة أولاً بأول بين الجماهير المحتشدة بمئات الألوف أحياناً؛ لأنه لا يمكن أن توجَّه الجماهير أو أن تُقاد أو أن تصوَّب مطالبها وتركز إلا من خلال هذه السيطرة التقنية، لكن الأهم من كل ذلك هو مستوى الوعي الذي وصلت إليه تلك الجماهير كما أشرت.

وبهذه المناسبة كثرت الأسئلة في هذه الآونة عن دوافع هذا التغيير، وأين تقف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص من هذا التغيير؟ وأنا لا أتفاجأ بهذا التساؤل، مع أني مندهش أحياناً من بعض البؤر الإعلامية في العالم التي تحاول أن تجد مكاناً مهماً للحضور الأمريكي في قضايا هذا التغيير، وردّي عليها أن أبدأ أوّلاً بالدول التي بدأ فيها

التغيير وهي تونس، حيث يتضح أن تونس هي التي أطلقت شرارة هذا التغيير وكسرت حاجز الخوف، وهذه أهم نقطة، نستطيع أن نرى في تونس الصورة بشكل واضح، فطبيعة الحكم فيها كانت أوضح مثال، بل هي المثال الصارخ للفساد الذي استشرى في جميع مرافق الدولة، إضافة إلى سيطرة الحزب الواحد والفاسد، إلى جانب الاستبداد الذي كان ينتشر في كل مفاصل النظام وعلاقته بالشعب التونسي، هذا الحجم من الظلم في تونس كان تحت السطح، وهو ما أنتج مشاعر متأججة وطموحات كبيرة لدى الناس، ومرارة شديدة عندهم من المعاناة اليومية التي يعيشونها، وقهراً لا حدود له، وبالتالي أعتقد أنّ هذا الحجم من الضرر الذي لحق بالشعب التونسي كان كفيلاً وحده، دون أي حافز خارجي أو محرك خارجي، لأن يعبر عن نفسه بالطريقة التي تم التعبير بها.

وكانت حادثة البوعزيزي القشة التي قصمت ظهر البعير، وشكلت تعبيراً عن رفض الظلم والقهر، ورفض حالة اليأس والإحباط التي كان الشعب التونسي يعيشها، فكان التفجر لطاقات الشعب التونسي، ثم تطور إلى إبداع في عملية إدارة الثورة في تونس، وبكل المعايير ورغم ما جرى فأنا أعتقد أن ثورة الشعب التونسي كانت سلمية بالدرجة الأولى، فالعنف مورس من جانب الجهات المرتبطة بالنظام، سواء كانت جهات رسمية مرتبطة بأجهزة الأمن أو جهات مدنية مرتبطة بتلك الأجهزة أيضا، ولكنها كانت تعاني من نزاع يشرف على الموت، فقد كانت يائسة فحاولت التخريب، وبالتالي صدمت الشعب التونسي، غير أنها أيضاً أيقظت فيه كل مشاعر المسؤولية الوطنية والمسؤولية القومية والمسؤولية الإنسانية بضرورة التعامل مع ما يجري في إطار حرية التعبير وفي إطار الالتزام بالمسؤولية تجاه تونس وطنا، وتجاه الشعب التونسي بوصفه شعباً عربياً.

أسرة التحرير: هل تعتقد أن ديناميكية هذا الحراك استندت كذلك إلى كوامن الوعي نفسه في الأمة؟ وهل كان ممكناً لمثل هذا الحراك أن ينتشر ويتعمق ويتصاعد، كما يقول البعض، دون ديناميكية تحوّل اجتماعي وسياسي كانت فاعلة داخل المجتمع وظهرت مرة واحدة؟

أحمد عبيدات: أنا لا أناقش في هذا، بل على العكس، تعتبر هذه القضية أساسية، ولا بد من الاعتراف بها والانطلاق منها، لأنه من غير وجود هذه الخلفية يصعب تصوّر هذه الانطلاقة أو هذه الثورة دون أن يكون لها اتصال بجذور البُعد الاجتماعي والتفاعلات الثقافية والبُعد العلمي والحياة الاقتصادية والمعاناة اليومية، وهكذا، ويضاف إلى ذلك الطموح السياسي لدى عموم الناس على اختلاف مشاربهم، وبالتالي، فإن كل ما سبق شكل الحاضنة لهذا الشعب حتى يعبّر عنها بالطريقة التي تم التعبير بها.

أسرة التحرير: عندما بدأ الحراك في تونس قال البعض: إن مصر ليست تونس، ثم تحول الحراك في مصر إلى ثورة أطاحت بالرئيس مبارك، ومن ثم قيل إن: ليبيا ليست تونس ومصر، وإن اليمن لا تماثل في أوضاعها الدول التي سبقت، وهكذا... بتقديرك، هل ترون في التحولات الجارية حركة للتاريخ ستشمل المنطقة بأسرها؟

أحمد عبيدات: نعم، أنا أعتقد أن هذا الحراك السياسي والاجتماعي سيشمل كل المنطقة العربية، ولكن مع اختلاف أبعاد هذا التحرك، ومع اختلاف سقوفه، آخذين بالاعتبار حجم البلد وطبيعة الحكم الموجود فيه ومستوى المعاناة الموجودة، وطريقة رد الفعل الرسمي على المطالب بالإصلاح، لكني أعتقد أن هذا التغيير سيطال كل الوطن العربي عاجلاً أم آجلاً.

أسرة التحرير: هل تعتقدون أن عام ٢٠١١ سيشهد تشكيل مشهد سياسي جديد في المنطقة؟

أحمد عبيدات: لا أميل إلى أن أحصر الموضوع في فترة زمنية معينة، ولكن حرارة التغيير وقوة الدفع موجودتان الآن في كل الوطن العربي، وبالتالي فإن تصاعد دعوات الإصلاح يعتمد، كما قلت، على طبيعة كل بلد دون آخر، وبصرف النظر عن المقولة: تونس ليست مصر، ومصر ليست اليمن، واليمن ليست ليبيا إلى آخره، لكن هناك قاسما مشتركا بينها جميعا، وهو الفساد والاستبداد، الفساد الذي استشرى في الوطن العربي،

وليس في أنظمة الحكم فقط، بل في الأطر الاجتماعية أيضا، وفي المجتمعات العربية بشكل خاص، وفي مؤسساتها الاقتصادية ومؤسساتها العلمية ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية.

لا شك أنّ طول فترة الفساد الذي مارسته، وما زالت، بعض أنظمة الحكم، يسمح بوجود مزيد من المستفيدين منه ومن الملتصقين به، ولكنه في المقابل أيضا يزيد من قوة المقاومة له، وبالتالي فإن الأغلبية الساحقة من المواطنين هي المتضررة في الأساس، ولذلك قلت: هو الفساد بكل أشكاله، الفساد السياسي والفساد التشريعي والفساد الاقتصادي والفساد الاجتماعي والفساد الأخلاقي والفساد الإداري، في معظم الدول العربية، وإلى جانب الاستبداد هناك أسلوب الحكم متمثلا بالانفراد بالسلطة، وهذا هو القاسم المشترك لهذه الدول، وهذا يكفي، أما ليبيا فهي أصغر حجماً من مصر، وعدد سكان تونس أقل من اليمن، وهذه قضايا ليست محل خلاف.

أسرة التحرير: كيف تنظرون إلى مستقبل التحولات السياسية والشعبية في المنطقة العربية؟ وهل ترون أن التحولات السياسية الجارية يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطيات حقيقة فيها؟

أحمد عبيدات: عطفاً على ما ذكرناه قبل قليل، لا أعتقد أن مثل هذا التحرك وهذه الانتفاضات التي حصلت أو الثورات التي وقعت في بعض البلدان العربية، ستستمر لو لم تكن هناك حاضنة سياسية واعية من مختلف الاتجاهات السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، إذا كان هذا التعبير لا زال صالحاً حتى الآن، ومع التفاوت في وجهات النظر حول مدى هذا الإصلاح وسقفه ومضمونه.

ومن جهة أخرى أعتقد أن ما وقع حتى الآن في تونس وفي مصر أصبح قريباً من الإنجاز، وبالتالي فإن التوجه فيما أراه هو في الاتجاه الصحيح، ولا بد أن تستكمل إجراءات قيام أنظمة ديمقراطية في هذه الدول بالمعنى المتعارف عليه في العالم كله، والحال في استمرار كما نشاهد.

أسرة التحرير: هل تعتقد أن استخدام الدول للعنف والقبضة الأمنية في التعامل مع الحراك القائم، كما حصل في مصر وتونس وليبيا واليمن وغيرها، كان يمكن أن يؤدي إلى إجهاض هذا الحراك، أم إن هذا الأسلوب سينقلب في النهاية على من يلجأ إليه؟

أحمد عبيدات: أنا لا أتفاجأ من رد الفعل العنيف من بعض البؤر في أنظمة الحكم التي جرى فيها هذا الحراك الشعبي وانطلقت منها دعوات الإصلاح في الآونة الأخيرة، فأي نظام حكم استمرأ طريقته في إدارة البلاد لفترات زمنية، ومعظمها طويلة في البلدان العربية، فإن رد الفعل الطبيعي له في تصوري أن يقاوم دعوات الإصلاح التي انطلقت، وخاصةً بعد نجاح ثورتي تونس ومصر في تحقيق مطالب أساسية على الأقل، وفي إنجاز توجهات واضحة نحو المستقبل، وفي وضع الأمور في نصابها من حيث تقديم المسؤولين عن الفساد وعن الاستبداد وعن الجرائم التي ارتكبت في هذين البلدين للمحاكم، ومن هنا فإن الأمر كذلك عند بقية الأنظمة العربية التي تشهد الآن أشكالاً متفاوتة من هذا الحراك الشعبي، فلا بد أن ندرك أنه سيكون هناك رد فعل سلبي للغاية، ولكن عمر هذا في تصوري قصير مهما طال.

أسرة التحرير: هناك من يرى أن اللجوء إلى العنف يؤدي بالضرورة إلى رفع سقف المطالب أولاً، وإلى نجاح هذا الحراك ثانياً، ما رأيكم في ذلك؟

أحمد عبيدات: إن العنف لا يولد إلا عنفاً، وهذه نتيجة طبيعية جداً، وأعتقد أنه مهما طالت هذه المدة، مدة سيطرة هذه الأنظمة بالعنف، فلن تكون طويلة، فهي قصيرة لأنها فعلاً تختصر الطريق، وتقطع خطوط الرجعة على نفسها، وتعطي الناس مزيداً من التأكيد بأنه لا مجال أمامهم إلا الإصرار على الإصلاح، ولا بد من التضحية، وهذا حاصل، فالموضوع ليس موضوع تبادل كلام أو تبادل تهم أو شتائم أو اتهامات، هناك تضحيات تقدم على مذبح هذا التغيير، ولا بد للتضحيات أن تكون لها نتيجة عاجلاً أو آجلاً، وهذه طبيعة الأمور.

المحور الثاني: القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء التحولات السياسية في المنطقة

أسرة التحرير: لننتقل إلى المحور الثاني من هذا الحوار الذي يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي، كيف يمكن أن يؤثر الحراك في المنطقة على الصراع؟ وإن لم يؤثر هذا الحراك في الصراع على المدى القريب، فهل يمكن أن يؤثر فيه على المدى المتوسط والبعيد؟

أحمد عبيدات: إذا انطلقنا من فهم الواقع في فلسطين، واقع الاحتلال وواقع الشعب الفلسطيني، ورجعنا قليلاً إلى خلفية نشوء هذه المعضلة الكبرى في قلب الوطن العربي، وما طرأ من تطورات على صعيد القضية الفلسطينية، وما آلت إليه الأوضاع بعد اتفاقيات أوسلو وحتى اليوم، أعتقد أن التطور أو العدّ العكسي لاستمرار الاحتلال وغياب الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية يجب أن يبدأ، ويبدأ بمراجعة الأطر التي تُكوِّن في النهاية قوة الدفع باتجاه تحرير فلسطين، ولنبدأ بالشعب الفلسطيني نفسه، ثم في الإطار العربي والإقليمي ثم الدولي.

أنا أعتقد أنّ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء هذه المتغيرات يدعو إلى التفاؤل إذا استمر هذا التغيير في الوطن العربي في الاتجاه الصحيح، وفي هذه الحالة تكون الحلقة الأخرى المحيطة بإسرائيل، وهي الدائرة العربية، قد استعادت عافيتها وأصبحت فعلاً حاضنة سليمة لمساعدة الشعب الفلسطيني أو مساندته في تحركه نحو التحرير، ولكنَّ هذا يجب أن يترافق أو يتزامن مع حراك داخل فلسطين، وأنتم تعلمون- ونحن في الأردن أقرب الناس إلى فلسطين- أن تصدُّع الجبهة الداخلية في داخل فلسطين والانقسام الذي تسببت فيه التطورات السياسية في السنوات الأخيرة بين صفوف الشعب الفلسطيني أضعف القضية الفلسطينية على كل المستويات، ونقلها من حالة الحركة إلى حالة الجمود، وبالتالي فإني أعتقد أن أي حراك حالي سيتطور مستقبلاً إلى حالة أفضل بحيث يوضَعُ

حدّ لهذا الانقسام داخل فلسطين، وسيغيّر الصورة تغييراً جذرياً، ويكون أقرب للتناغم مع التغيير الذي يحصل حول فلسطين أو في الإطار العربي والعكس صحيح، أعتقد أنّ هذه هي الخطوة الأولى في الداخل، ولكن لا شك في أنه يجب النظر إلى التغيير الذي يحصل في الوطن العربي بإيجابية من حيث المبدأ.

أما عند الحديث عن عامل الزمن فإنه يصعب الحكم عليه الآن، لكنه يعطي أملاً بعد أن كان هذا الأمل شبه مفقود؛ إنه يعطي أملاً للشعب الفلسطيني ولشعوب الأمة العربية بأنه آن الأوان لأن تعود قضية فلسطين إلى بعدها العربي، وآن الأوان للشعب الفلسطيني أن يشكل رأياً عاماً ضاغطاً على القيادات الفلسطينية ذات العلاقة في الداخل، وأقصد بشكل واضح السلطة الفلسطينية، ومن ورائها حركة فتح وحركة حماس، ومن هو في صف كل منهما، وهذا الموضوع في غاية الأهمية، وبغير ذلك يصعب أن تتطوّع أنظمة الحكم في الوطن العربي للمبادرة بالتغيير داخل فلسطين قبل أن تكون قد بدأت عملية تغيير ذاتية داخل فلسطين، وتشكلت نواة حقيقية يستجيب لها الإطار العربي.

أما البعد الثاني فهو موضوع إسرائيل التي لم تكن تبدي قلقاً إزاء كل ما يطرحه الشعب الفلسطيني وشعوب الأمة العربية حول قضايا التحرير الذي كانت تعتبره من قبيل الأدبيات التي استهلكت واستهلكها التاريخ واستهلكتها الأحداث وتجاوزها الزمن، لكن بعد الذي حصل في مصر بالدرجة الأولى، على اعتبار من سيكون متفائلاً في المستقبل، وفي تونس قبلها، وما يمكن أن يحصل على نفس المنوال، ولو بدرجات مختلفة، في بقية الدول العربية المحيطة بفلسطين أعتقد أن على إسرائيل أن تقلق الآن، وعليها أن تعيد حساباتها، وعلى الرأي العام الإسرائيلي أن يعيد حساباته أيضاً، ولا أظن أن سياسة التطرف والتصلب وسياسة الاستيطان وإهمال حقوق الشعب الفلسطيني وإنكارها ستجد لها مكاناً بعد الآن كما كانت في الماضي، حتى على مستوى القوى الدولية، وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى مستوى العالم العربي.

هذه قضايا لا بد أن تتكامل في يوم من الأيام، ولا بد أن تتضافر هذه المعطيات في صورة أو أخرى، وستسهم بمجموعها في تغيير الصورة، وبالتالي تغيير الأسلوب الذي سيتم التعامل به مع الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير.

أسرة التحرير: بشأن رد الفعل الإسرائيلي الأوَّلي حيال التحولات في المنطقة، والذي لا زال مستمراً، هل يمكن توصيف رد الفعل هذا بأنه نوع من الهلع، ما رأيكم؟

أحمد عبيدات: أنا تجنبت كلمة هلع، ولا أفضل استخدام هذا المصطلح، لأننا قد نكتشف بعد قليل أنه تجاوز الواقع قليلاً، وأفضل لذلك استخدام تعبير "القلق الحقيقي".

أسرة التحرير: من خلال متابعتنا للشأن الإسرائيلي نرى أن المستوى السياسي في إسرائيل بدأ يقيم استراتيجياته السابقة في المنطقة في أعقاب تغيير النظام في مصر؟ أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فهي اضطرت رغم كل التكتيكات أن تتعامل مع الواقع الجديد، ويبدو أنها تسعى إلى المشاركة في تشكيل المشهد العربي بشكل أو بآخر عبر رجالات ومؤسسات، وعبر ضغوط وإجراءات اقتصادية، ويبدو أن هذا طمأن إسرائيل مرحلياً، فكيف ترون ما يجري الآن على هذا الصعيد؟ وهل يمكن للإسرائيليين أن يكونوا في مأمن من هذا التغيير؟

أحمد عبيدات: أعتقد أن أي مراقب للأحداث في هذا الجزء من منطقتنا في الوطن العربي، وأي مراقب للموقف في إسرائيل يستطيع أن يلاحظ بوضوح أن وضع إسرائيل وقيادتها وشعبها الآن هو كما كان في السابق، يعني هذا التطمين هو عبارة عن تسكين لا أكثر ولا أقل، ولكن، إذا استمر هذا التغيير في الوطن العربي وفي الاتجاه الصحيح أعتقد أن التسارع سيكون أكثر بكثير مما يتصور الإسرائيليون فيما يتعلق بتغيير الموقف السياسي العربي والدولي من قضية فلسطين، وهذا يحتاج إلى جهد عربي منسق، كما يحتاج إلى وقفة في غاية الأهمية من الشعب الفلسطيني ومن القوى السياسية في الداخل، ومن الحاضنة العربية له في الخارج شعوباً وأنظمة.

أسرة التحرير: هل تؤيد ثورة فلسطينية شعبية ضد الاحتلال؟

أحمد عبيدات: دعنا نتكلم بصراحة، إن الثورة لا تنتظر أحداً أن يعطيها إشارة البدء، فهي عبارة عن حالة من التفاعل الطبيعي في نفوس البشر، فالمعطيات المحيطة بهم هي التي تفرض طبيعة التحرك، وبالتالي تكون ثورة أو انتفاضة أو أي شكل آخر، لكنني متأكد أن في الشعب الفلسطيني من الحيوية ومن الشباب، فضلاً عن رصيده من التضحيات والشهداء في السابق وفي الحاضر، ما هو كفيل بأن يضعه مرة أخرى على الطريق الصحيح، ونحن لا ننتظر شهوراً أو سنوات وإنما أياما قادمة، ويفترض أن يستمر هذا الزخم الآن، وأن يختصر المسافات، ويتجاوز العقبات التقليدية أو العلاقات الشخصية أو المواقف السابقة أو الالتزامات، أياً كان شكلها.

أنا أعتقد أن الأحداث تجاوزت هذه القضايا، ولا آمل للمساومين على حق الشعب الفلسطيني، سواء كانوا في الداخل أو في الخارج، بأن يكون لهم دور في إعاقة هذا التحرك، ويجب أن لا يكون.

أسرة التحرير: كيف يمكن أن يؤثر الحرك الشعبي في المنطقة العربية على العملية السلمية- المتعثرة في الأصل؟

أحمد عبيدات: أنا أعتقد أن المفاوضات انتهت ووصلت إلى طريق مسدود، والحقيقة أنها كانت ميتة منذ زمن طويل، لكن ما يجري على الأرض يتمثل في محاولات الإسرائيليين إيهام الرأي العام العالمي بأن هناك مفاوضات وأن الشعب الفلسطيني صاحب العلاقة المباشرة يستجيب لها وأنهم يحققون إنجازات على الأرض وأن هناك تأييداً عربياً للدول التي كانت تسمى بدول الاعتدال، هذه القضية لم يعد لها مكان الآن، ولكن حكومة إسرائيل ستعتمد بعض الوسائل لدفع شيء من الحياة في هذه المفاوضات ولتحقيق مزيد من الخداع، خداع الشعب الفلسطيني نفسه، وتعزيز الانقسام الفلسطيني حتى لا يخرج الشعب الفلسطيني من هذه الحالة، كما ستعمد إسرائيل إلى إيهام الرأي العام العالمي بأنهم ما زالوا يناقشون قضية السلام، لا أكثر ولا أقل.

المحور الثالث: الأوضاع الداخلية في الأردن ودوره الإقليمي في ضوء التحولات السياسية في المنطقة

أسرة التحرير: ننتقل إلى الشأن الأردني الداخلي حتى نستكمل الحوار، طبعاً جميعنا تابع بالتفصيل التوجهات العامة للمجتمع الأردني المطالبة بالإصلاح والتغيير على تفاوت في السقوف، وأحياناً في المضامين، ولكن هل ترى في ردود الفعل الأولية الصادرة عن النظام السياسي في الأردن تعبيراً عن جدية في إصلاح البلاد بالفعل وإصلاح النظام السياسي؟ أم هي مجرد إجراءات إلى حين مرور العاصفة في المنطقة؟ والسؤال الآخر: هل تعتقد أن الحكومة القائمة اليوم أو مثلها، لو تمت بهذه الطريقة، قادرة على تطبيق هذا الإصلاح؟

أحمد عبيدات: سامحوني إذا كنت الآن أكثر ميلاً للتشاؤم مني للتفاؤل فيما يتعلق بالحالة الأردنية، علماً بأن قناعتي الشخصية بأن قضية الإصلاح في الأردن يمكن أن تتم بطريقة أقل تعقيداً وأكثر سهولة مما تتم فيه في أي بلد عربي آخر، ومن هنا أقول: إن ما تم حتى الآن لا يقنعني بأن هناك فعلاً قراراً حاسماً بضرورة الإصلاح العميق والشامل، وأقصد بذلك الإصلاح الديمقراطي الشامل في البلاد، ولا أظن أن كل الإشارات التي صدرت والإجراءات التي اتخذت وما أُعلن من نوايا حول الإصلاح كافية لإعطاء الانطباع بالجدية نحو تحقيق هذا الإصلاح، هذه ملاحظة أولى، أما الملاحظة الثانية، فإني أعتقد أن القرار نحو الإصلاح ما زال مترددا؛ إذ بدا في أنه مستجيب أو إيجابي، وظهر بعد قليل أنه سلبي، وهكذا، وهذا يدل على أن هناك قوىً تمارس الشد العكسي داخل المجتمع الأردني، وهي قوى مستفيدة عادةً من استمرار الوضع كما هو عليه لأسباب كثيرة، لا أريد أن أدخل فيها الآن.

وإني مندهش من استمرار حالة الإنكار للحقائق والتطورات التي تتم حولنا، ومندهش من حالة الإنكار التي تتجاهل معطيات سياسية واجتماعية وثقافية، فهناك حراك شعبي وطموح وشوق للإصلاح، كما أن الشارع والشعب الأردني رفض الفساد بأشكاله

المختلفة، لأنه بدأ يدفع ثمناً غالياً لهذا الفساد على حساب مصلحته ومستقبل أجياله، وإنني مندهش من أن رد الفعل الرسمي حتى الآن ما زال قاصراً عن فهم حركة الشعب، والتحركات التي تتم في الشارع، وما زال يحاول أن يعالجها بأسلوب تجاوزه الزمن.

إن المشكلة، من وجهة نظري، تتمثل باستمرار وجود سياسيين ومؤسسات بعقليات تتعامل مع التطورات الحاصلة في الداخل، وترى أن ما يجري في الخارج يمثل شبه تحركات أو تمنيات فقط، وهذه الحالة نتيجة عقلية ما زالت تتحكم في مفاصل مهمة في الدولة، وإذا لم تتنبه هذه الجهات إلى خطورة حالة الإنكار للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي وضرورة الإصلاح العميق فنحن أمام معضلة كبيرة.

إن بإمكاني أن أجيب بأنه ليست هذه الحكومة، ولا أي حكومة مثيلة لها، قادرة على إجراء الإصلاح، لأن الإصلاح يحتاج إلى من يؤمن به فعلاً، ومعرفة هذا سهلة في بلد صغير مثل الأردن، وفي مجتمع يعرف بعضه بعضاً، وفي شعب منفتح على العالم كله، واعٍ مثقف ومتعلم وشاب وحيوي جداً، وهو على دراية، ويعيش الأحداث في الوطن العربي، وعلى تماس مع عدو شرس غرب الأردن يمتلك مخططات متجاوزة لحدوده دائماً، كما أن هذا الشعب على اطلاع ومعرفة بما يجري جنوباً في مصر وفي غيرها، في الخليج وفي اليمن، وشمالاً وشرقاً، هذا الشعب أصبحت لديه الخبرة، وأصبح ناضجاً بما فيه الكفاية، ومعتبراً بكل ما يجري حوله، وقادراً على فهم مصلحته ومقدراً لكل الخطوات الحقيقية نحو الإصلاح، والعكس أيضاً صحيح.

وإذا افترضنا أن كل هذا الكلام عارٍ عن الصحة فنكون بذلك أمام معضلة أخرى، وهي أن هناك أجندة لأصحاب القرار أو للطبقة الحاكمة مختلفة كلياً عن الأجندة التي يؤمن بها الشعب، لكنني أعتقد أن للإعلام دورا مهما جداً في تجسير هذه الهوة، كما أن للسياسيين وللقوى الوطنية دورا مهما في هذا الإطار، ولأصحاب الرأي أينما كانوا، وبالطريقة التي يرونها مناسبة دور مهم جداً أيضاً في إعادة تشكيل الصورة في المجتمع الأردني وتشكيل قوة ضغط منظمة لتحقيق الإصلاح.

ولذلك اعذروني إذا قلت: إن من سلبيات الوضع تشتت دعوات الإصلاح حتى هذه اللحظة وتفاوتها وعدم التقائها على حد أدنى من الأولويات أو الجوامع التي يلتقي عليها الناس، وهي سهلة جداً، لا أحد يناقش في اعتقادي أن الانفراد بالقرار وبالسلطة هو طريق سليم لإدارة الدولة، بل على العكس يطالب الكل بالمشاركة الحقيقية بأشكالها المختلفة، ولا أعتقد أن أحداً يناقش بأن مجلس النواب يجب أن يكون نداً مؤهلاً كسلطة تشريعية للسلطتين التنفيذية والقضائية، وبالتالي لا بد من قانون انتخاب، أقل ما يقال فيه إنه عادل، ويعكس المصالح الحقيقية للشعب الأردني أو للأغلبية الساحقة للشعب الأردني.

ومن جهة أخرى لا أحد يناقش بأن الفساد أكل الأخضر واليابس، وبأن الفساد دمر مكتسبات التنمية التي تحققت عبر أربعة عقود مضت على الأقل، تم فيها تحقيق منجزات لا تنكر في البنية التحتية، وإنجازات اقتصادية، في مجال الصناعات، وفي حقل الزراعة، حيث تحققت نهضة يُشار إليها بالبنان بصرف النظر عن اختلاف وجهات النظر حول النوعية.

أنا أعتقد أننا الآن أمام وضع بات يهدد ما تبقى من هذه الإنجازات التي تحققت للشعب الأردني عبر عشرات السنين، وأنه لا أحد يناقش بضرورة الوقوف بجرأة في وجه هذا الفساد الذي دخل من مداخل مختلفة، ولا أحد يناقش في قضية أن العدل هو أساس الملك وأساس أي حكم، وبالتالي لا بد من إصلاح منطق القضاء إصلاحاً جذرياً يعيد له هيبته واحترامه ويأتي بسلطة قضائية متكاملة تبسط رقابتها على الجميع.

ولا أحد يناقش بأننا نحتاج إلى إعلام للدولة يتمتع بمهنية عالية ويسهم فعلاً في تمكين النسيج الوطني وتعزيز اللحمة الوطنية ومراقبة أداء المؤسسات، وأن يكون صمام أمان للوطن والمواطن، نعم، لا أحد يناقش في أننا بحاجة إلى إعلام يسهم في إطلاق حرية التعبير، ويكون بالتالي إعلاماً محترماً نلجأ إليه ونستخدمه، وأنا أقول مع الأسف: إن أقل وسائل الإعلام التي نشاهدها هي وسائل الإعلام في بلدنا.

ولا أحد يناقش في أننا بحاجة إلى عملية إصلاح لاقتصاد البلد الذي وصل إلى الحافة، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا بد من تدخل الدولة بأسلوب أو بآخر كمُوَجِّه للاقتصاد، نعم، لا بد من الاستعانة بوسائل السوق كعامل مساعد في إطار الخطة التنموية للدولة، ولا بد من مشاركة القطاع الخاص، وأقصد القطاع الخاص النزيه والمنتج وليس القطاع الطُّفَيْلي.

ولا بد من إعادة النظر في السياسات المالية والضريبية لإعادة إنعاش الطبقة الوسطى وحضورها مرة أخرى وتأثيرها في الحياة السياسية والاقتصادية والديمقراطية؛ لأنه لا يمكن في ظل غياب طبقة وسطى صِحّية أن يحصل أي تطور ديمقراطي سليم.

أعتقد أنه ليس هناك عذر لكل التيارات في أن لا تتفق على الحد الأدنى من هذه الخطوط العريضة، وأن تدفع باتجاه الاتفاق عليها والنضال من أجلها، في صورة نضال سلمي وفي إطار الدستور والشرعية.

أسرة التحرير: إن الذي تفضلت به يمثل كلاماً تفصيليا يتعلق بالمشاريع أو التوجهات المطروحة، وهو ما يشكل في النهاية بنية عامة، وفي المقابل يطرح البعض أن إحدى مزايا الثورة في مصر وتونس رفع شعار واحد، كلمة واحدة، رددها كل الشعب وأعلن عنها، ولكننا في الأردن لم نستطع أن نصل إلى الآن إلى كلمة واحدة جامعة، فمثلاً كان الحديث عن موضوع الملكية الدستورية، ثم عن تغيير بنية النظام السياسي كما طرح الإخوان المسلمون في بيانهم، كما جاء حديث عن مشروع تعديلات دستورية رئيسة في ضوء دستور عام ١٩٥٢، وقيل عن إصلاحات قانونية فقط لقانون الانتخاب والأحزاب والتجمعات العامة وغيرها، غير أنه حتى الآن لا يوجد شعار جامع محدد لدعوات الإصلاح في الأردن، ما تعليقكم؟

أحمد عبيدات: اسمحوا لي أن أعلق على المقارنة بيننا وبين مصر وتونس، فالشعار الذي طرح في مصر هو تغيير النظام يعني إسقاط النظام بكل ما يعنيه، وبكل رموزه

ومؤسساته ودلالاته وآثاره وشخوصه، وما أنتجه من تدمير في مصر وفي مصالح الشعب المصري وفي دور مصر الإقليمي والدولي، أما في الأردن فأنا أعتقد أن الشعار المطروح مهما اختلفت تسمياته فهو إصلاح النظام، والإصلاح بالمفهوم الذي أعتقده لا بد أن يشمل الدستور، وهذا ليس بدعة؛ فنحن في لجنة الميثاق الوطني ذهبنا إلى بعض الإصلاحات الدستورية، ولا بأس بعد ستين عاماً من وضع دستور ١٩٥٢، وفي ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي حصلت في العالم أن تطرأ تعديلات دستورية على الدستور أعمق وأشمل من التعديلات التي طُرِحت في الميثاق الوطني.

ولذلك فإني لا أرى في قضية تعديل الدستور أي خروج على الشرعية، بل بالعكس فإني أعتقد أن هذا يمثل حماية للشرعية وحماية للاستقرار وتأكيداً لناحية أن الملك هو رمز وحدة البلاد، ووحدة الشعب الوطنية، وأنه هو مستودع الشرعية، دعنا نقول: إنه حارس وحامٍ للدستور، ما العيب في ذلك! هناك قضية تلازم السلطة والمسؤولية، من يريد أن يمارس السلطة فيجب أن يتحمل المسؤولية، بمعنى أنه يجب أن يُحاسب، والملك بموجب دستورنا لا يتحمل مسؤولية، ولذلك فهو مصون عن المحاسبة والمساءلة، والحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الدستورية، وهي صاحبة الولاية العامة، ولذلك أنا أعتقد أن الإصلاح بمعناه الشامل يجب أن يطال الدستور كما يطال أسلوب إدارة الدولة، ليطال السلطات الثلاث التي هي أعمدة نظام الحكم: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، هذا الإصلاح يجب أن يشمل الاقتصاد، يجب أن يشمل الإعلام، يجب أن يشمل الأجندة الأمنية العاملة في ظل هذا النظام، وبالتالي لا أستطيع أن أقول هذا رداً على بعض ما قيل في موضوع التفاوت أو تشتت دعوات الإصلاح، ربما التشتت الذي قصدته أنا هو التفاوت في التفاصيل، وأحياناً عدم القدرة على وضع الأولويات للإصلاح والتقديم والتأخير، وإنما إذا توافرت النية للإصلاح يسهل جداً أن يبدأ الإصلاح بخطوات الواحدة تلو الأخرى، وهذا أيضاً يحتمل التدريج والتدرج.

أسرة التحرير: هناك إشكالية يطرحها البعض تتعلق بالتركيبة السكانية في الأردن وبالأردنيين من أصول فلسطينية، والتي يرى فيها بعض التيارات الوطنية، ومسميات يعرفها دولتكم بالكامل، عاملاً معيقاً وسمعنا بتفاصيل حول ذلك، وكتب بعضهم كتابات ذهبوا فيها بعيداً لدرجة سحب الجنسية من ٨٠٠ ألف أردني من أصل فلسطيني، أما البعض الآخر فيرى أن هذا الموضوع لا علاقة له بمشروع الإصلاح، فالإصلاح مطلوب من الجميع، والمواطن مواطن، أما فيما يتعلق بموضوع الجنسية فهذه قضية تأتي في إطار علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية، وهو موضوع سياسات قادمة تتعلق بعلاقة الشعب الأردني بالشعب الفلسطيني وبحق العودة ... وهو ما يعني أن القضايا الأخرى تقع خارج دائرة مشروع الإصلاح السياسي.

أحمد عبيدات: أولاً، من العبث القول إنه يجب ربط الإصلاح في الأردن بتطورات القضية الفلسطينية بالداخل، وكما أشرت فإن علاقة الأردن بفلسطين، وعلاقة الشعب الأردني بالشعب الفلسطيني، كانت وستبقى علاقة تكامل أيّاً كان شكل الدولة الفلسطينية القادمة ما دامت ستكون نتاجا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين، سواء كانت على أرضه كاملةً أو على جزء كبير منها أو أقل.

ربما تختلف وجهة نظري الشخصية قليلاً، فأنا أعتقد أن الشعب الفلسطيني لن يتنازل عن كل فلسطين آجلاً أو عاجلاً، لكنني، في البُعد السياسي المتعارف عليه، أعتقد أن قيام دولة فلسطينية مستقلة على تراب فلسطين وعاصمتها القدس بالمعايير السائدة في عصرنا الحديث تضع الشعب الفلسطيني والشعب الأردني، كما تضع الأردن الدولة وفلسطين الدولة أمام مسؤولية تاريخية، فعلاقات هذا الشعب التاريخية والإنسانية ومصالحه التي امتزجت عبر السنين من خلال الوحدة التي قامت بين الضفتين بكل المعايير كانت من أسلم أشكال الوحدة التي قامت في الوطن العربي واستمرت، ولم تنفك هذه الوحدة إلا بالقوة القاهرة، وهي باحتلال إسرائيل للجزء الأول من فلسطين في عام

١٩٤٨، وباستكمال الاحتلال لما تبقى من فلسطين في عام ١٩٦٧، وما عدا ذلك فإن كلَّ من هو أردني من أصل فلسطيني بالمعنى الدستوري يجب أن لا يخضع لأي نوع من أنواع النقاش: هل هو مواطن أو غير مواطن، هذا مواطن اكتسب كامل حقوقه من خلال الدستور وبالأمر الواقع وبالممارسة.

وبالتالي، فإنه من العبث ربط الإصلاح في الأردن بالتطورات الفلسطينية، وسنكون في أقصى درجات العبث إذا بدأنا نقاش مواطنة هؤلاء الأردنيين من أصل فلسطيني، لأن القضية هنا تبدأ بتقسيم الشعب داخل البلد الواحد، هذا هو الخط الأحمر، وهذا مرفوض شكلاً وموضوعاً وتوقيتاً ودوافع وأسباباً ونتائج.

وإذاً، لا مجال أبداً إلا أن نقول: إن من ينادي بهذا يسهم في إضعاف الأردن الدولة والنظام، ويسهم في زعزعة الاستقرار، ويسهم في خلق تناقضات قد تكون لها بذور داخل الأردن هنا وهناك، ولكنه لا يمكن أن يسهم في بناء دولة قوية مستقرة لها دستور ولها قانون يسود على الجميع.

دعونا نكن واضحين، إن كل الاجتهادات في هذه المرحلة تحت عنوان الإصلاح ودعوات الإصلاح هي مشروعة مهما تفاوتت أو اختلفت أو تشتت، إلا هذه القضية، أي الاجتهاد الذي يصب بالنتيجة وابتداءً في تقسيم المواطنين داخل هذا البلد، وفي تجزئة المواطنة داخل هذا البلد، هذا عمل تخريبي لا يمكن القبول به أبداً بأي صورة من الصور وتحت أي ذريعة، وأنا أعتقد أن من يطرح هذا الطرح لا يدرك أن الإصلاح لن يتم بهذه الصورة، بل لن يتم على الإطلاق.

وبالتالي، فإننا في الأردن إذا كنا نلاحظ ما يجري في الوطن العربي حولنا، وإذا كنا نريد أن نعيش شعبا عربيا في وطن مستقل مستقر قادر على الصمود في المستقبل فيجب أن نفكر بوصفنا حلقة في سلسلة التكامل العربي، إما إذا كنا نفكر في تقسيم المواطنين داخل البلد الواحد، فهذه ليست وجهة نظر، وإنما هي من العبث، وبالتالي فإن هذا لا يجوز أبداً أن يُثْنَنا- أردنيين وفلسطينيين- عما نسعى نحوه، نحن في الأردن فلسطينيون

حتى تتحرر فلسطين وينال الشعب الفلسطيني حقوقه واستقلاله ويحقق كرامته على أرضه، ونحن أردنيون دفاعاً عن الأردن، ودفاعاً عن الدولة والنظام والشعب الواحد الموحد وعن الاستقرار وعن الاستقلال وعن المستقبل، هكذا نحن في الأردن، وهكذا أفهم الأردنيين والفلسطينيين.

أسرة التحرير: كيف ترون الدور الإقليمي للأردن في ظل تغيير النظام في مصر من جهة، وتعثر المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة أخرى؟

أحمد عبيدات: يعتمد الدور الإقليمي للأردن في المستقبل على قدرته على تحقيق الإصلاح المنشود على جميع الجبهات الداخلية، وعلى قدرة النظام على توحيد المجتمع في كل فئاته وأطيافه السياسية، واستيعاب القوى الجديدة الشابة الصاعدة في الوطن، وصهر كل الناس في بوتقة واحدة، فضلاً عن قدرة النظام على القيام بإصلاحات حقيقية تستجيب لطموحات الموطنين، وبالتالي تحقق مشاركة فعلية لهم في صناعة القرار والمستقبل بكل أمانة واختصار.

أسرة التحرير: سؤالنا الأخير لدولتكم، كيف ترون حقيقة الموقف الأمريكي والمساعدات الأمريكية للأردن في حال حدوث إصلاح حقيقي في البلاد يمكن أن ينعكس على اتفاقية وادي عربة؟

أحمد عبيدات: أود هنا أن أجيب بسؤال: إذا أراد الأردن تحقيق الإصلاح فعلاً، وإذا توافرت إرادة وطنية مصممة على الإصلاح في الأردن وعلى كل المستويات فهل ستقف أمريكا أمام إصلاحات ديمقراطية في الأردن؟ لا أظن ذلك.

كما أود أن أسأل عن معاهدة وادي عربة ومن يؤيدها في الداخل وفي الدول العربية التي كانت تسمى دول الاعتدال ومن ورائهم الولايات المتحدة، هل هناك ضمان لدى الأردن لحمايته من المخطط التوسعي العنصري الصهيوني الاستعماري الذي يريد أن يتمدد في الوطن العربي، والذي هدد فلسطين ويهدد الأردن؟ أنا أقول: لا، بدليل أن المواطنين الذين كانوا يعتقدون أن المعاهدة أصبحت ضماناً للأردن، يجب أن يعرفوا أنهم

واهمون وأنهم يحلمون، أعتقد أن الضمانة الوحيدة للاستقرار ولاستمرار الدور العربي والإقليمي للأردن هو في قيام إصلاح حقيقي، وفي التفاف الشعب كله حول نظام سليم في البلاد، ولذلك فإني أعتقد أن هذه هي الضمانة.

أما المساعدات الأمريكية والدعم الأمريكي فهي عبارة عن حُقَن تسكين، ولا يمكن أن تكون ضمانة للمستقبل التي تتمثل في ثقة الشعب بنظام حكمه التي هي أكبر قوة وأكبر دافع لأن تعيد الأردن إلى وضع عربي سليم وإلى دور إقليمي أسلم في المستقبل.

أسرة التحرير: كنا سعداء بلقائكم، ونشكر لكم الوقت الذي خصصتموه لنا لإجراء هذا الحوار.

أحمد عبيدات: أهلاً وسهلاً بكم.

ندوة العدد

التحولات السياسية والشعبية في الوطن العربي الدلالات والآفاق•

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، يوم السبت ٠٥/ ٠٣/ ٢٠١١، ندوة علمية بعنوان "**التحولات السياسية والشعبية في الوطن العربي، الدلالات والآفاق**" في فندق لاند مارك- عمان، وشارك فيها أكاديميون وخبراء وسياسيون أردنيون••.

جاءت الندوة إثر الثورات الشعبية التي اجتاحت وتجتاح عددا من الدول العربية للمطالبة بإسقاط الأنظمة، ومن ثم للمطالبة بتغييرات دستورية وتشريعية لتحقيق حياة سياسية وديمقراطية تشارك فيها الشعوب في إدارة ذاتها، ولتحقيق الاستقرار والنماء والحرية والعدالة والمساواة في داخل البلاد.

افتتح **الأستاذ جواد الحمد**/ مدير المركز الندوة بالترحيب بالحضور وأمله في أن تتمكن الندوة من تلمس طبيعة هذه التحولات ودلالاتها، وتناول انعكاساتها على مستقبل الأمة وشعوبها ودولها.

ثم بدأ بالتركيز على أن المنطقة العربية تشهد اليوم ثورة شعبية سلمية تؤسس لأمة عربية ونظام عربي جديد، يتعامل بسياسات ومفردات جديدة تقوم على قاعدة الاعتراف بسلطة الامة، وأن الشرعية الشعبية هي الأساس لاستقرار أنظمة الحكم وليس الشرعيات الخارجية، كما تؤسس لمرحلة من محاربة الفساد وتوجيه ثروات الأمة لخدمة نماء شعوبها ودعم قضاياها، وأنها تعمل على استعادة الأمة لدورها الإقليمي والدولي، وأن تستعد الأمة لتكون شريكاً في رسم مستقبل العالم وسياساته تجاه منطقتنا.

• **إعداد الدكتور بيان العمري، مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط.**

•• السادة مقدمو أوراق العمل: **أ. موسى الحديد**، لواء متقاعد وباحث استراتيجي/ **د. أحمد الشناق**، أمين عام الحزب الوطني الدستوري/ **د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية–جامعة اليرموك/ **د.صبري سميرة**، باحث ومحلل سياسي/ **د. خالد عبيدات**، دبلوماسي سابق وباحث سياسي/ **د. إبراهيم علوش**، أكاديمي وناشط سياسي/ **د. عدنان أبو عودة**، رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق/ **د. علي محافظة**/ أستاذ التاريخ- الجامعة الأردنية/ **أ. جواد الحمد**، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

وأشار إلى أن مركز دراسات الشرق الأوسط رصد الحراك الشعبي في عدد آخر من الأقطار العربية منذ الأيام الأولى للثورات في تونس ومصر، ثم في ليبيا واليمن، وتبين بوضوح أن الولايات المتحدة عاجزة عن إدراك طبيعة المتغيرات والمفاجآت التي منيت بها أجهزتها المختلفة، كما تبين أن الولايات المتحدة أيضا تأخذ بالاعتبار مصالحها فقط، وتتخلى عن حلفائها من النخب الحاكمة ومن حولهم في حال تبين لها أنهم غير قادرين على خدمة استراتيجياتها وسياساتها، ومن هنا فإنه يتوجب على النخب الحاكمة أن تسارع لتلبية مطالب الشعوب قبل أن تضطر للخضوع لها بشكل أو بآخر، وأن يكون التغيير جاداً وحقيقياً، فقدرة الشعوب اليوم على التمييز والفهم والإدراك للحقائق أصبحت أكثر بكثير مما كان يتوقع الحكام والنخب الحاكمة ومن حولهم.

وجاءت الندوة في جلستين: الأولى "**ظاهرة الحراك الشعبي العربي، الدلالات والتداعيات**"، والثانية "**رؤية مستقبلية لعام ٢٠١١، الأنظمة العربية وشعوبها، إلى أين؟**"

أكدت الندوة أن النظام العربي اليوم برمته أمام اختبار صعب يوفر له فرصة تحقيق الشرعية الشعبية، والتحلل من فساد الماضي وظلمه واستبداده، والتحرر من الإملاءات الغربية المشينة لكثير من حكومات العرب في مفاصل تاريخية مهمة سابقة، وهي فرصة كذلك لإعطاء الفرصة للقوى السياسية والحركات الشبابية حتى تشارك في صناعة المستقبل، وتلزم الحكومات بالشفافية المطلقة، وأن تستبعد الفاسدين على أي مستوى، وأن توقف الهدر في المال العام، وأن يشعر الشعب بأنه من يرسم مستقبل الأجيال من أبنائه، وبالتالي يبدي استعداده لتحمل المسئولية في تحقيق ذلك.

أما عن حال الشعوب العربية فقد ذكرت الندوة أن الثورة العربية هي ثورة شعبية قوية تستمد وقودها من التصميم والإصرار الذي فاجأ الجميع، رغم أنه ليس غريبا على الأمة ذلك، كما حصل في مفاصل سابقة من تاريخها إبان الاحتلال الصليبي، وفي أيامنا هذه إبان انتفاضة الشعب الفلسطيني عام ١٩٨٧ وعام ٢٠٠٠، ولذلك فإن المؤشرات الأولية تشير إلى الديناميكية العالية والقدرة الفائقة لهذه الثورات على صناعة ورسم المستقبل، رغم كل الجهود التي تبذلها الإدارة الأمريكية للتدخل في رسم المشهد النهائي

حفاظاً على مصالحها، وأن الفزاعات التي استخدمتها الحكومات لتخويف الغرب وتبرير استبدادهم وفسادهم لم تعد تجدي نفعاً.

وتناولت الندوة البيئة السياسية العربية التي سبقت ورافقت الحراك الشعبي، وأهم تلك المظاهر ضعف الأنظمة الحاكمة وعجزها عن الخروج من حالة الضعف هذه، وتزايد الدكتاتورية في العالم العربي، وتراجع الحريات والعدالة، وتزاوج السلطة والمال (الإمارة والتجارة)، وسوء العلاقة بين الشعب والنظام الذي يحكمه سواء على الصعيد السياسي أو الفكري أو الاقتصادي، ولذلك فإن الدرس المستفاد من هذه الثورات أن الاستفراد والظلم في الحكم لا يستمران أبدا، لا سيما أننا أمام ثورات حقيقية على الظلم والاستبداد ولسنا أمام حراك شعبي فقط.

وركزت كذلك على انعكاسات الحراك الشعبي واتجاهاته، من حيث خلق عصر جديد بعد عصر من الانحطاط، وانهيار ثقافة الخوف، وبروز دور جديد للشباب ودورهم القيادي برؤية جديدة، وتسارع وتيرة الحديث عن الإصلاح والتغيير، إضافة إلى أهمية دور الإعلام ووسائل الاتصال، ما جعل الحراك يتمتع بشرعية شعبية وإنسانية، وقد أدى ذلك كله إلى الحديث عن انتهاء دور الحاكم المطلق، والبدء بالمطالبة الجادة بالانتقال من مفهوم السلطة إلى مفهوم الدولة، ولكنه في المقابل أدى إلى تزايد اهتمام العالم بعالمنا العربي وشعوبه وإمكاناته سواء كان بالطمع أو الحذر.

ولذلك أبرزت الندوة بعضا من **اتجاهات الحراك الشعبي ومآلاته**، وأهمها بدء نهضة عربية لاستعادة دور الأمة، والانتقال إلى دولة المجتمع، وانعكاس الثروة على حياة الشعوب، وتشابه الشكل الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة نحو وحدة عربية ونظام عربي متطور.

أما عن **دور القوى السياسية الخارجية** في الحراك الشعبي فقد بينت الندوة بداية أن الثورة حدثت ضد الأنظمة المستبدة، ولذلك فإن أوروبا والولايات المتحدة وإسرائيل وجدت نفسها أكبر الخاسرين من هذا الحراك، خاصة أنها كانت عاجزة عن التنبؤ به، أما مواقف الدول الخارجية فقد كانت متفاوتة في التأييد أو مواجهته ولو بشكل غير مباشر،

حيث إن الثورات كانت قادرة على إزالة الحواجز والحدود العربية (التي مثلت محميات للنخب الحاكمة في الوطن العربي، ومثلت سياجا لحدود تتحكم في الشعوب وتقهرها داخل هذه المحميات)، ولذلك ظهر الارتباك لدى كل من إسرائيل والولايات المتحدة والغرب، الذين يفكرون اليوم لماذا حدثت الثورات الشعبية العربية؟ وكيف حدثت؟ وعندما يصلون إلى إجابات فإنهم سيبدؤون بتحديد مصالحهم الجديدة.

وبخصوص **دور القوى الداخلية** في الحراك فثمة اضطراب في مواقف وتوجهات بعض القوى السياسية الداخلية، وذلك وفق تقديرها لموقع مصالحها، ولذلك فإن القوى السياسية أمام اختبار هي الأخرى في ظل إسقاط الدكتاتوريات، لأن الثورة قد تطالها في حال لم تتمكن من تمثيل وتحقيق طموحات الشعوب.

ومن أهم الأدوار الداخلية المحلية كان دور شباب القوى المعارضة، حيث ظهر بشكل مباشر وقوي، بل إنه كان في كثير من المفاصل يأخذ السبق والقيادة في الوصول إلى مطالب الثورة، حيث أظهرت الثورات قدرتها على مواجهة الحكم الفاسد والإرادات الدولية، خاصة أن الثورات التي نشاهدها تشكل ثورات شعب بكل مكوناته، وليست غضبة شباب فقط.

وقدمت **الجلسة الثانية** عددا من الرؤى المستقبلية لواقع الأنظمة العربية وعلاقتها مع شعوبها، وكان من أبرزها أن منطق قوة الأمر الواقع سيكون هو الفيصل في علاقة أي نظام مع شعبه وأن شرعيته ستكون بمقدار الرضا الشعبي عنه، وليس بمبدأ الموالاة، وأن الظلم والاستبداد وتحالفهما مع البيروقراطية (تزاوج الحكم مع المال) سيكون مرصودا ومتابعا ومحاسبا عليه أيضا من قبل الشعب ومؤسساته، وأن سوء إدارة الدول ومواردها توفر بيئة مناسبة للثورة بحثاً عن مستقبل حقيقي، ولذلك فقد كان شعار الثورة في مصر جامعاً "تغيير النظام"، لأن الشعب قد أجمع على فساده وظلمه وتفرده في الحكم منذ عقود طويلة، ومن هنا فإن غياب شعار جامع للشعب سيكون عائقا أمام أي تغيير أو إصلاح، ولذلك لن تجدي الاحتجاجات المطلبية ولا الشعارات الفئوية الضيقة في إحداث تغيير لأي شعب عربي يتوق له.

ومن الرؤى التي طرحتها الندوة أن ملامح جديدة بدأت ترتسم للعالم العربي، وعلى رأسها وضوح العلاقة بين أنظمة الحكم غير الشرعية وبين الشعوب العربية، وأن الأجهزة الأمنية العربية التي كانت سببا في الفساد واستشرائه سياسيا واقتصاديا وحضاريا ستشهد فشلا ذريعا، وستظهر في العام ٢٠١١ إسلامية الشعوب والمنطقة بشكل واضح لذاتنا وللخارج، مما سيفرز نوعيات قيادية تعرِّف الإسلام وتقدمه للآخرين، حيث بدأت تتبلور توجهات نجاح المشروع العربي الإسلامي النهضوي، إضافة إلى أن الغرب قد يتماهى نسبيا مع الإصلاح والتغيير الذي يرغب به العرب جميعا، مما يجعل إرادة التغيير غربية دولية كذلك.

وذكرت الندوة في جلستها الثانية أيضا أن نسبة قليلة من الكتلة الجماهيرية الجمعية يمكنها بسهولة تحقيق تغيير ما، وأن انهيار الجهاز الأمني لدى أي نظام أمام فئة قليلة من الجماهير قد يستدعي دور الجيش ليقف مع النظام أو مع الشعب، لكن ذكاء الجماهير وقيادات الثورة جعل الجيش محايدا.

وأكدت الندوة أن مسار الثورة لم يصل بعد إلى مداه، وهو يعتمد على قدرة قيادة الثورة باتجاه الأهداف المرسومة لتحقيق طموح الشعوب، والمعادلة المهمة في ذلك هي الاستقلال والعدالة والحرية والمساواة، سعيا إلى إنهاء الاستبداد والظلم والدكتاتورية واحتكار السلطة واحتكار الموارد، وأن الثورة تحتاج إلى لغة جديدة بفكر جديد لمستقبل جديد يحقق طموح الأمة وتجديدها وتجديد دورها.

وبينت الندوة أن ميزان القوى قد تغير بين الأجيال، حتى داخل أحزاب المعارضة، حيث أصبح تغليب الجوانب العملية على الجوانب النظرية هو الأبرز في الثورة وفي الحراك، ما يعني الدعوة إلى التخلي عن منطق ساد سابقا في التعامل مع المتغيرات الجديدة، خاصة التخلي عن مقاييس التغيير القديمة ومكونها الفكري، والتخلي عن التكلس القبلي والطائفي والجهوي، وضرورة فتح النقاش في كثير من المسلمات السياسية التي سادت للتوصل إلى توافق واتفاق يحظى بشرعية شعبية، وإيجاد الدستور الذي يوقف النخب الحاكمة من أن تستبد أو تتجبر.

ومن جانب آخر أكدت الندوة أن القضية الفلسطينية والصراع العربي- الإسرائيلي كان حاضرا في الحراك الشعبي العربي إلى جانب المطالب الأخرى، وخاصة في الحراك الأردني، حيث طالبت المسيرات والمظاهرات بإلغاء المعاهدات مع إسرائيل، حيث إن تلك المعاهدات تشكل عائقاً كبيراً أمام الديمقراطية والإصلاح.

وحذرت الندوة من تعرض الثورات للانحراف في بعض الأحيان، ومن تنفيس الحراك في الشارع العربي، ومن مخاطر التدخل الأجنبي والدولي بأي شكل، مما يستدعي الضغط على الأنظمة للإسراع نحو الأمام للإصلاح والتغيير في مواجهة قوى الشد العكسي، خاصة أن الثورات أظهرت فشل الدولة القطرية وفشل أنظمة الحكم على مختلف المستويات، ومن هنا لا بد من وضع مطلب الوحدة العربية على رأس مطالب الثورة، كما حذرت من تجاوز هذه الثورات إلى مطالب محدودة ومحلية، ما يجعلنا أسرى للفئوية والقطرية، خاصة أن الفوضى الخلاقة سياسة غربية يراد لها أن تفرض في عالمنا العربي وبين شعوبه، حيث إن هدف الثورة يجب أن ينصب في الإصلاح والتغيير ومواجهة الأنظمة دون أن يصل إلى حد انهيار الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، لأن ذلك يشكل خطرا كبيرا على منظومة الدولة والمجتمع معا، والخاسر فيه هو كل مكونات الدولة، وليس النظام الفاسد فقط، على أنه لا يجوز أن نحمل الثورات فوق طاقتها بتحقيق كل الآمال والطموحات، فهي تتبلور مرحليا، وعلى النخب السياسية والفكرية والمجتمعية العربية أن تقف معها في تحقيق مصالح الشعوب.

ودعت الندوة إلى الابتعاد عن نظرية عدم الثقة بالنفس، لما يشكل ذلك من هزيمة معنوية تصيب الأمم والشعوب وتعيقها عن تحقيق مطالبها، ودعت إلى متابعة دراسة وقراءة الحدث، مع دعوة باحثين من الدول المتأثرة والمرشحة للتحرك والثورة ضد الأوضاع السياسية والاقتصادية الفاسدة في عدد من الدول العربية، ودعت إلى إعادة الاعتبار للقيم والأخلاق والدين الذي ينتمي إليه عالمنا العربي وشعوبنا العربية، كما دعت إلى إعادة النظر في العلاقة مع الجوار العربي مع ما يخدم المصالح العربية العليا.

الملفات والتقارير

وسط نخبة من رموز الفكر والسياسة الأردنية
مركز دراسات الشرق الأوسط يحتفل بذكرى تأسيسه العشرين•

احتفل مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، يوم السبت ٢٠١١/٠٣/١٢، بالذكرى العشرين لتأسيسه، وشارك في الحفل نخبة واسعة من شخصيات المجتمع الأردني السياسي والأكاديمي والإعلامي.

افتُتح الحفل بقص شريط المعرض الخاص بأنشطة المركز وإصداراته خلال ٢٠ عاما، وذلك من قبل الأستاذ **جميل هلسة/** عضو مجلس إدارة النادي الأرثوذكسي، تصحبه ثلة من كبار الشخصيات الوطنية.

ومع بدء فعاليات الحفل رحب الأستاذ **جواد الحمد/** مدير عام المركز بالسادة الحضور مشيراً إلى سعادة المركز واعتزازه بتواصلهم المستمر مع المركز، حيث أكد أن المركز لم يكن ليصل إلى مستواه العلمي والفني هذا لولا جهودهم وعطائهم، وركز على دور المركز في رصد القضايا الاقتصادية والاستراتيجية التي أصابت المنطقة وتحليلها، ومحاولة التوصل إلى رؤى واقعية وسيناريوهات مستقبلية تأخذ بيد المراقب للأحداث العربية والعالمية إلى مساحة واسعة من الفهم الواضح والدقيق، وأشار في هذا السياق إلى أن المركز قدم رؤى استراتيجية في عدد من القضايا المطروحة محلياً وعربياً، فقد قدم مثلا رؤية استراتيجية جديدة لمتابعة تطبيق حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى تقديمه رؤية وتوصيات واستراتيجيات تعين على تحقيق هزيمة المشروع الصهيوني وإضعاف الهيمنة الدولية فيما يخص الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥، وكان آخر هذه الرؤى الرؤية الاستراتيجية التي قدمها المركز حول طبيعة مشاريع التغيير الفاعلة في المنطقة العربية ومخاطرها، وكيفية التعامل معها.

وبين **الحمد** أنه، وبرغم الأحداث الجسام التي تمر بها المنطقة العربية وشعوبها منذ

• إعداد أ. ياسمين الأسعد، سكرتير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية.

عقدين من الزمان، إلا أن المركز لم يتوقف عن متابعة الشأن المحلي الأردني في كافة المجالات: الديمقراطية والإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، ووضع ملامح لرسم مستقبل الدور الإقليمي للأردن، وعلاقات الحكومة الأردنية مع الحركة الإسلامية وحركة حماس الفلسطينية، وغيرها من المفردات والتفاصيل التي تصب في مصلحة خدمة الأردن وتطويرها، حيث أسهم المركز بوضوح في بلورة توجهات شعبية وسياسية واقتصادية حكومية وغيرها، وكان المركز دوما في قلب المتغيرات المحلية الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية ذات العلاقة بالشأن الأردني المحلي، وكان للمركز إسهاماته في ذلك، وقدم الأدبيات العلمية الرصينة التي تصلح للاستناد إليها.

وختم **الحمد** كلمته بالتأكيد على أن المفكرين والباحثين معنيون بتعميق نظرهم في كُنْه المتغيرات وحقيقتها، وليس إلى ظواهرها، وأن يدرسوا بجد هل دخلت الأمة اليوم عصر الاستقلال والتحرر الحقيقي والحرية والعدالة والديموقراطية؟ وكيف يمكن أن تحافظ على هذه الاندفاعة بعيدا عن تدخل قوى الشد العكسي أو القوى الأجنبية وحلفائها وعملائها، وهل بالفعل ما تقوم بعض الحكومات من إصلاحات شكلية أو تعهدات بالإصلاح يمكن أن يعيق عملية التغيير!.

وفي كلمة مجالس المركز تحدث ممثل مجلس الأمناء الدكتور **محمد خير مامسر**/ العين ووزير التنمية الاجتماعية الأسبق عن مسيرة المركز خلال سنواته العشرين، حيث أثنى على هذه المسيرة العلمي البحثية الرائدة في وطننا العربي، وذكر إنجازات المركز العلمية والبحثية، مؤكداً على حرص المركز لتقديم أعماله وفعالياته وفق المنهجية العلمية في الدراسات والأبحاث، والإدارة الناجحة لها.

كما أشار **مامسر** في كلمته إلى حجم الأعمال التي أنجزها المركز، سواء على صعيد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، أو على صعيد الإصدارات والدراسات والنشرات، وكذلك التقارير التي يترجمها المركز من العبرية ليرصد من خلالها الحراك السياسي والاستراتيجي في إسرائيل، حيث أصدر المركز أكثر من ١٤٣٠ نشرة يومية في ذلك، من خلال رصده لعدد من الإذاعات ومحطات التلفزة الإسرائيلية، وأكثر من ٣٦٧

تقريراً أسبوعياً، إضافةً إلى جهده في تبني مشروع جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات الأردنية، والتي تستمر في دورتها الثالثة عشرة في هذا العام ٢٠١١، مشيراً إلى دورها في رعاية أبناء الجامعات الأردنية وتوجيههم نحو البحث العلمي.

وفي ختام قوله أثنى **مامسر** على المركز بإدارته وفريق عمله، وتمنى للمركز دوام التقدم، داعياً نفسه والحضور إلى دعم مسيرته لتحقيق مصالح مجتمعنا ووطننا وأمتنا.

كما ألقى الأستاذ **سالم برقان**/ رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدولي كلمة الداعمين الرئيسيين للمركز، والتي أكد فيها على أهمية البحث العلمي والتطور المعرفي كأحد أهم روافد تقدم الأمم والحضارات، إذ إن الأمة الإسلامية كانت عنواناً للتقدم والحضارة عندما كانت عنواناً للعلم والتأليف والترجمة.

وعبّر **برقان** عن حاجة كل مؤسسة عامة أو خاصة إلى دائرة أبحاث نقطف من خلالها ثمرة تعلم أساليب البحث العلمي، وثمَّن ما يقدمه مركز دراسات الشرق الأوسط من خدمات بحثية رصينة ودراسات عميقة، والتي تعد خطوة على طريق استئناف تقدم حضاري عنوانه البحث العلمي والابتكار.

وأشاد **برقان** بدور المركز ببناء جيل متعلم يعتمد البحث العلمي والدراسات عنوان تقدمه المعرفي، وذلك من خلال جائزة البحث العلمي لطلبة الجامعات التي ينظمها المركز بالتعاون مع عدد من الجامعات الأردنية، وبدعم من مؤسسات وجهات أردنية، على رأسها البنك العربي الإسلامي الدولي.

وفي سياق الحديث عن دور مؤسسات المجتمع الأردني في دعم البحث العلمي والمهارات البحثية أكد **برقان أن** رسالة البنك العربي الإسلامي الدولي كانت وما زالت داعمة وراعية للعلم وأهله، ومستمرة في أداء دوره الفاعل في تنمية المجتمع المحلي من خلال دعم الفعاليات والأنشطة التي تنمي وتعزز المهارات البحثية لدى طلبة الجامعات في كافة التخصصات العلمية، وقد أخذ على نفسه عهداً في بذل أقصى الجهد في تحفيز أداء أبنائنا الطلبة على مواصلة البحث العلمي في مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية لاكتشاف الطاقات المبدعه وتوظيفها واستثمارها بما يخدم الوطن والأمة، من هنا جاءت

رعاية البنك لجائزة البحث العلمي التي أطلقها المركز منذ عام ١٩٩٨ التزاما برسالته المشجعة للبحث العلمي والدراسات والأبحاث.

وفي ختام كلمته أكد **البرقان** أن البنك سيستمر في دعمه لهذه الجائزة، كما أعرب عن شكره الجزيل لمركز دراسات الشرق الأوسط وجهوده الدؤوبة في ترسيخ المنهجية العلمية في البحث العلمي ونشر الأبحاث والدراسات.

من جهةٍ أخرى، وفي سياق أحداث المنطقة العربية والتحولات غير المسبوقة التي أصابت جذورها قلب الأنظمة العربية، تخلل الحفل محاضرة بعنوان **"الثورات الشعبية والسياسية في الوطن العربي وانعكاساتها المستقبلية"**، قدمها أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك الدكتور **وليد عبد الحي**. حيث تناول عبد الحي بالقراءة والتحليل ثلاثة محاور رئيسة فيما يخص الثورات العربية المعاصرة: **السمات العامة للثورات، والتصور الأمريكي والإسرائيلي لها، وأبعادها المستقبلية.**

ورأى **عبد الحي** أن ثَمَّة سمات تدل على شمولية الثورة من حيث اتساع قاعدة المشاركة الشعبية عددا ومساحة، إذ إن الثورات امتدت إلى معظم التراب الوطني في أغلب الدول، كما شاركت فيها شرائح مختلفة من الطبقات والأديان والمذاهب والأعراق، إضافة إلى أنه قد بدا واضحاً أن دور المؤسسة العسكرية كان لاحقاً للعمل الثوري وليس سابقاً، وهذا تماماً عكس التغييرات التي جرت في الوطن العربي في الخمسينيات والستينيات مع هذه الثورات.

وفي ذات المحور، عرض **عبد الحي** لبعض السمات التي تثير تساؤلات مربكة في ذهن المراقب السياسي، وقد كان طغيان الشعار الداخلي وغياب الشعارات الخاصة بالقضايا الخارجية، إضافة إلى صعوبة تحديد قيادات هذه الثورات، أبرز هذه السمات.

وكقراءة في التصورات الأمريكية والإسرائيلية للثورات العربية أشار **عبد الحي** إلى أن الأدبيات السياسية الصهيونية تنظر للحركات السياسية العربية بنوع من التعالي وطغيان فكرة القصور المجتمعي العربي عن الفعل الإيجابي، فنظرة الفكر الصهيوني لهذه الحركات والتحركات العربية ليست إلا على أنها حركات "إرهابية" أو "رجعية" أو

"يسارية متطرفة" أو "ليبرالية"، يطوِّقها مجتمع عربي متخلف، وتحركها قوى خارجية.

وحول النظريات التي تبنتها إسرائيل فيما يخص الثورات العربية أوضح **عبد الحي** أن نظرية عدم الاتساق المعرفي، والتي سبق للباحث الإسرائيلي يهودا بن مائير أن طبقها على السلوك السياسي الإسرائيلي، هي الأكثر قدرة على تفسير الموقف الصهيوني من الثورات العربية المعاصرة، وتقوم النظرية على أن الفرد يميل للتحايل المعرفي إذا تناقض الواقع مع النظرية التي يتبناها، بأن يقوم "بصناعة" تفسير للظاهرة يتسق مع نظريته، وعند نقل هذه النظرية للثورات العربية المعاصرة، نجد أن الفكر الصهيوني من خلال ما كتبه أغلب الباحثين الإسرائيليين في مراكز دراساتهم أو التحليلات الصحفية أو التلفزيونية أو على مواقع الإنترنت كان يستبعد حدوث الثورات أولاً، ويستبعد انتشار هذه الثورات ثانياً، ويشير إلى أن الحركات الإسلامية وإيران هي التي تقف وراء هذه الحركات مستفيدة من اضطهاد سياسي وفقر اقتصادي، بل إن التقرير السنوي لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي لعام ٢٠١٠ لم يُشر في أكثر من ٣٠٠ صفحة لأي مؤشر على عدم استقرار أي دولة عربية، ومن خلال التتبع بشكل وثيق لما ينتجه الكتاب الإسرائيليون، يتبين بشكل تام أن تقديرات هؤلاء الباحثين وتقديرات المخابرات الإسرائيلية عند بداية الاضطرابات قامت على فرضية راسخة بأن النظام المصري قادر على البقاء وتجاوز الأزمة، ويبدو أنهم نقلوا هذا التقدير إلى الولايات المتحدة التي تحدثت وزيرة خارجيتها هيلاري كلنيتون عن "استقرار النظام المصري" في بداية الأزمة، ويبدو أن الفكر الصهيوني كان أسير صورة رسمها للمظاهرات العربية السابقة وقدرة الانظمة العربية في الغالب على كبحها.

ومن هنا، رأى **عبد الحي** أنه سيكون هنالك عدة توجهات محتملة أمريكية وإسرائيلية قد تلعب دوراً مهماً في مستقبل الثورات العربية الحالية، فعلى الصعيد الأمريكي رأى **عبد الحي** أن الولايات المتحدة ترى أن عقد الانتخابات البرلمانية بشكل مبكر سيفتح المجال أمام قوى الثورة للفوز، بينما القوى التي تراهن عليها لم تتبلور، لذا فإن تأخير الانتخابات إلى حين تبلور تيارات علمانية وليبرالية قادرة على تضييق حجم التمثيل للحركات الإسلامية

والقومية هو الأنسب، واعتقد أن الولايات المتحدة ستضغط باتجاه تأخير الانتخابات، وقد تساندها بعض القوى المحلية، وهو الأمر الذي بدأت بوادره في الظهور.

أما على الصعيد الإسرائيلي فرأى **عبد الحي** أن إسرائيل ستعمل على التأكيد على أولوية الاستقرار على الديمقراطية في المنطقة العربية، إذ إن الشعوب العربية أفسدت على إسرائيل حجة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

وبعد المحاضرة، تم عرض فيلم وثائقي عن مسيرة المركز في عشرين عاما، واستعرض الفيلم قصة بداية المركز وتأسيسه والمحطات التي مر بها صعوداً وتطورا حتى وصل إلى هذه المرحلة الفنية والإدارية والعلمية.

وبعد ذلك تم إشهار كتابين للمركز أولهما "**معركة غزة.. تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل**"، **وثانيهما** "**مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي**".

وانتهى الحفل بتكريم نخبة من الضيوف وزملاء المركز والداعمين الرئيسيين له، حيث تفضل الدكتور **عبد الباري دُرة**/ رئيس جامعة الشرق الأوسط السابق والأستاذ **جواد الحمد** مدير المركز، بتقديم الدروع والهدايا لضيف الحفل وللزملاء الأكثر إسهاما في أنشطة المركز لعام ٢٠١٠، وللجهات الأردنية الداعمة، على إسهامهم المتميز جميعا في دعم أنشطة المركز مادياً ومعنوياً، ثم جرى سحب على أرقام الحضور وتقديم الهدايا التذكارية لمستحقيها.

ثم تفضل الدكتور **محمد أبو حمور**/ وزير المالية بقطع كعكة الحفل لهذا العام، وتصحبه ثلة من الشخصيات الممثلة عن مجالس المركز الاستشارية والعلمية والفنية والزملاء الحاضرين، ودُعي الحضور الكريم بعدها إلى طعام العشاء على شرفهم.

progression over the 20 years. It reviewed its establishment and stages of ascension until it reached this high technical, administrative and scholarly level. Finally, two books for the MESC were launched: Gaza Battle: Strategic Shift in Confrontation with Israel, and Future Scenarios for Arab-Israeli Conflict. A number of colleagues and major sponsors were honoured and everybody was then invited to enjoy dinner.

Reports And Articles

MESC's 20th Anniversary Ceremony

Yasmin Al-As'ad

On Saturday March 12, 2011, the Middle East Studies Center celebrated its 20th anniversary. The ceremony was attended by several political, academic and media figures. At the beginning, Mr Jawad Al-Hamad – Director General – welcomed the audience and voiced delight of their continuous contact with the center. He also stressed its role in observing and analyzing regional economic and strategic issues. The MESC aims to come to realistic views and future scenarios for an observer to arrive at excellent accurate understanding. Al-Hamad pointed that intellectuals and scholars should go deep in their comprehension of the essence, not the surface, of current changes.

The center's councils' speech was delivered by the Board of Trustees' representative Senator Dr Mohammad Kheir Mamser, former Minister of Social Development. Then, major sponsors' speech was given by Mr Salem Burqan, CEO of the International Islamic Arab Bank.

In addition, the unprecedented events and shifts in the Arab World were discussed in a lecture titled Public and Political Uprisings in the Arab World and Their Future Repercussions. It was presented by Dr Waleed Abdul-Hay, lecturer of International Relations at Yarmouk University. Three main topics helped investigate current Arab uprisings: General Characteristics, US and Israeli Perspectives and Future Scenarios.

It was concluded, on the one hand, that the US prefers putting off elections until liberal, secular movements are strong and capable of minimizing the representation of Islamist and pan-Arab activists. On the other hand, Israel will prioritize security over democracy in the Arab World, since the Arab peoples have refuted the Hebrew State's pretext to be the only democracy in the region.

After that, a documentary was shown on the center's

Issue Seminar

Political and Public Changes in the Arab World: Indicators and Scenarios

Bayan AL-Omari

Public revolts have swept over a number of Arab countries to bring down regimes. Demands have been raised for constitutional and legislative amendments in a bid to construct genuine democracies for peoples to govern themselves by means of achieving stability, development, freedom, justice and equality. In light of these significant events, the Middle East Studies Center held a seminar titled **Political and Public Transformations in the Arab World: Indicators and Scenarios**, joined by several Jordanian academics, experts and politicians.

The seminar was divided into two sessions: 'Arab Public Activity: Indicators and Repercussions' and 'Arab Regimes vs. Peoples: Where to? (2011 Vision)'. The seminar concluded that:

- All Arab regimes are undergoing a hard test to attain public legitimacy, get rid of past corruption and injustices, and release themselves of shameful submission to the West.
- The new public activity reflects a number of developments, mainly a new era of governance, the collapse of fear culture, emergence of youth's role, and the accelerated talk of reform and change.
- The Palestinian issue and the Arab-Israeli conflict have been present in this activity, along with other demands, especially in the Jordanian case.
- significance should be retained to the values, good manners and religion of the Arabs, as well as to the inter-Arab relations in a way that serves the peoples' higher interests.

To this end, MESJ Editor-in-chief Jawad Al-Hamad made an interview with former Jordanian Prime Minister Ahmed Obeidat to look into the scenarios of this shift. The discussion focused on 3 main topics:

1. **Political Change in the Arab World**
2. **Palestinian Issue and Arab-Israeli Conflict**
3. **Jordan's Interiour Situation and Regional Role.**

Firstly, Obeidat argued that this sociopolitical wave will cover the entire Arab World but with different dimensions and demands, depending on each state's size, ruling system and amount of public suffering. Such uprisings are ongoing due to mindful political movements from different backgrounds, he added.

Secondly, the current changes in the Arab World, according to Obeidat, raise optimism for the future of the Palestinian issue if they continue in the right way. The Arab countries surrounding Israel are expected to recover and become a suitable point of departure to provide support for the Palestinian people in its effort towards liberation. However, this should go side by side with internal Palestinian activity.

Thirdly, the slogan raised in Jordan is to 'reform the system' in a comprehensive manner which encompasses the constitution as well as the style of administration. This contrasts with the Egyptians' demand to 'change the system' by dropping all its figures, institutions and indications. On the other hand, the kingdom's regional role will depend on its ability to carry out the reform sought at all interiour levels, unify the society with all political and non-political divisions, contain fledgling youth powers in Jordan as their own home, and keep up with higher Arab interests.

governments' views and those of most political powers, whether in terms of the 'level of expectations' or the schedule for carrying out the change sought.

In the political scene, protests have gathered traditional opposition groups, mainly the Muslim Brotherhood, with other powers to solve economic problems – in most cases – due to the current financial programme.

There are common demands between these powers, such as:

- constitutional reforms
- elected government
- true public freedoms
- safeguarded human rights
- constitutional court
- teachers' association
- tax reforms
- fighting corruption
- economic programme that achieves social justice.

The genuine mission now is to build social agreement on political reform agenda and priorities. This would guarantee renewing of the political system, meeting demands of political and economic reforms, fighting corruption and coming to prudent governance.

Issue Interview

Former PM Ahmed Obeidat: True Reform Is the Only Guarantee for the Future of Jordan and Next Generations

Editorial Staff

The Arab World is witnessing highly resolute political uprisings and activity. Therefore, it has become a necessity to investigate the truth of such public changes in the region, their motivating dynamics and whether they would actually lead to democracy.

their resignations upon a recommendation by the prime minister".

The constitution does not mention an entrustment decree, but it has been a tradition that when the king chooses a prime minister, he sends him what is called a 'Supreme Entrustment Decree'. This letter sets the king's vision for the next stage, along with detailed demands in various files. The government is to take the decree as its guide for its programmes and is voted for confidence upon it. Although entrustment decrees generally address the same issues, a central theme often dominates each of them.

The present report holds a comparison between the content of entrustment decrees for the three consecutive governments formed in 2005, 2009 and 2011. It is concluded that:

- Entrustment decrees contain one issue that is imposed by national, regional or international reality.
- Entrustment decrees stress priority for economic reform, which political reform secures and supports.
- The three entrustment decrees in question contain a tone of dissatisfaction, rising to the extent of explicit criticism.

Change and Reform Approaches in Jordan: Challenges and Chances

Mohammad Abu-Rumman

This very moment is a golden chance to make big steps in political reform. Regional variables – like the Tunisian and Egyptian uprisings – and other Arab protests meet with signs of shift in the US attitude of giving priority to political reform. Furthermore, there are interiour political and economic drives fostering such public demands.

It is true that the 'official defiance' looks in its weakest form under interiour and external pressures, in addition to tangible indicators of political reform approaches adopted by 'invisible decision-makers'. However, a huge gap still exists between

least 3 generations of Egyptians starting with university students of late 1960's. In addition, failures of reform attempts since the middle 1980's undermined the faith of reformists in their capability of change.

Small conflicts prevailed in the Egyptian political scene and harmed everyone in various degrees and forms. Even when the Tunisian revolt brought President Bin Ali down in January 14 2011, the leaders of the regime in Cairo remained extremely comfortable.

In this report, the Middle East Studies Center in Jordan presents an analysis of the Egyptian uprising to investigate the future approaches of major parties affecting and affected by the current change. These are: authorities, political elite, social categories, world countries and Israel – as the first skeptic of the shift.

The political policy was evidently sterile. The political authority did not have a security strategy able to deal with such massive social protests, especially by the youth, as the uprising covered all categories and groups.

It is concluded that the obvious international confusion with regard to President Mubarak's stepping down indicates the need for a number of countries for further time to establish their stances in the post-Mubarak era. In addition, the US, EU and Israel were worried of the events, mainly after the failure to predict the transition of such uprisings to other countries after Tunisia.

File 3: Reform in Jordan: Where to?

Royal Entrustment Decrees to Form Governments: Content and Indicators

Abdullah Al-Majali

According to the constitution, the king is the head of the executive authority. It is he, as article 35 states, who "nominates and discharges the prime minister and accepts his resignation. The King also nominates and discharges ministers and accepts

Authority's institutions. Most milieus taking the negotiation track have come to the conviction that the Israeli side has no intention to reach a solution.

File 2: Egyptian 25 Jan. Uprising

Egyptian Uprising: Background and Repercussions

Majdi Hammad

Little drops make a river. This is proved true once more. Mohammad Al-Buzizi of Tunisia launched the first spark which swept over most Arab countries, opened all taboo doors for all these peoples and ignited the revolts hidden in their hearts. They aim to get rid of their disastrous situation due to the overwhelming corruption of regimes in terms of lack of basic needs, submission to superpowers' arrogance and daily Israeli practices.

Egypt was one of those Arab states breaking the barrier of fear as the people realized it can do the same. The 25 Jan. uprising expressed a state of consensual public anger at the authoritarian regime with its corrupt political, economic, social and cultural practices.

In order to achieve success, any revolt around the globe should not only bring down a regime, but also make up a better system. New horizons for advancement have to replace the terminated era of dictatorship, violence and equivocation.

Nevertheless, optimism – an integral of any uprising – generally seems to decline in the face of pessimism – the enemy of any revolutionary change.

Egyptian 25 Jan. Uprising (Analysis Report)

Ibrahim Abdul-Kareem et. al.

The best of optimists had never seen in the 25 Jan. demonstrations the launch of a revolt that is almost unprecedented in the entire world. The same applies to those with reform and revolution tendencies or even reformists and revolutionists themselves. Cumulative frustration had crippled at

negotiations. Over 6,000 pages contained details of talks in the last 10 years. A huge gap was found between what the Palestinian Authority declared and the content of the leaks, which constitute minutes of meetings between Israeli and PA officials.

These documents, mostly issued by the Negotiations Affairs Department at the Palestine Liberation Organization headed by Saeb Erakat, display the massive concessions made by Palestinian negotiators with regard to issues of Jerusalem, refugees and security coordination. Firstly, the leaks uncovered Erakat's particular stance over the old town of Jerusalem. He was ready to concede large parts of the town as well as leave sovereignty over the Holy Al-Aqsa Mosque to later talks. Secondly, it was revealed that the Palestinian delegates conceded the Palestinian refugees' right of return, which is supported by international legitimacy in the UN resolution 194. Thirdly, the leaks came to the scandal of security coordination with the Israeli Security Forces. The Palestinian negotiators agreed to offer help to the occupation in arresting, disarming and assassinating leaders and members of the Palestinian resistance.

Palestinian Reactions

Ra'ed Nu'eirat

The present report analyzes Palestinian reactions to the documents uncovered by Al-Jazeera in a 4-day series titled **The Hidden Revealed**. The aim is to explore these leaks' impact on the Palestinians. An observer would raise a big question over the right measurement of such reactions, wondering whether a public uprising would erupt in a similar way to those in the new Arab order.

The first main conclusion is that the leaks were treated on the basis of political divide rather than their content. The second is that the contemporary events across the Arab World, especially in Egypt, drew peoples' and elites' attention away from these documents. The third is that they brought to the fore the issue of reference for negotiations along with the role of the Palestinian

boycotted, or even treated as enemies, neighbouring Arab and Islamic countries. This policy only came to an end when the Soviet Union collapsed and the Cold war halted. Now the republic opened to what is called the Turkish world in the Caucasus and Central Asia.

According to Samuel Huntington, Turkey set up its foreign policy as a margin state torn between the edge of the West, on the one hand, and the edge of the East, on the other.

In this era, Turkey started assessing its new role in light of new balances of power. It began to define its foreign policy on the basis of its conviction of its significance in the stability of the globe – in general – and the Caucasus, Central Asia, the Middle East – in particular. It has a far greater role than a bridge. The study investigates the issue from 4 aspects :

- Turkey and Current International Shifts
- New Turkish Foreign Policy : Principles and Shift Factors
- Turkish Foreign Policy Interaction with International Milieu: Practicing Strategic Depth Theory
- Approach towards Africa.

In conclusion, Turkey has chosen a new position as well as re-established its role in a way congruent with both the new world order and the Turkish people, who has witnessed notable rapprochement with the east as its historical heritage. Furthermore, this Turkish foreign policy towards the Middle East needs to be capitalized by Arab countries to re-build their relations to maintain the republic as a powerful regionalally.

Issue Files

File 1: Palestinian-Israeli Negotiations' Secret Documents

Content Analysis

Ahmed Nofal

Al-Jazeera Channel, Al-Quds Al-Arabi and the Guardian revealed ١٦٨٤secret documents of the Palestinian-Israeli

enemy to replace the Soviet Union, Western countries – the US and Europe – put forward theories of clash (or conflict) of civilizations with the Arab and Islamic Worlds. The latter were often accused of all forms of violence, extremism and backwardness until such an image became deep-rooted in the mindset of a simple European citizen.

This propaganda resulted in the conception of Islamophobia, i.e. fear of Islam, negatively influencing peaceful relations between nations and threatening the very existence of humanity. Therefore, it has become a necessity to open the door of dialogue with Western states and communities in a bid to correct misconceptions and revive opportunities of cooperation and co-existence.

Within the European stereotype of Islam and Muslims, could the dialogue of civilizations rectify Islamophobia and, consequently, the picture of Arabs and Muslims in the European societies? The study investigates the relation between this kind of dialogue and Islamophobia by looking into the general atmosphere in Europe, as well as the reasons and parties behind the growing fear of this religion. There are historical factors which helped the phenomena to spread, such as Crusades, orientalism and the September 11th attacks.

It is concluded that, on the one hand, some misbehaviours by Muslims have contributed to the deformation of the image of Islam, and provided Zionist groups with a perfect suspect for all terrorist acts on Western grounds. On the other hand, Western media have deliberately employed these mistakes to be representative of Islam, without clarifying their mismatch with its teachings. The result is that Islamophobia is so established in Western decision-making centers that the media – now and then - report racist statements by top figures in Western governments.

New Approaches of Turkish Foreign Policy

Mohammad Bubush

Since its establishment in 1924, the Turkish Republic took a unilateral Westernized approach in its foreign policy. It was Kamal Ataturk who came to power, adopted secularism and

Editorial

US Leadership of the World Questioned

Editor in Chief

There are a lot of observations, criticisms and even accusations with regard to the United States' dealing with Muslims, Arabs and the Arab-Israeli conflict. Several justifications have not been convincing to the Arab and Islamic nations. The new development is that the current Arab uprisings have not acted according to regular standards and calculations, as they – from the very beginning – declared that they would not be submit to Washington anymore.

Interestingly, America was surprised, and thus confused, by the breaking out of such revolts. It has lost control over the political situation in the Middle East due to the success of some revolts and the emergence of others. In case it does not manage to predict similar uprisings or movement, and if its traditional tools and policies do not maintain its interests, a normal question is raised on the superpower's legibility and ability to lead the world in directing the region.

Therefore, viewing the future through these revolts' spirit and initial results, as well as those peoples' hopes of freedom, dignity, independence, progress and getting rid of corruption and dictatorship confirms the fact that the US is still far away from such political and intellectual atmospheres. This highly affects its legibility as the new world order leader accounting on the region's oil and considering Israel a strategic interest. Hence, has the US leadership of the globe, in general, and the Middle East, in particular, become questioned by the Arabs and Americans themselves?

Research & Studies

Islamophobia vs. Dialogue of Civilizations Controversy

Mursi Mishri

The *dialogue of civilizations (or cultures)* is one of the common concepts imposed by the shifts in international relations in the post-Cold War era. As they were carefully looking for an

File 3: Reform in Jordan: Where to?

163 - *Royal Entrustment Decrees to Form Governments: Content and Indicators*
Abdullah Al-Majali

175 - *Change and Reform Approaches in Jordan: Challenges and Chances*
Mohammad Abu-Rumman

Issue Interview

189 *Former PM Ahmed Obeidat: True Reform Is the Only Guarantee for the Future of Jordan and Next Generations*
Editorial Staff

Issue Seminar

211 *Political and Public Changes in the Arab World: Indicators and Scenarios*
Bayan AL-Omari

Reports And Articles

219 *MESC's 20th Anniversary Ceremony*
Yasmin Al-As'ad

Contents

page	
	Editorial
7	*US Leadership of the World Questioned* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
13	*Islamophobia vs. Dialogue of Civilizations Controversy* ***Mursi Mishri***
37	*New Approaches of Turkish Foreign Policy* ***Mohammad Bubush***
71	***Issue Files***
	File 1: Palestinian-Israeli Negotiations' Secret Documents
75	- *Content Analysis* ***Ahmed Nofal***
83	- *Palestinian Reactions* ***Ra'ed Nu'eirat***
	File 2: Egyptian 25 Jan. Uprising
91	- *Documents* 1. *Uprising Beginning-President's Leaving Dailies* 2. *Arab, Regional and International Reactions to the Uprising* 3. *Official Speeches*
129	- *Background and Repercussions* ***Majdi Hammad***
145	- *Egyptian 25 Jan. Uprising (Analysis Report)* ***Ibrahim Abdul-Kareem et. al.***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Spring 2011

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***

Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***

Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***

Mohammad Al Mosa

Volume 15 **No. 55** **Spring 2011**